

الأب الصديق

على ما ورد من شبكة التحدي الإسلاميّة

من سوء الطيب

للشيخ المحقق والعلامة المدقق

أبي عزيز عبد الله الجسني الجزائري

حفظه الله ورضاه

شبكة التحدي الإسلاميّة

الأب الصيبي

على ما ورد من شبكة التحدي الإسلامية

من مؤيد الطيب

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
ولشبكة التحدي الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

الْعَوَالِدُ الصَّيِّبُ

على ما ورد من شبكة التحدي الإسلاميّة

مِنْ سَيِّئِ الطَّبِيبِ

للشيخ المحقق والعلامة المدقق

أبي عزيز عبد الله الحسني الجزائري

حفظه الله وعاه

شبكة التحدي الإسلاميّة



المُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله موهب النعمة؛ وقد تجلّت في أسمائه العظمة، من حلمه سبق الرّحمة، وأخر الغضب والثّقة؛ ليفرح المسرف التّائب، بتجنبه «القول» و«العمل» العائب، وليتّعظ الشّانئ المعاند، بمهلك من سبق من مستنكف، وحاقد، وحاسد. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [التكوير: ٤٠].

هو الأوّل وله القول الأوّل، وإليه المفزع من كلّ مهوّل، وهو الآخر، وقد عرف تلك الصفات العابد الشّاكر، قضى في علمه السّابق، من يكون العاقب، ومن يكون الآبق، هدى للدلّالة، ومنع وصول الضلالة، له المنتهى في الشكر، ويتقرّب إليه بمحاربة وبغض الكفر، هدى للصّراط، وجزى عليه بالقراط.

بعث الرّسل والأنبياء، ليتبيّن الأولياء من الأشقياء، فأبتلى الوليّ، بعناد الكافر والفاجر الشّقي، فألبس الوليّ الأذى - لوجوب المِحْنَة - وقوّاه وسلّاه بالهدى على الهدى. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مائدة: ٦٨]. ثمّ بعد ذلك ألبسه المِنْحَة، ليتدبّر اللّبيب،

أَنَّ العُمَر القَصِير هو للمُعِيب؛ الذي يَمَحِقُ البركة، ويؤدِّي إلى الهلكة،
ويسوّد الوجه ولا ينسأ في العُمَر، وما بُني عليه يسقط في الغُمَر.
أمر بالتَّوْحِيد، والكُفْر بالتَّنْذِير^(١)، عروته الانقياد، ولمَن تعدّ وعادًا،
وفي الغيِّ تَمَادَى، الجهر بالبغض والابتعاد، فدين الإسلام، ينبني على
«الحبِّ» و«البغض» و«الاستسلام»، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ العبادة تكون على
السَّراء، ولا تكون على الضَّراء، فقلوه هُراء، فَمَنْ تَطَرَّفَ - في عبادته -،
فَلِلدَّلِيلِ حَرَفٌ، وللبُرْهان نَسَفٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ
حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [البقرة: ١٧٧].

فهذا هو الخُسْر، وعاقبته العُسْر، والسَّعِيد - من هذه العبادة -
بعيد، يستبشر بالسَّراء ويفرح، ويصبر على الضَّراء ولا يترح، فالذي
علم قوله - تعالى - : ﴿وَنَبَلُوكُم بِالْإِسْرِ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٥]
[الأنبياء: ٢٥]. عرف معنى عبودية «كمال الحبِّ»، مع «كمال الدُّل»، ولا
يزهد في هذا إلا النَّذل، التَّارِكُ للمباني، والمتمني على الله الأمان، في
الدَّلِيلِ يُعْسِفُ، وفي القول يُسْفُسُ، فهو مكثَّرٌ - في النُّصُوصِ الجَلِيَّةِ -
التَّعْسِيفِ، ومهمَلٌ - في الأعمال - بالتَّسْوِيفِ.

فنعوذ بالله من هذا، لأنَّ علمنا سيُحْصَلُ ماذا!! فلا ضَيْرَ، من
ضَرِّ الغير، فلا يغلب المولى - سبحانه وتعالى - غالب، ولا يفلت منه

(١) قُلْتُ: التَّنْذِير: هو التَّنْذ من الأنداد؛ الذي يُنَادِي في الأمر، وفي العبادة، هو مضاهاة للباري -
سبحانه -، وكثير من الكُتَّاب - في أبواب العقيدة - يكتبون بدل «الثُّن» المشدَّدة، «التاء» المعجمة
المشدَّدة تقليدًا لمن سبق من العلماء دون نظر. ف«التَّنْذِير» في اللسان هو: الإشادة بالمكروه.

هارب، فالكلُّ إليه منقلب، لكن منهم مَنْ هو منعَّم، ومنهم ومن هو مُلتهب، يقول: يا حسرة - بتلَّهف وتأفف - ، على هذه الخُسرة.

فالنَّاظر الباصر، مَنْ هو في المُشتبه - الذي لم يتبيَّن صحَّته من بطلانه - قاصر، فتلك هي صفة البصر النافذ عند ورود الشُّبهات، المزخرفة بالشَّهوات، فالقول بدون علم، من أعظم الإثم، فكيف بذلك لو كان القول في الأصول العظام، المقيمة لصرح الإسلام؟!

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٣].

والعلم النَّافع، هو نصب المنجنيق، للنَّعيق، وللباطل المدافع، قذيفته الحُجَّة الدَّامغة، لكلِّ باطلٍ حرَّ في كاغدة. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

والدَّمَغ في اللسان: هو إبطال علوِّ الباطل وقهره، والإذهاب به مذهب الصَّغار والدُّل، وهذا كما يكون بالحُجَّة، يكون بالكلمة الفجَّة، لأنَّ الإدماع مُنحصرٌ في أصليْن أثنيْن لا ثالث لهما، إما بـ «المجادلة» - بالأحسن أو بالأخشن والكلُّ في مقامه - ، أو «المُجادلة».

وهدي السَّلف، غير صنيع الخلف؛ فيمَن نكف عن الصحيح، أو لَقَّف في الطَّريح، فالمخاشنة بالحقِّ والنَّصيحة، أحبُّ إليهم من المُلاينة أو المُداهنة على الأقوال القبيحة، فتربوا - في دفع الباطل - بالدَّليل المُسند، أو بإخراج من الغمد المُهَنَّد، فوسمهم الله - تعالى - بالصدق، وطلب من الذين من بعدهم ألزام منهجهم - في الدَّعوة، وفي دفع

البلوى - بقوله: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]. لهذا قيل: صديقك مَنْ صَدَقَكَ، لا مَنْ صَدَّقَكَ.

فالكلمة الفجّة - في مقامها - ، سليمة ومحمودة، بل مقررورة من إمام الأنبياء والرّسل - صلوات الله وسلامه عليه - ، فهل بعد ذلك يُعتد بكلمة «المبتدع المرقع»، أو «العالم الفاجر»، الذي هو لنعمة العلم غير شاكر، أو المُتلبّس بالورع البارد، والمُتلحف بالاعتقاد الشّارد، أو السابري المعتقد - كالأثرية بين المعكوفتين - قطع الله دابرها وسدّ عنا معايها - ، الذين هم للمقارعين حُقّد؟! يظنون أنّ التّصحّ أنحصر في «المُسايرة»، و«المُلاينة»، والبُعد عن «المخاشنة»!! بسبب المزاود، وطول الموائد، وهذه هي فتنة السّلطان، التي حدّر منها رسول الرحمن.

فستان بين مَنْ ملء الكُنف بالعمل مع العلم، وبين مَنْ ملأه بالزّهم والنّهم. اللهم إنّنا نعوذ بك من ملء العار، والشّار، القائد لدار البوار، فكيف إذا كان هذا المُنهمك المُسارع في الملء يشغل منصب مقام النّبوة، أفي مثل هذا يُستعمل في حقّه «المُسايرة» و«المُلاينة»، على الأقوال القبيحة، وهو ضالّ مضلّ؟! فهذه نفثة مصدور. يقول الشّاعر:

إِذَا قِيلَ لِمَلَأَ نَفْسَكَ لِلْعِلْمِ مَوْضِعٌ وَحِلْمُ الْفَتَى فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مَبْرَكٌ
أخرج «البخاري» رَحِمَهُ اللهُ فِي صحيحه من حديث المسور بن مخرمة ومروان - يصدّق كلّ واحدٍ منها حديث صاحبه - قالوا: «خرج رسول الله ﷺ زمن «الحديبية» حتّى إذا كانوا ببعض الطّريق - إلى أن

قالا - قال عروة بن مسعود: فإني والله لا أرى وجوهاً، وإني لأرى أشواباً^(١) من الناس خليقاً أن يفروا ويدعوك. فقال له أبو بكر: أمصص بضر اللأت أنحن نفر عنه وندعه؟ فقال: مَنْ ذا؟ قالوا: أبو بكر. قال: أما والذي نفسي بيده، لو لا يدٌ كانت لك عندي لم أجرك بها لأجبتك» [صحيح البخاري رقم ٢٧٣١، ٢٧٣٢].

فالمروئي، قنع الغلّة والعِيّ، وبَيّن أنّ الكلمة الخشنّة - القبيحة في أذهان النَّاس - محمودّة في المُلبّس المُدلّس المجادل العديّ، كيف وهي مقرورة من الإمام النّبيّ؟!؟

وفيه كذلك حفظ للإنسان معروفه ولو كان كافراً، وعدم التّخلّق بخلق الضّباع التي تغدر وتُنكر، ولهذا الوالد رَحِمَهُ اللهُ - والذي لم أشبع من صُحبته بسبب الموت؛ وأنا حينها في بداية الشّباب - كان يوصيني دائماً ويقول لي: «مَنْ أحسن إليك، خافه وهابه. فقلتُ له: كيف أخافه وقد أحسن إليّ، ومدّ يده في المعروف وساعدني؟! فقال: يا بُنَيّ!! - بكسر الياء - تخافه، وتهابه، حتّى لا تُنكر معروفه، وتكفر به، وخيره مبسوّطاً عليك، وإيّاك! ثمّ إيّاك! أن تأكل في الصّحن ثمّ تبول فيه».

فالحمد لله على هذه التّربية، قبل العلم، وإلا كان العلم زيادة في الغمّ والهَمّ، فالخلل في التّربية خللٌ في التّوحيد؛ كما قال الإمام الكبير،

(١) قلتُ: «الأشواب»، و«الأوباش»، و«الأوشاب»، كلّها في المعنى واحد، وهي: الأخطا من النَّاس والرّعا. والأوشاب واحدٌ وشبّ. [اللسان مادة «وشب»].

وهذا الصّنف هو الأكثر اليوم في الناس، يدّعي الفهم، وقد ملء من السقم. يرفع الرأس لكلّ مشرف، وفي الأدلّة مجحف، يتصيّد - لكلّ قول -، وبالأصول لا يتقيّد، ويزاحم الملاء، وهو يجتر للكلأ. فسحقاً لهؤلاء السّفلة؛ الذين هم للفضائل قتلة.

والمحقق الحبير، «أبن تيمية» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - .

فهذا الخُلُق في التَّربية وغيره، كنت دائماً أتذكره، وأذكره للشيخ
الفاضل، والمُحدِّث المناضل - عن «السَّند» و«المتن» - «أبي ضُهب
خالد بن محمود الحايك الحُسَيني» - زاده الله جلادة، والازدياد
والإفادة - ، وللأخ الحبيب «أبي عمران محمد الصُّوفي الشَّامي» -
كشف الله عنه كلَّ غم، وأمدَّه من صحيح العلم - .

وفي المرويِّ كذلك أنَّ الإقرار بالرُّبوبية - في قوله «والذي نفسي
بيده» - لم يكفر بها المشركون كُفَّار «قريش»، وإنما صرفوا خصائص
«الرُّبوبية» وهي: «الألوهية»، لغير مستحقِّها - بالزلفى فقط - ، فلم -
بعد ذلك - أطال المبتدعة «الأشاعرة» التَّقرير، فيما هو مثبتٌ من كُفَّار
«قريش» بالسَّمع والتَّحرير، وفَسَّروا «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» بقولهم: أنَّ الله
قادرٌ على الاختراع؟!

وهل كَفَر كُفَّار «قريش» بهذا حتَّى يُطيلون فيه ذاك التَّطويل؟! أم
بالألوهية التي صرفوها للأنداد - بالزلفى فقط - ؟!

فالحمد لله الذي صاننا من هذا المطوَّل، الذي ليس عليه معوَّل؛
يُكثر من تبذير الكاغد، ولا يستجيب له العاقد النَّاقِد، لأنه محالٌ في
الذهن، وباطلٌ في العين، فلا للكُفَّار والمبتدعة يكسر، ولا للإسلام
ينصر.

فهل في هذه التُّخالة القولية، والعُفارة الفكرية، والوعورة
المسلكية، والولائج الصُّبِيَّة، نفعٌ للصَّحيح، وما فيها إلا القول
الطَّريح؟! اللهم غُفراً.

فلقد طلب مني حبيب، ذو فِراسةٍ وليب، بل هو أخ طيّب، وفي الخير صيّب، «أبو يحيى زكرياء الشّامي» - حفظه الله -، فهو مشرف، وفي الدّل على الخير مُعكف، أن يكون لي لقاء، على شبكة «التّحدي الإسلامية»، أنفعه به مَنْ أراد النّفع، وأبَدّد فيه الكثرة الهلّامية، التي لا تعول على الدّلّيل، وإلى الإجمال - الغير مُفسر - تميل، أو الأقوال، التي تميل إلى الأهوال، يبتغي بها صاحبها دحض الحقّ. قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [نَحْطٌ: ٥٠].

والدّحض هو: الزّلق، ولا يُزلق الحقّ إلا إذا مرج بالباطل، أما الحقّ الصّافي، الذي للعلّة الشّافي، لا يُزلق أبداً، لهذا نرى أنّ البدعة تُدحض بسرعة، لأشتمالها على حقّ صحيح، وباطلٍ طريح، وقد تدحض البدعة بالبدعة، فيزداد بعد ذلك تفريخ البدع، والأقوال الصّبيح - الصّلحاء والبلهاء -، وهذا هو الظّن التّخرصي، والتّفسير التّعسفي، وقد يكون فتنة لأصحاب الصّفوف الأولى، في دفع الهولة. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعِفُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٦٧].

فلا يُسمع للظّن والإجمال، إلا إذا كان لحقائق العلم الإهمال؛ بالظّن الكاذب، والهوى الغالب، والسّماع هذا قد يكون مشافهة، وقد يكون مكاتبة، والتّحصن منه لا يكون إلا بالأدلة، لقطع حبال العلّة. فأردت لأوّل وهلة أن أمتنع لِم لي من مشاغلٍ وعناونٍ بدأت الرّقم فيها، كي لا يتشّت فكري، ويضيع ما في صدري، خاصة إذا علمنا أنّ الوقت يجري ولا يمشي.

لكن تدبّرت فوجدت أنّ الإمتناع، هو التّكلف بعينه والاصطناع، كيف والشّبكات الإسلامية اليوم تعجّ بالمتعطّشة للدّليل، لتثبّت على السّبيل، وبالمتنطّعة، التي لا تفرّق الكوْع، من بين الكرّسوع، ولا تقبل قول قائل، ولا رأيّ فائل، وبالمتزلّفة الذين يلوون أعناق النّصوص، لتخدم أصحاب الفصوص الإبليسية، الدّاعمة للباطل، والمُقدمة على القول العاقل.

فرايت حينها أنّ الاستجابة واجبة، قد دلّت عليها الحقائق اللاّحبة، فرجوتُ للقاء المفتوح، أن يكون فيه نُفوح - علمية وحقائق قولية وحجج جليّة - ، لا تطوّل العبارة، وتدلّ على سهولة الدّليل بالإشارة، كيف ودعوة «قحّ أهل السّنة»، دحض هؤلاء، كي لا يفتنون أطرياء العود والبُلهاء؟!

ولا يفوتني أن أشكر الأخ الطيّب الحبيب «سلمان بن مُهند»، المدير العام لشبكة «التّحدي»، لوضعه ذاك الإشهار - بنفسه - ، للإخوة الأوفياء الأبرار، نسأل الله - تعالى - أن يؤتية الخير، ويسهّل عليه السّير؛ للارتقاء بشبكة «التّحدي»، ويجعلها دامغة لكلّ قُبْح مُبدي، كيف وفي كلّ تسمية حَظية؟! فالحظّ من أسمها أنحصر في التّحدي للصعاب، والدّمغ والبتّر لكلّ معاب، أسأل المولى - سبحانه - أن يجعلها زهيّة، ومن البدعة والانحراف - في «السّنة» و«المنهج» - نقيّة.

كما أسأل الله جلّ علاه، ولا إله سواه، السّدّادة والتّوفيق، والبُعد عن التّلفيق؛ في الإجابة، وتحريرها بالكتابة، وأن يمدّنا بقريح الفهم، ويسهّل علينا إخراج الغائص من العلم، وفيما لا نعلمه ونجهله أن لا

نقدم عليه قيد أنملة، ولا نتوان لحظة واحدة القول فيه: «اللَّهُ أعلم»،
 فالعالم، لَمَنْ كان في كُلِّ كلام سالم. كما أسأله أن يقينا شرَّ كُلِّ حاقِد،
 الذي لنعم الله حاسد، يتمعر وجهه إذا رأى فضل الله يُساق لغيره، فهذا
 من التَّوحيد بعيد!! وإن أدَّعى علم العقيدة، والحوز للأقوال النضيدة.
 آمين آمين! آمين!



وكتب

أبو غزير عبد الله يوسف اليوبي

الحسيني الجزائري

يوم الثلاثاء ٢١ صفر ١٤٢٢هـ

الموافق لـ ٢٤ يناير ٢٠١١م

على الساعة الحادي عشر ليلاً

أور هوس - الدنمارك.

تَمْرِيدٌ

أَعْلَمُ - رَحِمَكَ اللَّهُ - ، أَنَّ أَصُولَ الْعِلْمِ ، الدَّاعِيَةُ لِقَرِيحِ الْفَهْمِ ،
وَالْمُذْهَبَةُ لِلْهَمِّ وَالْغَمِّ ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى ثَلَاثِ دَعَامَاتٍ ، فِي تَحْرِيرٍ أَوْ تَقْيِيدٍ
الْمُهْمَّاتِ ، الَّتِي يُرْجَى أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا مَسَامَاتٌ ، يُلْجُ مِنْهَا الْمَدْلَسُ ،
وَيَعْتَصِدُ بِهَا الْمَلْبَسُ ، أَلَا وَهِيَ : «الْكِتَابُ» ، وَ«السُّنَّةُ» ، وَ«فَهْمُ
الْأَصْحَابِ» .

فَالْمَعْتَمِدُ بِهَذِهِ الْأَصُولِ ، يَسْهَلُ عَلَيْهِ الْوُصُولُ - لِحَقَائِقِ الْعِلْمِ ،
وَقَرَائِحِ الْفَهْمِ - ، وَإِذَا أَلْتَحَمَ فِي الْمَعْرَكَةِ مَعَ الشَّائِنِينَ ، وَالْمُبْتَدِعِينَ ،
وَالْمُتَزَنِّدِينَ ، تَجَدَّهَ بَارِزُ الصِّدْرِ يَصُولُ ، وَمَا كَانَ لَهُ تِلْكَ الْوَقْفَةُ ؛ فِي
دَفْعِ كُلِّ سَقْطَةٍ أَوْ هَفْوَةٍ أَوْ لَفْلَفَةٍ ، لَوْ لَمْ يَعْتَصِمَ بِتِلْكَ الْعَصْمَةِ الْعَاصِمَةِ ،
الَّتِي هِيَ لِلْغَالِي ، وَلِلْمُنْتَحِلِ ، وَلِلْجَاهِلِ ، وَلِلشَّائِنِ ، وَغَيْرِهِمْ ، قَاصِمَةٌ .
لِذَا نَرَى كُلَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصُرَ الدَّلَائِلَ - بِصَحِيحِ النَّيَّةِ وَلَمْ يَعْتَمِدْ
عَلَيْهَا - تَجَدَّهَ يَكْسِرُ لِجَلِيِّ الْمَسَائِلِ ، ثُمَّ يَظُنُّ أَنَّهُ قَدْ أَحْسَنَ ، وَمَا هُوَ إِلَّا
لِلدَّلِيلِ خَشَنٌ ؛ بَعْدَمَا كَانَ يَسِيرًا بِطَرِيقِهِ ، مُلَبَّدًا بِعَتِيقِهِ ، قَدْ أُلْبَسَ الْهَيُوبُ ،
وَتَتَلَهَفَ إِلَيْهِ الْقُلُوبُ ، فَيُقْبَلُ فِي الْعَقْلِ ، بِمَا مَعَهُ مِنْ صَحِيحِ الثَّقَلِ .

فَالَّذِي يُخْطِئُ هَذِهِ الْمَبَانِي ، لَا يَهْتَدِي أَبَدًا لِصَحِيحِ الْمَعَانِي ، فَإِذَا
هَتَفَ - بِقَوْلٍ مَعَ صَحَّةِ نِيَّتِهِ - تَجَدَّهَ قَدْ حَزَفَ ، وَإِذَا أَسْتَشْكَلَ - الْقَوْلُ
الْمَحْرَّرَ - لَا يَرُدُّهُ لِأَصْلِهِ ، وَإِنَّمَا تَعَسَّفَ ثُمَّ حَلَحَلَ .

وَالظَّامَةُ الْكِبْرَى ، وَالْبَلَوَى الْفُحْمَى ، إِذَا أَرَادَ هَذَا الْمُخْطِئُ لِلْعُتَّةِ ،

المهدية لرياض الجنة، أن يصطلح، وللرأي أن يقترح - فيما ضبط معناه، وحدد بعناية فائقة مبناه - ؛ بما سبق إلى عقده؛ من «المُستشكل الذهني»، و«المَحال العيني»، جنى على «المعنى»، وحمل بالمعول على «المبنى»، ثم خَرَبَشْ ؛ بقولٍ وبَشْ : «لا مُشاحة في الاصطلاح»، وظنَّ المسكين أنه فهم قراح.

والمسكين لا يعلم أنَّ المصطلح تقريبٌ، لفهم اللَّيب؛ إذا كان يحفظ «المعنى»، ويحمي «المبنى»، فالمصطلحات أوعية للأفهام، ولا تكون ألبته الفَيصل في الأحكام، إلَّا إذا تَأَصَّلَتْ على حقيقتين أصيلتين، «الحقيقة اللسانية»، و«الحقيقة الشرعية»، والأولى تُرَدُّ إلى الثانية، في «المقصد»، و«الوسيلة»، لأنَّ لو كان العكس - في الرَّد - أنهدم الدين، وكُذِبَ على ربِّ العالمين، إمَّا بالتَّعمُد، وإمَّا بالتَّبَلُّد.

فمثلاً الحقيقة اللسانية للإيمان: هي «التَّصديق»، وحقيقته الشرعية: هي «التَّصديق بالجنان، والعمل بالأركان»، أو «القول والعمل»، والمُكتفي بالحقيقة اللسانية، والمُستغني عن الحقيقة الشرعية، أو الرَّد لها إلى الحقيقة اللسانية، قد أصبح جهميًّا؛ يقبل الأصل ذهنيًّا، ويعسر عليه ولا ينضبط له عينيًّا، وهؤلاء كثر، وفي الليالي شهر، يستشرفون للبحوث العلمية، بأصول بدعية - السَّابقة إلى العقد، أو المُحرَّرة بدون نقد - ، يجنون على الإسلام، ويقوّضون أصوله العظام؛ يظنون الإحسان بصحيح القصد، وقد خلخلوا الدَّعائم بوهن فُصد، وفي أمثال هؤلاء الكالحين، وفي السير الهالكين جاء قوله - تعالى - : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ [الكهف].

فلقد وصفهم المولى - سبحانه وتعالى - ، بلفظ المبالغة في الخُسْر، لأنهم بقوا على هذا الخسر، المؤدي إلى التَّبار والعُسر؛ بالظَّن، المُستحسن، البدعي المُستيقن - يستشكلون الكلام الظاهر الفسيح، ويُقَبِّحون الجليّ بقولٍ طريح -، وداوموا على ذلك - بحسن الظَّن الذي للأذنين طنّ - ، وكابدوا في الهالك. فهل نفعهم ذلك؟! وهل أدركوا المسالك؟!!

بل طافوا - بذلك - في المعاهد، وقد جنوا إلا المكاييد؛ التي دخل منها المُفسفس، وأَعتمد عليها المُعسف، في إضلال الأنام، والتَّشويه لصورة الإسلام، وما أكثر هؤلاء اليوم - لا كثرهم الله - .

فالقصد الصحيح، لا يدفع الباطل الطَّريح، إلا بصحَّة الوسيلة، فالضلال كما يكون في «القصد»، يكون كذلك في «الوسيلة»، والضَّال يُسمى ضالاً فيهما جميعاً، والحكم - في الإثبات أو النَّفي - لا يطل القصد وحده، وإنما مع العمل؛ يدلُّ على ذلك حديث أبي حفص عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرىء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يُصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه» [متفق عليه]. فجعل النِّية مع العمل هو المعبر، لا النِّية وحدها.

فالقصد الصحيح، والوسيلة التَّوقيفية، هما الحصن الحصين، والعقل الرزين، من كلِّ عوج، سالك في الفجج، معتمد على اللُّجج، وهذا لا يتأتَّى لإنسانٍ بارٍّ بنفسه، إلا إذا أَعتمد على الأصول العلمية

الثلاثة، المُبَيَّنَة للحقائق بسلاسة؛ يدلُّ عليه قوله - تعالى - : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].

والحرج - الذي نفاه المولى - سبحانه - يطال «العلم» و«العمل»، - وأعني به: «الأصول العلمية»، و«الأصول العملية» - ، فما أيسر هذا الدِّينَ، وبشراه مَنْ أستمسك بحبله المتين، والعاقل لا يرى لنفسه ثمنًا إلا الجنة، ولا تُدرِك إلا بتلك العُنة المُزبَّرة، التي هي بالحقائق العلمية محبَّرة.

ومنهج الأنبياء والرُّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إقامة الحُجَّة، وتوضيح المَحجَّة، ودحر اللُّجَّة، ولو بالكلمة الفجَّة؛ ولقد مرَّ عليك دلالة ذلك في المُقدمة، الموضحة والمُهدمة.

لذا لا نرضى لأنفسنا إلا سلوك هذا المسلك - في الأجوبة - للنجاة من المهلك، والمفلح، هو لكلِّ كلام ونظرٍ منقَّح، يعلم أنَّ الجزئية، لا تنبي عليها قاعدة كلية، وكثرة التَّحرير بالمداد، غير نافعة إلا إذا كانت بإسعاد. فهذا بشره المولى - سبحانه وتعالى - بقوله: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ (١٨)﴾ [الزُّمَر: ١٨].

أما المُعكف، وفي الدَّلِيل يُتلف، وفي حقيقة الجليَّة، والتَّظْرة العليَّة يُعسف؛ فقد طاله قوله - تعالى - : ﴿قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ (٧٧)﴾ [الشَّاعِر: ٧٧].

فعملي مع هذه الأسئلة البهيَّة - والتي جاءت بمعرَّفات عربية وأعجمية - ، ولا يُعرف أصحابها، أن أذكر السُّؤال، وأقول في مقدِّمته:

«يقول السائل كذا». لأنني لا أحب أن أذكر «الكلمة العجمية» في هذا الدين، والذي لا يفهم إلا باللسان العربي المبين، ومسلك السلف، غير صنيع الخلف، فلقد كانت تأتيهم أسئلة يعرفون أصحابها، فيخفون أسماءها اللهم إلا إذا كان السؤال واردًا ممن عرف بالطلب، وكان له من الإرب، فيذكرون الاسم ليخلد بالرسم، ليكون إعانة، في كل ترجمة.

والكلمة الأعجمية للتفهم، قد جَوَّزها النبيء الكريم ﷺ، لقوله لأمّ خالد - لما كساها بخميصة، وكانت صغيرة قد ولدت بأرض «الحبشة» لما هاجر أبوها - قال: «يا أمّ خالد، هذا سنا - و«السنا» بلسان الحبشة: الحسن - » [هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في «كتاب اللباس» برقم ٥٨٤٥]. فأين المحمود المطلوب، في المعرّف بالأعجمي مكتوب؟! لذا أكتفي بما قلت آنفًا.

وقد أعرض عن بعض الأسئلة - كما كان الاتفاق - في التحرير، لكن قد أجليها في المخطوطة بتحبير، أحفظ بها لأوانها - إذا رأيت أنها لازمة - ، لكي لا تكون للأصول هادمة، لأنّ اللازم في الإنجاز، ما قام للبطل بإجهاز؛ يُقَبَّحُه، وبالدليل يُصَغَّرُه، وهذه هي دعوة التّوحيد، والكفر بالتّديد. دعوة الأنبياء، والسّالّكين الأوفياء.

أما ما رأيت أن لا يلتفت إليه، لا أجعل النّظر يميل إليه، لكي لا يضيع الجهد، في الكلام السّقط أو ما لبس بلبوس الحقد، ولقد نظرت إلى الأسئلة، فلم أجد فيها من هذا القبيل، الذي يضلّل السّبيل. ولله الحمد والمنة، فلقد نقّحها المشرفون الأوصياء، الذين هم في الخير

أوفياء، فجزاهم الله عني وعن المسلمين الخير، وأعانهم على ذلك السَّير.

أسأل المولى - سبحانه وتعالى - أن يلهم، وللحقيقة يُفهم، ومن كلَّ عائب يُسلم، وأن يعين على النصح، بكلامٍ فُصح، يُرشد، ومن المسلك الصحيح لقح السُّنة لا يُبعد، نرجو فيه ثقل الميزان، في بلوغ روض الجنان. آمين! آمين! آمين!



الفصل الأول

العقيدة والتوحيد

السؤال الأول:

يقول السائل: «هل هناك إجماع من علماء «أهل السنة والجماعة» على كفر تارك «جنس العمل» أم هنالك خلاف في هذه المسألة؟ وهل هو خلاف معتبر؟ وهل الذي يقول بعدم كفر تارك «جنس العمل» يُعدّ من «المرجئة»؟

أنا أبحث من مُدّة على شرح صوتي لكتاب «الاعتصام» للإمام «الشاطبي» رَحِمَهُ اللهُ فهل تنصّحني بأستماع الشرح من مشايخ يتفقون معنا في كلّ شيء إلا في مسائل «الحاكمية» و«الجهاد» إن لم أجد شرح الكتاب لأحد علمائنا الثقات؟

هل تفسير «القرطبي» رَحِمَهُ اللهُ لقوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] . موافق لما عليه «أهل السنة والجماعة»؟ وهل طلب الدُّعاء من الغير من المسألة المذمومة؟ هل تثبت نسبة الفتوى المسمّاة بـ«التحرير في مسألة التكفير» للشيخ «أبن عثيمين» رَحِمَهُ اللهُ؟.

يقول أبو عَزِيز عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : أستعين بالوهاب - سبحانه - في تحرير هذا الجواب، وأسأله التوفيق، مع تمسّكي بالعتيق، والنظر الباصر، الغير قاصر.

أولاً: إنَّ مصطلح «جنس العمل»، من المصطلحات الجديدة، الوافدة لحماية حقيقة الإيمان «الشَّريعة»، ولا حرج إذا أُصطلح لحقيقة ما، إذا كان الاصطلاح يحفظ «المعنى»، ويحمي «المبنى»، فالمصطلح وعاءٌ للفهم يُستعمل للتَّقريب فقط، وقد يكون واجباً أحياناً إذا فرَّخت البدعة وأُصطلح لها، فبعض المصطلحات لم يُسمع بها من طريق السَّلف، وهذا لا يعني أنها بدعية؛ إذا حفظت الشرط الآنف.

فالبدعة مستمرة في التَّفريخ، وفرقها منتشرة بذاك المَلِيخ المَسِيخ، ومن أوجب الواجب بعد الإيمان دفع صائل هؤلاء المبتدعة، حتَّى لا يجنون على «الفطرة المكمَّلة»، و«الشرعة المنزَّهة»، ورؤساء هذه الفرق - في الغابر واليوم -، يبذلون في نشر سمِّهم الناقع النفس والنَّفيس، يعتمدون في ذلك على ما سبق إلى العقد، وشرَّ الحقد، ولو كان بالتَّنكيل لمخالفهم، وما فعلت معتزلة «المأمون»، مع الإمام «أحمد بن حنبل» رَحِمَهُ اللهُ وأصحابه من دكِّ بالهاوون، لا يخفى على المتتبع السَّالك، المُبتغي للمدارك.

فمَن قرأ لشيخ الإسلام «أبن تيمية» رَحِمَهُ اللهُ وجد أنه أٌصطلح، كلَّما أٌصطلح مبتدعة زمانه وما برح، فتعاريف «قحَّ أهل السُّنة» للإيمان لم يحدث إلا بعدما عرَّف «المرجئة» للإيمان فجنوا عليه، فهنا وجب وجوباً عينياً أن يُحمى جناب التَّوحيد، وإلا ضاع الدِّين.

فإذا أُصطلحت المبتدعة الشَّائنة نصطلح لسد الباب، ودحر المُعاب، وإذا سَكَّت سكتنا، وأكتفينا بما ورثنا، لكن إذا أُصطلحنا - لتقريب المعنى - علينا أن نراعي «الحفظ» للمعنى، و«الحماية» للمبنى،

وإلا كنّا أوّل من يجني على المصطلح له.

فشيخ الإسلام الثّاني والإمام الرّباني «أبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ اللهُ لما قال: بـ«الكفر الاعتقادي»، و«الكفر العملي»، حفظ - بمصطلحه هذا - «المعنى» ولم يحم «المبنى»، لأنّ «الكفر الاعتقادي» ولج منه مبتدعة زماننا، «طائفة المرجئة الجدد»، الأثرية - بين المعكوفتين - ، ومنها «الألبانية» و«الرّبيعية»، و«النّجمية»، و«الحلبية»، و«الجابرية»، و«العُبادية» وغيرهم، من المتهوكين التّوكي وحصروه في «قول القلب» فقط، بالرغم أنّ لفظ «الاعتقاد» عند السّلف يعنون به: «قول القلب»، و«عمل القلب»، و«عمل الجوارح»، ولك أنّ تنظر لصحّة ذلك في كتاب «أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة» للالكائي رَحِمَهُ اللهُ، وفي هذا الاعتقاد تعرّض لماهية الإيمان أنّه «قول وعمل»، عند السّلف قاطبة، والعمل أصل الإيمان، أو ركنه، أو جزؤه، أو شرط صحّة فيه، فهذه كلّها واحد، وقيل لما ثلم المبتدعة السّد المزبّر بالحديد.

مع أنّ العلامة «أبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ اللهُ، لما أصطلح ذلك المصطلح لم يكن ذلك قصده بتاتاً، ولقد أجليت المسألة بتحرير وتحبير، لم أسبق إليه، في كتابي «مسألة الإيمان في كفتي الميزان» وطلبت فيه من كلّ أحدٍ - ينهج نهج «قحّ أهل السّنة» - أن يطرحه، لأنّه لم يحم «المبنى»، وعليه أن يعتمد المصطلح الصافي، وللتّعريف وافي «الكفر الأكبر» و«الكفر الأصغر».

فمصطلح «أبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ اللهُ قد يُوحى أنّ ليس من العمل ما هو كفرٌ. كيف و«طائفة المرجئة الجدد» أدّعت ذلك؟! وما تطرقي

لشبهات العلامة «الألباني» رَحِمَهُ اللهُ في ذلك المُصَنَّفِ إِلَّا بسبب ذلك؟! فراجع الكتاب فإنه مطبوعٌ، وفي «الشَّبكة العنكبوتية» مسطوع.

فطائفة «قَحَّ أهل السُّنَّة» دفعوا - بأصطلاح «شرط الصَّحَّة» في العمل في الإيمان - ، أَصطلاح «طائفة المرجئة الجدد» أنه «شرط كمالٍ» فيه، وكما هو معلوم أنَّ شرط الكمال لا يُذهب أصل الإيمان، وبذلك يكون من المُمكن أن يسب الإنسان الله ورسوله - والعياذ بالله - ولا يتنفي أصل الإيمان، ولو لم يصطلحوا لضَلَّت العامة في بدعهم المقيتة، وشرِّ البدع على الإطلاق - كما لا يخفى على ذي لبٍّ - هو «الإرجاء» الخبيث. وهل المعركة المُحتدمة والحامية للوطيس اليوم؛ بين «قَحَّ أهل السُّنَّة» وأعدائهم إِلَّا بسببه؟! فأنظر ما فعل سابري المعتقد - قطع الله دابرهم - ؟!

فَمَنْ قَصَد - من المعاصرين - بـ «جنس العمل»، أنه أصل العمل الذي تنبني عليه الشريعة الإسلامية بالتزامه. فكلامه صحيح.

وأنا أُعَرِّفه: أنه العمل الواجب الذي ينبني عليه أصل الدِّين، المُقتضي للتَّلازم بين «عمل القلب» و«الجوارح»، بحيث لو أنتفت الأعمال اللَّازمة لعمل القلب والمبنية عليها أصل الدِّين؛ كـ «الصلاة»، و«الموالة»، و«المعاداة»، و«التزام الشريعة» ظاهراً وغيها، قطعنا أنَّ أصل الدِّين منتفٍ.

إذن: المقصود بجنس العمل - عند مَنْ أَصطَلَح به - أن يأتي بالعمل الظاهري الذي ينبني عليه أصل الدِّين، بحيث يكون بذلك العمل قد ألْتمَز بالإسلام؛ وإن قَصَّر في بعض الأعمال التي لا ينبني

عليها أصل الدين، وسيأتي - ما عرّفته به - واضحًا في كلام الأئمة الأعلام، المعظمين لشعائر الإسلام.

و«الجنس» - من حيث الحقيقة اللسانية أعمّ من «النوع»، فيكون بذلك «جنس العمل»، هو أصل العمل الذي لا بدّ منه في الحقيقة الإيمانية المركبة من «أعتقاد» و«أنقياد»، ويكون النوع هو «آحاد العمل»، ومنه ما يكون تركه كفر، ومنه غير ذلك.

فهذا التحقيق يكون عند السلف جميعًا؛ أصحاب «قحّ أهل السُنّة»، أنّ «جنس العمل» لا بدّ منه لصحة الإيمان؛ للحقيقة الشرعية عندهم في الإيمان أنه «أعتقاد» و«قول» و«عمل»، لا يصحّ إلا بها مجتمعة، لذا يكفّرون مَنْ أنْتَفَى عنه «جنس العمل»، لأنّ حقيقة الدين تنبني عليه. فلنذهب ولنرى هل ما عرّفناه ووضّحناه يظهر في كلام الأئمة الأعلام أم لا؟!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «فإنّ الإيمان عند أهل السُنّة والجماعة «قول» و«عمل» كما دل عليه «الكتاب» و«السُنّة» وأجمع عليه «السلف»، وعلى ما هو مقرر في موضعه، فالقول: تصديق الرسول ﷺ، والعمل: تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنًا... - إلى أن قال - : وأيضًا إنّ حقيقة الدين هو «الطاعة» و«الانقياد»، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئًا فما دان لله دينًا، ومن لا دين له فهو كافر» [شرح العمدة ٢/ ٨٦].

فأنظر - يراعك الله - إلى قوله: «فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنًا»، تجده يُبيّن بوضوح أنّ «جنس العمل» لا بدّ منه في

الحقيقة الشرعية للإيمان المركبة من «اعتقاد» و«انقياد».

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أَيضًا ما لفظه: «فإنَّ أصل الإيمان «التَّصديق» و«الانقياد» فهذا أصل الإيمان الذي من لم يأت به فليس بمؤمن». [مجموعة الرسائل والمسائل ١ / ٣٤١].

فلقد بيَّن رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الانقياد يكون بالعمل المُوجب لأصل الإيمان ك«الصلاة» وغيرها؛ بحيث لو لم يأت به فليس بمؤمن، وهذا هو «جنس العمل» عند مَنْ أصطلح به من المعاصرين، وانتفاء الانقياد لا يُذهب بتاتًا «التَّصديق»، وهذا هو معتقد السلف قاطبة - وأعني به: «قَحَّ أهل السُّنة» - .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أَيضًا ما لفظه: «من كان عقده الإيمان بالغيب ولا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام، فهو كافرٌ كفرًا لا يثبت به التَّوحيد». [مجموعة الفتاوى ٧ / ٢٠٩ ط / ج].

فلقد وَصَّح، وفي التَّعريف صَحَّح، أَنَّ مَنْ أُنْتَفَى عنه «جنس العمل» - وقد عني به: العمل الموجب لالتزام شريعة الإسلام - «فهو كافرٌ كفرًا لا يثبت به التَّوحيد».

فعلم أَنَّ التَّوحيد والكفر بالنديد، لا يثبت إلَّا ب«جنس العمل»؛ كما أصطلح بذلك المعاصرون بسبب أصطلاح «طائفة المرجئة الجدد».

ويقول ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «الإيمان له ظاهر وباطن، وظاهره قول اللسان وعمل الجوارح، وباطنه تصديق القلب وأنقياده ومحبته، فلا ينفع ظاهر لا باطن له وإن حقن به الدماء وعصم به المال والذرية، ولا يجزىء باطن لا ظاهر له إلا إذا تعذر بعجز أو إكراه

وخوف هلاك. فتخلف العمل ظاهرًا مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوّه من الإيمان. [الفوائد ص ١١٧].

فلقد بيّن أنّ «جنس العمل» هو العمل الظاهري، المُظهر لالتزام الشريعة، وذلك هو قوله: «فتخلف العمل ظاهرًا مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوّه من الإيمان».

فجعل خلوّ الإيمان بآنتفاء «العمل الظاهري» - اللّازم لعمل القلب عن طريق التّلازم - ، بحيث لو آنتفى علمنا وقطعنا أنّ عمل القلب منتفٍ؛ وإن كان «التّصديق» باقيًا.

فقوله: «فتخلف العمل ظاهرًا مع عدم المانع» هو أصل العمل الذي ينبنى عليه أصل الدّين، الذي يعبر به المعاصرون «جنس العمل» - ويعنون به: أصله وليس آحاده - .

ويقول ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ أَيضًا ما لفظه: «والإسلام هو توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، والإيمان بالله وبرسوله وأتباعه فيما جاء به، فما لم يأت العبد بهذا فليس بمسلم». [طريق الهجرتين ص ٤٣٣].

فحصر حقيقة الإيمان المركبة في الاتّباع، وهذا الأخير «قول» و«عمل»؛ التي ينبنى عليها أصل الدّين، فمن أتى بالقول ولم يأت بالعمل - المُقتضي لذلك - ليس بمسلم.

ويقول ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ أَيضًا ما لفظه: «أنّ الإيمان لا يكفي فيه قول اللسان بمجردة، ولا معرفة القلب مع ذلك، بل لابدّ فيه من عمل القلب - وهو حبّه لله ورسوله وأنقياده لدينه والتّزامه طاعته ومتابعة رسوله - ، وهذا خلاف من زعم أنّ الإيمان هو مجرد «معرفة القلب»

وإقراره. [مفتاح دار السعادة ١ / ٣٣٠].

فلقد وضح أنَّ عدم التزام الطَّاعة - وهذا يتم بالعمل الموجب لأصل الدِّين - ، ليس بمسلم ولو أتى بـ «المعرفة» و «الإقرار»، وأوجب الأعمال بشرط الكمال، كما تقول مبتدعة زماننا - «طائفة المرجئة الجدد» - ، وهذا هو «جنس العمل» عند مَنْ أصطلح به من المعاصرين.

ويقول ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ أَيضًا ما لفظه: «ومن تأمل ما في السير والأخبار الثابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشرِّكين له ﷺ بالرسالة، وأنه صادق، فلم تدخلهم هذه الشَّهادة في الإسلام، علم أنَّ الإسلام وراء ذلك، وأنه ليس هو «المعرفة» فقط، ولا «المعرفة» و «الإقرار» فقط، بل «المعرفة» و «الإقرار»، و «الانقياد»، و «التزام طاعته ودينه ظاهرًا وباطنًا». [زاد المعاد ٣ / ٦٣٨، ٦٣٩].

فقوله رَحِمَهُ اللهُ: «والتزام طاعته ودينه ظاهرًا وباطنًا» وضح أنَّ ذلك يتم بالفعل لا بالقول، وهذا الفعل هو الواجب والمقتضى لأصل الدِّين، بحيث ينتفي بانتفائه، وظهوره على العبد - لقوله «ظاهرًا» - يُثبت لصاحبه عقد الإسلام، فتبيَّن - من قوله - أنَّ التزام العمل الظَّاهري هو «جنس العمل» الذي لا بدَّ منه في ثبوت الحقيقة الإيمانية المركبة من «اعتقاد» و «أنقياد»، فلما نظرنا وجدنا أنَّ العمل الظَّاهري - المُثبت للأصل الدِّين - هو «الموالاتة»، و «المعاداة»، و «الصلاة»، وتعظيم الشَّعائر.

ويقول ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ أَيضًا ما لفظه: «والقلب عليه واجبان لا يصير مؤمنًا إلا بهما جميعًا: واجب المعرفة والعلم، وواجب الحب والانقياد والاستسلام، فكما لا يكون مؤمنًا إذا لم يأت بواجب

العلم والاعتقاد، لا يكون مؤمناً إذا لم يأت بواجب الحب والانقياد والاستسلام، بل إذا ترك هذا الواجب مع علمه ومعرفته به، كان أعظم كفراً وأبعد عن الإيمان.» [مفتاح دار السعادة ١ / ٣٣٢].

فالمقتضى - ممّا وضّحناه من كلام الأئمة الفضلاء، والمحررين الأتقياء - ، أنّ التارك لجنس العمل - بتعريفه ووضوحه السابق - كافراً كفراً لا يثبت به التّوحيد، عند السّلف قحّ أهل السّنة إجماعاً، وأنّ المنكر - لمقتضاه - مرجىء خبيث العقد؛ وإن أدّعى الصّلاح والتّقوى، أما من أنكره؛ من حيث أنه اصطلاحٌ حادثٌ - وإن وُجد لدفع شبهات المرجئة الجديدة - ، والتزم مقتضاه - من حيث التّعريف والتّوضيح الآنف - ، وقال به - في النّفي والإيجاب للإيمان - لا يُنكر عليه إنكاره، لأنّ الخلاف لفظي معه، وهذا كلفظ «الجهة» - التي لم ترد لا نفيّاً ولا إثباتاً - في «الكتاب» و«السّنة» في مسألة الصّفات عند أصحاب «قحّ أهل السّنة»، فمن أثبتها وقصد بها جهة «العلو»؛ بأنّ الله - تعالى - فوق العالم، فهذا حق ولا حرج عليه، لأنّ ما ثَمَّ موجود إلا «الخالق» و«المخلوق»، والخالق - سبحانه وتعالى - مبين للمخلوق؛ ليس في مخلوقاته شيءٌ في ذاته. ومن أنكرها - من جهة أنّ الجهة توحى أنّ الله داخلٌ في شيءٍ من مخلوقاته - ، فلا حرج عليه، وهذا كذلك ينطبق على مسألة «الاستثناء» في الإيمان.

فالخلاف - من الجهة اللفظية أو الاصطلاحية الحادثة - معتبرٌ، أما إن كان الخلاف من حيث المقتضى اللازم لجنس العمل - كما حققنا ذلك - ، فالمخالف مبتدعٌ مرجىءٌ سابريٌّ المعتقد - قطع الله دابره -

ولا أعلم مَنْ أنكر «جنس العمل» - من الحيشة الاصطلاحية الحادثة -
إلا الشيخ «أبن عثيمين» رَحِمَهُ اللهُ فقط، مع أَنَّ العلامة «أبن باز» رَحِمَهُ اللهُ يُثبتُه
ويقوله به.

ثَانِيًا: قولك - يركاك الله - : «أنا أبحث من مُدَّة على شرح صوتي
لكتاب «الاعتصام» للإمام «الشَّاطِبي» رَحِمَهُ اللهُ فهل تنصحنى بِأُستماع
الشَّرح من مشايخ يتفقون معنا في كُلِّ شيءٍ إِلَّا في مسائل «الحاكمية»
و«الجهاد» إن لم أجد شرح الكتاب لأحد علمائنا الثَّقَاتِ؟».

قلتُ: إنما الصحيح من القول - في كلامك -، أن تقول: «لا يتفقون
- معنا - في كُلِّ شيءٍ ما عدا أشياء قليلة»، ولا يصحّ بتاتًا في قولك - من
حيث المحافظة على «المبنى» و«المعنى» في الاصطلاح - أن تقول:
«مسائل الحاكمية»، وإنما تقول: «مسائل الإيمان»، أو «مسألة الاسم
والحكم»، لأنَّ خللهم في تلك المسائل فرع عن خللٍ في الأصل،
ألا وهو: الحقيقة المركبة للإيمان، لذا أقول دائمًا - وكما قرَّرت ذلك
في كتابي «مسألة الإيمان في كفتي الميزان» - أنَّ اعتقاد «الاسم»
يُظهره «الحكم» - لما تعرضت لتجلية معتقد الحافظ «أبن حجر» رَحِمَهُ اللهُ
في «مسألة الإيمان» - وأعني بذلك: دعامة الدين - .

فمخالفة هؤلاء ليست في «الجزء» وإنما في «الأصل»، وكتاب
«الاعتصام» للشَّاطِبي رَحِمَهُ اللهُ، ليس كتابًا فقهيًا - يَخُصُّ الأحكام «العملية»
فقط - ، وإنما كتاب «منهجي» و«سلوكي» تابع للاعتقاد، مناطه على
«الاسم» و«الحكم»، فإذا سمعت من هؤلاء - والخلاف معهم هو هذا
- ، فانت معرَّضٌ لاقتناء الفوائد، مع جمع الشُّبهات الأوابد، فتكون

بذلك كالمستجير من النَّار بالرمضاء.

أما إن كنت ممَّن له ملكة التَّمييز الصَّحيح من الطَّريح - وهذه لا بدَّ لها من «وفرة علم» و«ذكاء فهم» - ، فلا حرج - والحالة هذه - ، لأنَّ لك القدرة على التَّصحيح والتَّقييح، وإن كان غير ذلك، فوجب عليك أن تحفظ معتقدك السَّليم، على التَّزيد ممَّا خالجه السَّقِيم - ولا تقدر على معالجته - ، وقد يجعلك تطوف المعاهد، للتَّزيد من الشُّبهات الأوابد، والشُّبه خطَّافة، غير وقَّافة عند حدٍّ، ويصعب الإيجاد لها الفصد. فما أنت فاعلٌ حينها؟! فالسَّلامة لك خير من الولوج ثمَّ الندامة.

فالإكتفاء - والحالة هذه - بمعتقد الأوفياء الأزكياء، ولك العبرة، فيمن غبر - ممَّن طافوا المعاهد، ثم باتوا يقرعون سنَّ نادٍ، ويتمنَّون الموت على معتقد العجائز - ، فالوقاية العظمى، خير من السَّقاية من تلك البرِّك الفُحمى، التي تجعلك تنفي «الحقائق العينية»، وتعتمد على «المحالات الذهنية»، فتكون بذلك كمن يقبل القول وينفي لازمه. وهل المعركة اليوم إلا مع أصحاب هذه البرِّك - قطع الله دابرهم -؟! نالنا: قولك - رحمك الله - : «هل تفسير «القرطبي» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - لقوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [النَّازِعَاتِ ٤٤] موافق لما عليه «أهل السُّنَّة والجماعة؟».

قلتُ: من هنا يؤتى كثير من الناس يشاركونا المعتقد الصحيح والدِّفاع عنه، وفي الحقيقة هؤلاء هم كتابُ إنشائيون عاطفيون، يُكثرون من سواد الكاغد، التَّحقيق - في كتابتهم الإنشائية العاطفية - ليس له أثر، ودفع التَّلْفِيق - في شبهات المبتدعة - قد غبر؛ في تحقيقهم الذي لا

يلتئم عليه النُّص، بل يترك الكوَّة للفَص.

فكثير من إخواننا - حفظهم الله - وهم مشهورون معظَّمون عند عامة من ينهج نهجهم، ويرونهم من المحققين الكبار؛ لَمَّا يكتبون في «مسائل الإيمان»، أو دفع الغلو فيها، يستدلون - بجمع غير ممتع - ؛ بعلماء مثل «الطحاوي»، والحافظ «أبي عمر يوسف بن عبد البر»، والقرطبيين - أصحاب «الجامع»، وشيخه صاحب «المُفهم» - ، و«أبن عطية» الأندلسي، و«أبن العربي» المالكي، و«أبن بطل»، والحافظ «أبن حجر الهيتمي»، والحافظ «أبن حجر العسقلاني»، و«النووي»، و«السَّخاوي» وغيرهم من العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ.

فَيُكثِّرون - في التَّحقيق العلمي لمسألة الإيمان وتوابعها، أو دفع الغلو فيها - من أقوالهم والاستدلال بها، في ضرب الخصوم، وما علموا هؤلاء - من الكتاب الإنشائيين والعاطفيين وإن شُهِروا بالكتابة في ذلك - ؛ من المشاركة في المعتقد والدِّفاع عنه، أنهم قد طعموا وأطعموا - مَنْ يسمع ويقرأ لهم - السُّم المغموس بالعدل.

وذلك كُلٌّ مَن ذكرت من العلماء لا يشاركونا المعتقد الصحيح في دعامة الدِّين - أعني: «مسألة الإيمان» - ، فالطحاوي رَحِمَهُ اللهُ مرجىء في الإيمان، والحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر مرجىء في الإيمان، وقد أوضحت ذلك في كتاب «الإفراكَ»، في «أنحرافات الفوزان في مسائل الإيمان»، ولم يسبقني في توضيح ذلك أحدٌ فيما أعلم، إلا أنَّ عدم العلم لا يُفيد العدم، فالفضل والمِنَّة لله وحده من قبل ومن بعد وأسأله المزيد. وها أنا أستزيدك أيها السَّائل الكريم، من الحقائق

والدقائق غائصة في فهمه السقيم، في دعامة الدين وما ينبنى عليها من أصل، وما توجبه من لوازم.

يقول الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ - لما تكلم عن الإيمان ونفيه في الصلاة - ما لفظه: «والصحيح عندنا ما ذكرت لك - وقد تكلمت على ما ذكره في «أنحرافات الفوزان»، وأثبتته بالحجة والبرهان - وهو كله متقارب المعنى متفق الأصل. وربما يختلفون في التسمية والألقاب ولا يكفرون أحدًا بذنب، إلا أنهم اختلفوا في تارك الصلاة وهو مقرر بها. فكفره منهم من ذكرنا قوله في باب «زيد بن أسلم»، عن بسر بن محجن وأبى الجمهور أن يكفروه إلا بالجحد والإنكار، الذي هو ضد «التصديق» و«الإقرار». على ما ذكرنا هناك والحمد لله.» [التمهيد ٢١٨/٤ تحت الحديث الثاني لأبن شهاب عن سالم].

فأنظر - يردك الله - كيف «الحكم» يظهر اعتقاد «الاسم»، فلقد شارك «الجمهور» - وهم المرجئة وبعض من لم تصح عنده أحاديث كفر تارك الصلاة، وهو على مذهب السلف في الإيمان -، في التكفير إلا بالجحد والإنكار، الذي ينفي «التصديق» و«الإقرار»، وهذا هو قول «مرجئة الفقهاء» بعينه، إلا أنه كان أفضل منهم في وجوب الأعمال - لموافقته عقيدة «قح أهل السنة» في أن الإيمان قول وعمل -، لمسمى الإيمان ودخولها فيه بشرط الكمال. فخذ هذا الغائص من العلم وأشكر ولا تكفر.

ويقول الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أيضًا ما لفظه: «وقد وردت آيات في القرآن محكمات، تدل أنه لا يكفر أحد إلا بعد

العلم والعناد.» [التمهيد ٤٦٣/٦ تحت الحديث الخامس لعبدالله بن دينار عن ابن عمر].

فهو لا يرى الكفر إلا بعد «العلم» و«العناد» فقط، وهذا مخالف لعلماء «قح أهل السنة» أن الكفر كما يكون بعد العلم والعناد يكون قبلهما بالجهل. فهو لا يثبت كفر «الجهل»، وهو بذلك مخالف لنصوص جلية في القرآن منها قوله - تعالى - : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ [الكهف].

فهذه الآية يدخل فيها كل عامل عملاً - وإن كان بجهل - يحسبه قرية، وإن هو إلا مغضبة ومبعدة عن المنهاج السليم، والطريق المستقيم.

يعلق الإمام «أبن جرير» الطبري رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - على هذه الآية الكريمة؛ بعارضي من القول، مرتبط بالمأمول، أستوجب ذكره لتعم الفائدة، ولتعلم أن الغائص من العلم لا يستخرجه الكاتب الإنشائي أو العاطفي - فيقول فيه ما لفظه: «وهذا دليل على خطأ قول بعض أهل الفرق: إن الله لا يحاسب الكافر إلا بعد علمه بوحداية الله، وقصده للكفر وتعمده له.

فأخبرنا الله في هذه الآية أن هؤلاء الكفار ما كانوا متعمدين لكفرهم، بل كانوا يحسبون ويظنون أنهم مطيعون لله، عابدون له، ومع ذلك الظن الخاطيء لم يقبل الله عملهم، بل جعله هباءً منثوراً، وكانوا خاسرين به.» [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/٢١٠].

فقد أبطل الإمام في التفسير، وصاحب القوة في التحرير، قول من أشرط - «القصد» و«التعمد» - في الكفر أولاً قبل التكفير، وبه ضرط، لأنه لا ينضبط له، وهذا قد أبطلناه بأستيفاء في عدة مواطن منها «الكاشف في تراجم علي ملبى الزائف».

فالإمام «أبن جرير» الطبري يخالف «أبن عبد البر» - وهو قبله - في مسألة الإيمان ولوازمها، ويُخبر أن الكفر كما يكون بالعناد يكون بالجهل؛ وهذا فيه دلالة أن المتأخرين خالفوا السلف في المعتقد. ويقول الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أيضًا ما لفظه: «وإنما الكافر من عاند الحق. لا من جهله، وهذا قول المتقدمين من العلماء، ومن سلك سبيلهم من المتأخرين» [التمهيد ٧/٢٢٣ تحت الحديث السابع لأبي الزناد].

فلقد جهر بالمخالفة لمعتقد «قح أهل السنة» في دعامة الدين، ونسبها للمتقدمين من العلماء، وإمام التفسير «أبن جرير» الطبري رَحِمَهُ اللهُ وغيره يبطلونها، وينسبونها للفرق الضالة في «مسألة الإيمان»!! ويقول الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أيضًا ما لفظه: «ولا يخلد في النار إلا كافر جاحد ليس في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان» [التمهيد ٧/٣٣٤ تحت الحديث الثامن للعلاء بن عبد الرحمن].

فهل يخبرنا الحافظ «أبن عبد البر» رَحِمَهُ اللهُ - أو من ينوب عنه في هذا المعتقد ويراه تحقيقاً بارعاً - ما مصير «إبليس» - لعنه الله - ، فإنه لم يجحد، ولم يكذب!!؟

وهذا التناقض والاضطراب، يكون دائماً لمن أستشكل معتقد

الأصحاب، وكما أقول دائماً: أَنَّ السَّالِكَ - لهذه المهالك - تفضي به النُّصوص - والتي لا يقول عندها سمعنا وتبعنا - إلى التَّنَاقُضِ والاضطراب لما أَصْلَهُ من الأصل لا يلتئم عليه جمع النُّصوص، فيطلب له - ولا بدَّ - الاستشكال ومستنكر التأويل، بوجه من وجوه التَّحْرِيف؛ وإن تبرأ منه.

فخذ هذه الغوائص العلمية التي لا يستخرجها إلا صاحب النَّفس الطويل، نافذ البصر في القول، الذي لا يقبل القول بالحُسنية، ولا يردّه بالظنية، وإنما يحسنه بدليله، ويرده لأعوجاجه وأضطرابه ولَيْلِهِ، فهذه محاسن تقبلها وتسكن إليها المتعبدة بالدليل، وفقنا المولى - سبحانه - في أستخراجها، ولم يسبقنا إليها أحدٌ من المحققين أصحاب الكعب العالي في «مسألة الإيمان»، فكيف بالإنشائيين العاطفيين وأئلي لهم ذلك!! وذلك فضل يؤتيه مَنْ يشاء.

فإن قال - بعد ذلك - قائلٌ: مَنْ هذا الطَّالِبُ للتَّزَيُّبِ قبل التَّحَصُّرِ المسمى «أبا عَزِيز عبد الإله الحسني الجزائري» يهدي هذا الهديان، ويتهم الحافظ «أبن عبد البر» رَحِمَهُ اللهُ بالإرجاء - هذا بعدما رأى ما أستخرجناه -!!؟ فَمَنْ قال قبله بهذا القول، وأتبع هذا الهول!!؟

نقول له: لقد تدربنا - أيام الطَّلَبِ بجِدٍّ ومثابرة والصَّبر على جفاء الاطِّلاع - أن نسعين بالفهم، ولا نجعله الفيصل في الحكم، وإنما السَّالم الذي هو للدَّليل هادم، وبالتدبُّر والتَّفكر، ولو بلغ بنا الكلام الواحد وقت السَّحر، مع إلقاء النَّفس عند عتبة العبودية، والتَّضرُّع والبكاء لله - تعالى - لينعم بقريح الفهم.

ولقد أفادتني وصية إمام كبير، ومحقق حبير أيام الطلب، جعلتها حلقة في أذني، ومائلة دائماً أمام عيني؛ فأنتفعت مع طلب المزيد والشكر، أهديها لك أيها السائل، لتمييز الصحة من السقطة في المسائل، بعد عرضها ببصارة على الدلائل.

فأدعو لنا أيها القارئ الكريم، والسائل الفهيم، على هذا المزبر والمحرر المساق، وسَلِ الله لنا الوفاق، وأقول لمن تعجب - لوصفنا للحافظ «أبي عمر يوسف بن عبد البر» رَحِمَهُ اللهُ بالإرجاء وأتهمنا بالهذيان والافتراء، ولم يقنع بالمحرر المرصع بزبر الأدلة، الظاهر كالأهله - ووسمنا بالتزيب: أدرج سالم غير غانم هذا ليس بعشك!!

وأقول له كما قال الشاعر:

وَالْحَقُّ أَتْلُجٌ لَا خَفَاءَ بِهِ مِنْكَ كَأَنْ يُبْصِرَ نُورُهُ الْأَعْمَى
وقول الشاعر:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَفْتَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

يقول الإمام الكبير والمحقق الحبير ابن حزم الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «إذا ورد عليك خطابٌ بلسانٍ، أو هجمت على كلامٍ في كتابٍ، فإياك أن تقابله بمقابلة المغاضبة الباعثة على المغالبة قبل أن تتيقن بطلانه ببرهانٍ قاطع. وأيضاً؛ فلا تُقبل عليه إقبال المصدق به، المستحسن إياه قبل علمك بصحته ببرهانٍ قاطع، فتظلم في كلا الوجهين نفسك، وتبعد عن إدراك الحقيقة، ولكن أقبل عليه سالم القلب عن النزاع عنه، والنزوع إليه، لكن إقبال مريدٍ حطّ نفسه في فهم ما سمع ورأى، والتزيد به علماً، وقبوله إن كان حسناً، أو رده إن كان خطأً، فمضمون لك - إذا فعلت

ذلك - الأجر الجزيل، والحمد الكثير، والفضل العميم، مع الوقوف على الحقيقة في أغلب الأمر. [الأخلاق والسير ص ١٩٤، ١٩٥].

فيالها من وصية فخذ بها، وفي أستخراج الغائص تدرب بها، ولنكتفي بهذا العارض من القول، ولنرجع للمأمول، لنكمل التحقيق، ونخرج العلم الغائص إلى القعر الدقيق.

فلقد وضحنا معتقد الحافظ «أبن عبد البر» رَحِمَهُ اللهُ، في مسألة الإيمان، وأنَّ قوله فيها يجزّ للاضطراب، وطلب التَّحْرِيف والشنآن. أما معتقد «القرطبيين» رَحِمَهُمَا اللهُ - صاحب المسأول عنه، وشيخه في مسألة الإيمان - هو شرّ من معتقد الحافظ «أبن عبد البر» رَحِمَهُ اللهُ، وذلك بقولهما في الإيمان أنه «المعرفة» فقط، وهذا هو قول «جهم بن صفوان» الزنديق، فهما أشعريان في «الأسماء والصفات» - أعني: من مخانيث الجهمية، أما الجهمية الإناث فهم «المعتزلة» - ، وفي دعامة الدّين - وأعني: مسألة الإيمان - هم من «الجهمية» الخالصة.

فهم - بمعتقدهم هذا - يخالفون السلف - «قح أهل السُّنة» - ، و«مرجئة الفقهاء»، و«طائفة المرجئة الجدد» - في قولهم في العمل في مسمّى الإيمان - ، أنه شرط كمال.

ولقد بينّا مواطن السّم الناقع - في مسمّى الإيمان - في تفسيره، في كتابنا الكبير «الإفراكَ»؛ الذي جاء بِأَسْمٍ على مسمّى؛ بِالْهَامِ من المولى - سبحانه وتعالى - ، أسأله أن يلبسه أحسن الثياب - من ثناء كبار العلماء العاملين، والفظاحلة المقارعين عليه - وأن يدخله كلّ باب.

آمين! آمين!

فلنذكر لك أيها السائل الكريم، نبذة من ذلك العقد «الجهمي» في هذه المسألة - والتي الدين قائم عليها - ، لتعلم أننا من محض الحجة نتكلم، وليس بالظن أو الفهم السقيم نسّم.

فلقد وافق «القرطبي» رَحِمَهُ اللهُ، «أبن العربي» المالكي رَحِمَهُ اللهُ في قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُوا لَهُمْ دِينَهُمْ وَأَن يَكُونُوا قَبِيضًا لِغِيظِهِمْ لَا يَنفَعُهُمْ إِذْ يَبْعَثُهُمْ فِي قَلْبِهِم مِّلَّةَ الشَّيَاطِينِ الَّتِي كَانَتْ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنعام: ١١١]. فقال ما لفظه: «إنما يكون المؤمن بطاعة المشرك مشركاً إذا أطاعه في اعتقاده الذي هو محل الكفر والإيمان؛ فإذا أطاعه في الفعل وعقده سليم مستمر على التوحيد والتّصديق فهو عاص فافهموا ذلك في كلّ موضع» [أحكام القرآن ٢/ ٢٧٥].

فأنظر إلى التّجهّم المبحوث في كلامه، ولقد أبطلناه بتحقيق بارع في «الإفراكة»، لا مانع من ذكره ههنا، لتتلبّد بالفائدة، الظّاهرة في الكلام والسّائدة.

قال أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - تحت كلام «أبن العربي»؛ والذي أستدل به «القرطبي» - ما لفظه: «فالقول تنويه منه؛ أنه يفرّق بين «شرك العبادة» و«شرك الطّاعة» كالمستدلين بقوله - تعالى -: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَاحِبًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]. ليفرّقوا بين «شرك العبادة» و«شرك الطّاعة»؛ وأستدلوا على ذلك بقصة باطلة - سنداً ومتناً -؛ ليدودوا بها عن الحاكم بالقانون الوضعي - بالشبهة المزيّفة -؛ ثم ليقولوا بعد ذلك: نحن نفرّ ونوافق على من حكم على هذا بالشّرك، لكن ليس الشّرك الذي يذهب أصل الدّين، وإنما المضعفه؛ وجعلوا القصة المنكرة - سنداً ومتناً -

العمدة للاعتضاد، على ما تبين قبحه، ولقد أجهزنا على هذه الشبهة السَّمجَة والعمدة اللَّجْجَة بالقول الصواب؛ الذي منحه لنا الوهاب، في كتابنا «مَنْهَجُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي تَقْرِيرِ عَقِيدَةِ الْأُمَّةِ» وهو مطبوعٌ، سَمَّيْنَاهُ «عَلَّةٌ عَلِيلَةٌ وَشَبْهَةٌ قَبِيحَةٌ فِي بَابِ شَرْكِ الطَّاعَةِ»، فليراجعها من شاء أن يعتمد على القول المتين ليذفف على المذهب المشين - الذي جاء به «طائفة المرجئة الجدد» - الأثرية بين المعكوفتين - .

فهذه الكبوة كالكبوة التي عالجنها في كتابنا «مَسْأَلَةُ الْإِيمَانِ فِي كَفْسِي الْمِيزَانِ» في باب «التَّبدِيلُ» لما قال في قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [الأنفال: ١٣] ما لفظه: «وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله؛ فهو تبدُّلٌ له يوجب الكفر» [أحكام القرآن ٢/ ١٢٧].

فقلت فيها: أنَّ مناط قوله يدور على اعتقاده، فهو سلك البنية البدعية في دعامة الدين - أعني: مسألة الإيمان -؛ فلقد وافق «الأشعري» رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - في أنَّ الإيمان: هو مجرد تصديق القلب ومعرفته، فلقد أظهر «الحكم»؛ وهو قوله: وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله - الذي مناطه يدور على التكذيب - اعتقاد «الاسم» - أنَّ الإيمان مجرد تصديق القلب ومعرفته فقط - .

فكذلك هذه الكبوة ظاهرة هنا في قوله: «إنما يكون المؤمن بطاعة المشرك مشركاً إذا أطاعه في اعتقاده الذي هو محل الكفر والإيمان»؛ أخرج العمل كلياً أن يقترن بناقض من نواقض أصل الدين - ولهذا لا يعدّ ترك الصلاة من الكفر الأكبر، ولا الإعراض عن الشرع والإقبال

على القوانين الوضعية إلا إذا اقترن معها التكذيب - . [الإفراك ١/ ٣١٦، ٣١٧].

فهذا هو معتقد «القرطبي» رَحِمَهُ اللهُ، وشيخه صاحبه «المفهم»، و«أبن العربي» المالكي - الأشعري في «الأسماء والصفات»، والجهمي في «الإيمان» - بقوله أنه «المعرفة» فقط؛ متابعة بذلك للأشعري رَحِمَهُ اللهُ - ، وكذلك هذا هو معتقد «أبن عطية» الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ بعينه، و«أبن بطل» و«الهيتمي»، أما «أبن حجر» و«النووي» و«السَّخاوي»، هم من «المفوضة» في الصفات، ومن «المرجئة» في الإيمان - من أصحاب شرط الكمال في العمل في مسمّى الإيمان - .

فهؤلاء العلماء - وما بيّناه من معتقدهم في مسألة الإيمان - ، لمّا يُنكرون ويُذمّون «الغلو» في التكفير، يقصدون به أصحاب «قحّ أهل السنة»، الذين يقولون: كما يكون الكفر بـ«الاعتقاد»، يكون بـ«القول»، ويكون بـ«الفعل»، وإذا وقع الكفر بالفعل، لا يستلزم منه أن يذهب «التّصديق» أو «الإقرار»، وهؤلاء إذا اضطربوا - بسبب عقدهم في الإيمان - ، ووقفوا أمام عمل يُذهب الإيمان، استشكلوه وطلبوا له مستنكر التّأويل، بوجه من وجوه التّحريف بقولهم: أنّ العمل المكفّر أذهب «التّصديق»، أو قولهم: هذا يدلّ على اتّفاء «التّصديق» من قلبه، كيف والتّصديق يسشعره كل كافر على وجه الأرض، بل لم ينتف من إبليس - لعنه الله - !!؟ وهذه سفسطة عند جماهير العقلاء، فهم لا يتصوّرون أن يقع الكفر بالعمل - دون النّظر إلى الاعتقاد - قطّ.

فلقد تبين بالمحرّر، وبالدّليل مزبّر، أنّ الغلاة - عند هؤلاء - ، هم

الذين للبدعة ذموا، وللإرجاء هزموا، فكيف يُستدل بهؤلاء في دفع «الغلو» في مسألة التكفير، وهم يقصدوننا بالتَّنفير؟!!!

والكُتَّاب - الإنشائيون والعاطفيون المشاركون لنا في المعتقد والذَّب عنه - ، تجدهم يستدلون بهؤلاء في ذم «الغلو» في التكفير، بدون تحرير، أو المسائل الإيمانية المُتلازمة في اللازم والملزوم، وهم قد جرّدوها من أصلها وجعلوها فقهية محضة - خاصة بالأحكام العملية - ، بالرغم أنَّ المسائل التي جرّدوها تخص «الاعتقاد»، كمسألة الموالاة، وحكم الجاسوس، وطاعة الكافر في بعض الأعمال المكفّرة، والصلاة، والسَّب، والاستهزاء بالشّعائر، والشرك القبوريّ، والقوانين الوضعية وغيرها؛ ولقد بيّنا ما قاله «أبن العربي» فيها بقوله: «فأفهموا ذلك في كلّ موضع» [أحكام القرآن ٢/ ٢٧٥]، وتابعه على ذلك «القرطبي»، فهو يطالبنا بتحكيم ذلك المُهَوَّك، والباطل المُسَوَّك، في كلّ مسائل الإيمان.

أفبهؤلاء يُستدل في دفع «الغلو» في التكفير؟!!! وبهؤلاء يُستدل في التَّحقيق للكبير - وأعني به: مسائل الإيمان - وتحريرهم فيه قصير، ومآله عسير؟!!!

وما حققناه بالمحرّر، وعرضناه بالدليل المزبّر، هو غائص العلم، وقريح الفهم، - لله الحمد والمِنَّة - ، لنبيّن لك أيها السائل الطّيب، ما سألت عنه - من الاستدلال بالقرطبي في قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [النّازعات: ٢٤]. ليس فيه ألبتة صيّب، وإنما محتواه، هو بما وضّحناه، فأنأى عنه، وأكتفي بما قاله

أصحاب «قح أهل السنة» الداعين إلى رياض الجنة، فأقولهم صامدة أما الشبهات، وصادمة للانحرافات، فلم تبدل العسل بالبصل!!؟
 رابعاً: «وهل طلب الدعاء من الغير من المسألة المذمومة؟».

قلت: الذم لا بد له من دليل، وإلا كان أدعاء يُجرف إلى السيل القائد إلى الويل، وهذا نخافه ونهابه أن يقول لنا الله - سبحانه - يوم القيامة: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [٥٩] [البقرة]. كيف ولقد حذرنا من ذلك وشدد بقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [١١٦] [البقرة]!!؟

فالمسألة ليس فيها دليل معتبر، ولا قول مسطر، وإنما كراهة عند السلف للمحافظة على كمال التوحيد، فكانوا لا يفعلونه محافظة على ذلك، كما كانوا يتركون «الرقية» و«التداوي» لكمال التوكل.

وهذا لا يعني أن نفعل ما فعلوا - وإن دل على كمال التوحيد - ، فمن ترك فلا حرج، ومن طلب الدعاء فلا حرج، وقد يكون لنا أحياناً - ما تركوه لكمال التوحيد - ، أن نخالفهم في ذلك ونفعله إذا كان يُذهب العجب، والاعتداد بالأعمال. كيف ونحن لا نلحق إيمانهم أبداً مهما عملنا؟! فالمسألة مباحة، في هذه الباحة، ولا عنف فيها ألبتة.

خامساً: «هل تثبت نسبة الفتوى المسماة بـ«التحرير في مسألة التكفير» للشيخ «أبن عثيمين» رَحِمَهُ اللهُ؟».

قلت: لا أعلم إن صحّت عنه، ولكن الذي أعلمه عنه، أن له اضطرابات تدعو إلى أشكالات، قلّد فيها غيره دون بصير، منها تفريقه

بين «شرك العبادة»، و«شرك الطاعة»، وقد أجلىنا المسألة في كتابنا «منهج أهل السنة في تقرير عقيدة الأمة»؛ وهو مطبوع، سَمَّيناها «علة عليلة وشبهة قبيحة في باب شرك الطاعة»، لولا طولها لأتينا بها ههنا، فالجلاء من «سبعة وعشرين» صفحة، فراجعه فإنه فيه الخير العميم، والحق المستقيم.

وكذلك أجلىنا بعض الاضطراب المعاب، في كتاب «الإفراك ٤٤٨/٢» فقلت فيه - بداية - ما لفظه: «وكما تعلم - رحمك الله - أن «أبن عثيمين» عادته تعليل الأشياء التي لا يستطيع الإجابة عنها؛ فهو ليس من أهل هذا الشأن حتى يعلله بتلك العلل الواهية؛ فالشيخ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - هذه هي عادته دائماً في الغائص من العلم؛ أن يرده تقليداً وليس تحقيقاً». فهدمت بمطوّلٍ بدءاً من الصفحة المشارية إليها آنفاً إلى «٤٥٨/٢» فراجع فيه الدُرر، والقطع لمسالك الضّرر.

كما أن له قولاً خطيراً في مسألة «العذر بالجهل»، سوف أجليه في مصنّفنا الذي نعكف في رقمه، ندفع به في صدر كلّ الشبهات المثارة حول التّوحيد، فسَلِّ اللهُ لنا التّوفيق، والقَمّة في التّحقيق، حتّى نثلج صدور الموحدين، وندمغ باطل المبتدعين المعاندين.

فالشيخ «أبن عثيمين» رَحِمَهُ اللهُ أَعَدّه من المشايخ «الحنابلة» اليوم، الذين أكثروا من التّقليد، وعجزوا عن التّفنيد؛ للشبهات والاستشكالات المثارة اليوم حول التّوحيد، والكفر بالتّديد، وأستعصت على أفهامهم، لذا لم يحرّروا فيها بأقلامهم، بل أسّتشكلوا كلام أئمّتهم؛ كما فعل «الفوزان» في دلائل العلّامة «سليمان»، وقد دحرناه - ولله الحمد - .

بل أقول أنَّ حنابلة «الجزيرة» اليوم، ضعفت همَّتهم في التَّحقيق العلمي، والاستخراج للقريح الفهمي، فلم نعد نرى - بعد العلامة «محمد بن إبراهيم آل الشيخ» رَحِمَهُ اللهُ - مَنْ أجتهد في ذلك - مع وجود الإمكانيات الضَّخمة لهم -؛ من مخطوطات ومطبوعات، ووسع الرزق، وجودة المكيفات، وإنما أكثروا من الجمع المصطلحي، وعجزوا في الدَّفْع الشُّبهي؛ لذا تجدهم يطلبون لها الاستشكال - لمَّا عجزوا عن فهمها -، بنصوص لا تلتئم في دفعها، بل سكتوا عن أناسٍ طالوا ميراث أئمتهم بالتَّحريف، والتَّدليس، والتَّلبيس الإبليسي، كـ «حاتم العوني» الجهمي وغيره، ومنهم مَنْ رَدَّ بالعاطفة، في دفع تلك الافتئات - على أئمتهم - السَّاقطة. وما ظهر «علي حلي» الجهمي - الأثري بين المعكوفتين -، وغيره بتلك التَّدليسات، بل بَرُدَّ الكذب واضحٌ فيها، إلَّا بسبب ضَعْفهم فيها!!

لكن هذه التَّركة الزَّكية، والدُّرر البهيَّة - لأئمتهم الأبرار -، ورثها آخرون، وفي الجهاد بها هم مصمِّمون. قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ (٨٩) [الأنعام]. اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ بِأَسْمَائِكَ الْحَسَنِيَّ، وصفاتك العليَّ أَنْ تجعلنا في عدادهم. آمين! آمين! آمين!

السُّوَالُ الثَّانِي:

يقول السَّائل: «هل يجوز الاستدلال بما حققه «أبن العربي» المالكي في مسائل الإيمان؟ وما هو الفرق بين العقيدة والتوحيد؟».

يقول أبو عَزَير عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : لا يجوز الاستدلال به ألبتة في «مسائل الإيمان» مع لوازمها اللازمة لها؛ لما بيَّناه آنفاً ببراعة في تلك الصناعة - ولله الحمد والمِنَّة، ونسأله الزيادة والفوز بالجَنَّة - .

كيف يُستدل بـ«أبن العربي» المالكي في هذه المسائل، التي تفرّق بين مَنْ هو فيها ثابت وَمَنْ هو مائل؛ وهو الذي يقول في ترك الحكم بما أنزل الله ذلك العوار القائد للتَّبار: «وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله؛ فهو تبديل له يوجب الكفر» [أحكام القرآن ٢/ ١٢٧].

فأشترط «أبن العربي» رَحِمَهُ اللهُ لم يقل به حتّى «جويستان» أبو القانون، فهو يقرّ أنها من عُفارتِه، وزُبالته الذهنية، ويسمّوها أجتهدات ولم يقل أنها من عند الله، فهذا الاشتراط محالٌ في العين، مشكّلٌ في الذهن. فهذا القول ما قال به إلا بسبب خللٍ في الاعتقاد - أنّ الإيمان عنده هو «المعرفة» فقط - . فهذه هي بضاعة مَنْ يستشكل الأصل، فيما يأتي من لونٍ في الفصل !!؟

أما قولك: «وما هو الفرق بين العقيدة والتوحيد؟». قلتُ: «العقيدة» و«التَّوحيد»، كلَّفَظ «الفقير» و«المسكين»، وغيرهما من الألفاظ التي إذا أُجتمعت أفتقرت، وإذا أفتقرت أُجتمعت. ولقد تطرّقنا لذلك الفرق في المقدمة لعلم العقيدة سمّاها: «منهج أهل السُّنة في تقرير عقيدة الأُمَّة» فلنأتي بتمام اللفظ.

قال أبو عَزَير عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - ما لفظه: «فإنَّ لفظ «التوحيد» هو كما ذكرنا - وقد شرحتَه ببسطٍ - ، إلا أنَّ هناك فرقاً بينه

وبين «العقيدة»، فهذه اللفظة لم ترد في «الكتاب» ولا «السنة» ولا أمّات معاجم «اللسان»، فمن حيث المعنى فهي مولدة، ثم شيع أستعمالها، والذي يسبقها في الاستعمال لفظ: «أعتقاد».

فإن كان «التوحيد» يقوم على إثبات العقائد الدينية بالأدلة اليقينية، بعيداً عن عرض شبه خصومها، بأسلوب سهلٍ معتمداً في ذلك على أصليين سلفيين «الفطرة» و«الشرع»، فالعقيدة أعم من ذلك، فهي تقوم بما يقوم به التوحيد، وترد الشبهات؛ تقذفها بشهب الوحي أو بالبراهين العقلية الصحيحة، لأنّ الرسل بيّنوا للناس العقليات التي يحتاجون إليها، و«القرآن» فيه من هذا الضرب، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَنْذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧].

فعلى إثر هذا نقول: إنّ تقرير العقيدة عند «أهل السنة والجماعة» يقوم على منهجين، «منهج عرض» و«منهج رد» أو «الهدم ثم البناء» فالأول: هو التوحيد، والثاني: هو العقيدة. «[منهج أهل السنة في تقرير عقيدة الأمة ص ٢٧].

السؤال الثالث:

يقول السائل: «بعض المرجئة - هداهم الله - بعد مناظرتهم في مسألة «الكفر العملي» يستدلون بقصة الصحابي «محمد بن مسلمة» رضي الله عنه وأنه قال كلاماً في «محمد» ﷺ يستوجب الكفر ولم يكفر بذلك؟ هل أنتفاء القصد في موانع التكفير يقصد به أنتفاء قصد القلب أم أنتفاء قصد الفعل - أرجو التوضيح -؟

ما الفرق بين «الاستحلال» و«الاعتقاد» خصوصاً في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله؟».

يقول أبو عَزَير عَبْدَإِلَهِ الْحَسَنِي - عفا الله عنه - : قبل الإجابة؛ على القواعد التي ليس لها ضوابط، والتي تدعو إلى المشكل في «الذهن»، والمَحَال في «العين»، أدعو هذه الفرقة - «طائفة المرجئة الجدد» - المُرَابِيَّة والمُعَابِيَّة المُرْتَابَةِ، أن تقتدي - في التَّوْبَةِ من هذه المشايين القولية - بـ«الزَّهْرَانِي» صاحب «ضبط الضوابط»، الذي أعلنها مدوِّية، بتوبة نصوح، وتصليح للفُلُوح، أنه كان ضالاً مضلاً في قوله: لا كفر إلا كفر «التَّكْذِيب»، وأنه باطل ومعيب، ظلم القلب، وزاد من الرَّان الصَّلب. فهل أنتم منتهون ومقتدون به في تلك الإنابة والتَّوْبَةِ من المعتقد السَّابِرِي؛ الذي جرأ «الزنادقة» - وأعني بهم: حكام القوانين الوضعية - في الزيادة من الزندقة، والكراهة لِمَ أنزل الله - تعالى - ؟!

أقول وبالله - تعالى - التَّوْفِيق، في دحر هذا التَّلْفِيق، وبَرْد الكذب، وجلي النَّصْب، وجناية التَّعْسِيف، وخيانة التَّلْفِيف؛ من «طائفة المرجئة الجدد»، والتَّفْرِخ للقواعد البدعية، الخارجة من رحم «الجهمية»، بل تدلُّ على فُجٍّ من فُجوجها؛ في التَّفْرِيق بين «القصد» و«القول»، بغثاثة القول، ومآل الهول - بالتَّجَرُّء على المباني، بعدم القصد للمعاني - ، وإيحاء الشَّيْطَان، وهذيان الكلحان.

ثمَّ ممَّا يُندى له الجبين، ويُهْطَل دموع العينين، تصدُّر الكُتَّاب الإنشائيون والعاطفيون الكتابة - بالإعابة - في ساحة «التَّوْحِيد والكفر بالنَّدِيد» وليس «التَّنْذِير»؛ كما أوضحنا ذلك في المُقَدِّمة، بحاشية

مهمّة، فإذا بهؤلاء الكُتّاب، قد تقحّموا الصعاب - بدون زادٍ في الجول في ذلك الواد - ، وحملوا معهم كُنَيْفَهُم المملوء بالدليل - كما «ظنّوا» - ، ولا أقول «زعموا»، لأنّ الزعم كنية الكذب وهؤلاء يبرأون منه للإخلاص، لكن مع وجود الإفلاس، وما فيه إلا العليل - للنظر القاصر الغير حاصر للعلّة - ، فجنوا جناية عظيمة في الباب - وأعني به: التّوحيد والكفر بالتّديد - ، بما حملوه في كُنَيْفِهِم من المُعاب، يظنون أنه فهم اللُّباب، وما هو إلّا التّكلف بالمُعترض من التّعسف الذي أنتسبوا له.

وهذه الجناية الفصّية، والجرأة العصيّة، قولهم: جواز إظهار الكُفر - بما قال وفعل «محمد بن مسلمة» عليه السلام - ، وما أشنعه من القول، والجرأة في الدّخول ذلك الهول، بأنّ جَوّزوا للإنسان الوقوع في الكفر والرّدّة، لدر حرّ لِدّة، أو أستراد عدّة؛ بناءً على فهمهم السّقيم، أنّ «محمد ابن مسلمة» عليه السلام قال الكفر الطّاهر، ونحن نبرأ منه ذلك الطّاهر، ثم زادوا في القياس بالإبلاس وتوسّعوا فيه، بأنّ جَوّزوا للإنسان لبس الصّليب وغير ذلك، لإنقاذ رجل أو امرأة من «الكنسية».

وهذا الجواز محال في العين، ومشكل في الذهن، فالمأسور في الكنسية - الرجل أو المرأة - ، إما أن يكون سُجن عند قوم ذمّيين، أو كفّار حربيين، أو كفّار جاسّين.

فإن كان الأول: فقد أنتقض العهد بأسرهم «الرّجل» أو «المرأة»، وأبيح دماءهم وأعراضهم وأموالهم، فليس على هذا صالحناهم بالذمّة، إنما بأن لا تكون في الدّين الدّنية.

وإن كان الثّاني: فالفدية بالمال، أو التبادل للأسرى - إن وُجدوا

- ، وإن لم يجدوا فالاجتهاد في أسر أعيانٍ منهم، وغير ذلك من السُّبل المتاحة.

وإن كان الثالث: فهذه مِحْنَة دفع الكافر الجاسّ خلال الدِّيار، فالصبر على ذلك، والإثخان في العدو - بما تيسّر من العُدّة، والإصرار على العِنْدَة، وبدون رحمة أو شفقة - ، والمأسور من رجلٍ أو امرأةٍ عليهما الصبر، والمصابرة، وسيجعل الله - تعالى - لهما مخرجًا وفرجًا؛ بسين المضارع، كما جاءت الآيات تدلُّ على ذلك، وتلكم هي «المِنْحَة» التي تكون بعد «المِحْنَة»؛ لقوله - تعالى - : ﴿أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ ٢٠] . وقوله: «أَحْسِبِ» تُفيد «التَّقرِيع» و«التَّوْبِخ».

فكلُّ الحالات التي ذكرناها لا تتطلب قول الكفر، أو فعل الكفر كلبس الصَّليب وغيره، كيف والله - تعالى - يقول: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الْبُرْجُ: ٧] . فالكفر أعظم الشَّناعة، والتَّعوذ منه والبعد عنه من أعظم المناعة.

فلا يوجد من النَّصِّ الشرعي، أو الهدي السِّلفي الواحد، ما يصلح دليلاً على جواز الكفر - قولاً أو عملاً - ، لغير المُكره مع أطمئنان القلب بالإيمان، والطَّمَأْنِينَة تخص «عمل القلب» فتَبَّه.

فلو تتبعنا مَنْ قال بذلك من الخلف - إن وُجد - لوجدنا أنَّ الإيمان عندهم هو «المعرفة» فقط، أو «المعرفة» مع «القول» فقط، ولا يوجد أيّ مكفّر إلَّا بعد «الاعتقاد»، ويعنون به: أنْتفاء «التَّصديق» فقط؛ لذا يخترعون هذه المسائل المُفترضة بأدلةٍ معضدةٍ تدمغ من أوّل قذِف.

فلترك هؤلاء وأعتقدهم، ولنذهب إلى الذين أعتمدوا على قصة «محمد بن مسلمة» عليه السلام في جواز إظهار الكفر - من قول أو عمل - وهم يشاركوننا المعتقد والذِّب عنه - بالكتابة الإنشائية، والقراءة العاطفية - للنصوص، حتَّى عمدت «طائفة المرجئة الجدد» - قطع الله دابرها - تعتضد عليه فيه تفريخ «القواعد الجهمية» الخاصة بمسألة «الاسم والحكم».

ويا أسفاه على هؤلاء!! - ممَّن يُشاركوننا المذهب - ، وددتُ أن لا يقدموا على فتح ذلك الباب، الذي ولج منه المُعاب، كيف لا وقد فرّخت بسببه «المرجئة» قواعد بدعية، لا تستقيم في «المعنى»، وتُجهز على «المبنى»، فصنع الكتاب الإنشائيين والعاطفيين - في علمهم - جمع المصطلحات، وإبداع الاختراعات، وفتح الباب للجنايات، ثمَّ الوهن في دفع الشبهات.

فإذا أنثلم بعد ذلك السدُّ المُزبَّر بالحديد - بسبب تعقيداتهم وأختراعاتهم المُهوّكة، وآرائهم المُشوَّكة - ، لم يُصلحوه إنما دَعُوا القريب والبعيد، ليزيدوا في السدِّ التَّثليم - بالقول المَفْرَع، والوهن المصلَّع، والباطل المُصنَّع - ، وإنما الأصل أن يكون لأظافر هؤلاء التَّقليم.

فلما ذهبنا لننظر في قصة «محمد بن مسلمة» عليه السلام، فلم نجد لا قرينة كفريّة - برغم أن مذهب قحّ أهل السُّنة - ؛ لا يُثبتون الكفر بالقرائن، ولا بما يلزم على المذهب؛ إلا بالتّصريح للألزام، لأنه مذهب المُبتدعة الغلاة، والسّفلة الدُّعاة، ولا ضميمة قولية تدلُّ ولو بضُغفٍ لِم ذهبوا

إليه، فكيف بالظاهر في قول ذلك الصَّحابي الطَّاهر، فلا أعرف من أيّ
ثديّ شيطاني رَضَعُوا ذلك، حتَّى قالوا بتلك المهالك؟!!!

عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - يقول قال رسول الله
ﷺ: «مَنْ لكعب بن الأشرف؟ فإنه قد آذَى الله ورسوله ﷺ». فقال
محمد بن مسلمة: أنا. فأتاه فقال: أردنا أن تُسلفنا وسقًا أو وسقين. فقال
أرهنوني نساءكم. قالوا: كيف نرهنك نساءنا وأنت أجمل العرب؟ قال:
فأرهنوني أبناءكم. قالوا: كيف نرهنك أبناءنا فيُسبَّ أحدُهم فيقال: رهن
بوسقٍ أو وسقين؟ هذا عارٌّ علينا، ولكنَّا نرهنك اللأمة - قال سفيان:
يعني السَّلاح - فوَعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ، فقتلوه، ثم آتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فأخبروه.»
[البخاري رقم ٢٥١٠].

وهذا الحديث بَوَّبَ عليه «البخاري» رَحِمَهُ اللهُ «باب: رهن السَّلاح»،
وكما هو معلوم أنَّ فقه «البخاري» رَحِمَهُ اللهُ في أبوابه.
وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال:
«مَنْ لكعب بن الأشرف؟ فإنه قد آذَى الله ورسوله ﷺ». قال محمد بن
مسلمة: أتحب أن أقتله يا رسول الله؟ قال: نعم. قال فأتاه فقال: إِنَّ هذا
- يعني: النَّبِيَّ ﷺ - قد عَنَّا وسألنا الصدقة. قال: وأيضا والله لَتَمَلُّنَّه.
قال: فَإِنَّا أَتَبَعْنَاهُ فنكره أَنْ ندعه حتَّى ننظر إلى ما يصير أمره. قال: فلم
يزل يكلمه حتَّى أَسْتَمَكْنَ مِنْهُ فقتله.» [البخاري رقم ٣٠٣١].

وهذا الحديث بَوَّبَ عليه «البخاري» رَحِمَهُ اللهُ «باب: الكذب في
الحرب»، إِلَّا أَنَّ عَلَيْكَ أَنْ تَتَبَّهَ أَيُّهَا السَّائِلُ الْكَرِيمُ؛ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَتَجَنَّبَ
الفهم السَّقِيمَ، المُردِي وللقُبْح مُبْدِي؛ فَانْظُرْ فِي الْقَوْلِ: «- يعني: النَّبِيَّ

ﷺ - «، فستجده أنه من الكلام المُعترض المُفهم للراوي، سواء كان ذلك الراوي «جابرًا»، أو «عمرو بن دينار»، أو «سفيانًا»، أو «قتيبة بن سعيد»، أو «البخاري» نفسه؛ كقول «سفيان» في الحديث الأول: «- قال سفيان: يعني السَّلاح -»، وليس هو من قول «محمد بن مسلمة» ﷺ أثناء مخاطبة «كعب بن الأشرف» ألبته؛ لأنَّ القرينة اللَّفْظية الدَّالة على ما قلنا، جاءت صريحة في الرواية «الثالثة» المُطوَّلة لجابر بن عبد الله ﷺ، والمُبوَّبة عليها باب «قتل كعب بن الأشرف». فهي من الكلام «المفصَّل» والذي ولا بدَّ من حمل «المجمل» عليه.

عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - يقول: «قال رسول الله ﷺ: مَنْ لكعب بن الأشرف؟ فإنه قد آذَى الله ورسوله ﷺ. فقام محمد ابن مسلمة فقال: يا رسول الله! أتحب أن أقتله؟ قال: نعم. قال: فأذن لي أن أقول شيئًا. قال: قُلْ. فأتاه محمد بن مسلمة فقال: إِنَّ هذا الرجل قد سألنا صدقة، وإنه قد عَنَّا، وإني قد أتيتك أَسْتَسْلِفُكَ. قال: وأيضًا والله لَتَمَلُّنَّه. قال: إِنَّا أَتَبَعْنَاهُ فَنَكَرَهُ أَنْ نَدَّعَاهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ شَأْنُهُ، وقد أردنا أن تُسَلِّفَنَا وَسَقَا أَوْ وَسَقَيْنَ - إِلَى أَنْ قَالَ - فلما أَسْتَمَكْنَ مِنْهُ قَالَ: دُونَكُمْ. فقتلوه. ثُمَّ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرُوهُ.» [البخاري رقم ٤٠٣٧].

فلقد أكتفينا بذكر القول - لطول الحديث - لأنه هو الذي يهْمُنَا من القصة، وفي رواية «مسلم» رَحِمَهُ اللهُ: «قال: أئذن لي فَلَأَقُلْ. قال: قُلْ. فأتاه فقال له، وذكر ما بينهم، وقال: إِنَّ هذا الرجل قد أراد صدقةً، وقد عَنَّا» [مسلم رقم ٤٦٤٠ باب: «قتل كعب بن الأشرف»].

إذن: القصة المفصَّلة - لأنَّ بَوَّبَ عليها «البخاري» و«مسلم»

رَحِمَهُمُ اللَّهُ «باب: قتل كعب بن الأشرف» - جاءت خالية من دون ذكر الكلام المعترض للراوي « - يعني: النبي ﷺ - »، تدحرها الدلالة اللفظية لمحمد بن مسلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ»، فوجب وجوباً عينياً النظر في هذه القصة، هل نجد فيها ما يدلُّ على إظهار الكفر، أو أنَّ ما قاله «محمد بن مسلمة» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كفرٌ ظاهرٌ أم لا؟! كيف وهذه القصة هي عمدة أصحابنا من الكتاب الإنشائيين العاطفيين في جواز إظهار الكفر للمصلحة.

فلما نظرنا فلم نجد ما أدَّعوه وحرَّروه، أنَّ القول كفر ظاهر، لماذا؟! لأنَّ أستاذنا «محمد بن مسلمة» لم يكن لقول الكفر بتاتاً، ولو كان ذلك كذلك، لقال: أئذن لي أن أقول فيك شيئاً، لأنَّ توَّطد حيناً ولا بدَّ في عقده - وأعني به: «عمل القلب» المُلازم للجوارح - أنَّ ما يقوله فيه يوجب الردَّة، فلا بدَّ من الاستئذان.

فلما قال: «أئذن لي أن أقول شيئاً»، وفي رواية «مسلم» رَحِمَهُمُ اللَّهُ قال: «أئذن لي فلا أقُل» - بالتَّنكير - علمنا أنه يستأذن في المعاريض من القول التي تحتمل أكثر من وجه، - وهي أن يأتي بكلام باطنه صحيح، ويفهم منه المُخاطب غير ذلك - ؛ والتي تأتي بلفظ «الإبهام» و«الإجمال المنكر»، توهم السَّامع، ولا يكون فيها أمان له لِيَتَحَجَّجَ - مَنْ أراد التَّحَجُّجَ بعد ذلك - بالغدر، وتدُلُّ على كثير من الاحتمالات اللفظية ولا تنحصر في شيءٍ واحدٍ منها ألبتة.

إذن: هو يستأذن في المعارض لِيُوْهِمَ المُخاطب ولا يكون له فيه الأمان - وهذا من الخدعة في الحرب - لأنَّ الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مبرأَةٌ

من الغدر، ولا تقره لمن أتى به من أتباعهم.

فإن قال قائل: ما دلالة ذلك؟!

قلنا: اللفظة الصريحة «إنَّ هذا الرجل»، والرجل نكرة، لأنه أَسْمَ جنس لا يدلُّ على المعين، وممَّا يزيد قولنا متانة دخول أَسْم الإشارة «هذا»، وهي من الأسماء المبهمة؛ التي تشمل أَسْم «الإشارة»، وأَسْم «الموصول». فالهاء تدلُّ على التَّنبية، و«ذا» أَسْم إشارة يدلُّ على القريب المعين مدلوله بالإشارة؛ يتصوّر المخاطب كأنك تشير بأصبعك إليه لرؤيته، ومنه قولك: هذا مطرٌ عزيزٌ.

فلما دخلت «هذا» على النكرة، والنبي ﷺ لم يكن موجوداً مع «محمد بن مسلمة»، علمنا أنه يعرض برجلٍ موجود يُعاینه، وإن سبق إلى فهم المخاطب تصوُّر آخر، وهذا ما كان يريد قوله بالإبهام؛ أن يظن المخاطب ويهيأ له أنهم اتَّفقا في التَّعيين لما كان عندهم أنَّ الحرب خدعة، لقوله ﷺ: «إِنَّ فِي مَعَارِضِ الْكَلَامِ لَمَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ» [صحيح الأدب المفرد رقم ٨٨٥].

والمندوحة: السَّعة والفسحة، يعني: أنَّ في التَّعريض بالقول من الاتساع ما يُغني الرَّجل عن تعمد الكذب، والمعارض: جمع من معراض التَّعريض وهو خلاف التَّصريح من القول.

قال العيني: «التعريض نوع من الكناية ضد التَّصريح».

وقال الراغب: «هو كلام له ظاهر وباطن، فقصد قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر».

كيف والنبي ﷺ نفسه قد أستعمل هذا المعراض بالنكرة يوم

غزوة «الفرقان» بقوله - للشيخ الكبير الذي وجدته في الطريق يسأله عن عدد «قريش» - : «فقال الشيخ: لا أخبركما حتى تُخبران ممّا أنتما؟ - لأنه كان مع «أبي بكر» - ، فقال رسول الله ﷺ: إذا أخبرتنا أخبرناك. قال: أذاك بذلك. قال: نعم. قال الشيخ: فإنه قد بلغني أنّ محمداً وأصحابه خرجوا يوم «كذا» و«كذا»، فإن كان صدق الذي أخبرني، فهم اليوم بمكان «كذا» و«كذا» - للمكان الذي به رسول الله ﷺ - ، وبلغني أنّ قريشاً خرجوا يوم «كذا» و«كذا»، فإن كان الذي أخبرني صدقني فهم اليوم بمكان «كذا» و«كذا» - للمكان الذي فيه «قريش» - .

فلما فرغ من خبره قال: ممّن أنتما؟

فقال رسول الله ﷺ: نحن من ماء. ثم أنصرف عنه. قال: يقول الشيخ: ما من ماء. أمن ماء «العراق»؟ قال ابن هشام: يُقال ذلك الشيخ سفيان الصّمرى. [تاريخ الطبري ٢٧/٢].

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «أقبل النبي ﷺ إلى «المدينة» وهو مردفٌ أبا بكر، وأبو بكر شيخٌ يُعرف ونبيُّ الله ﷺ شابٌ لا يُعرف. قال: فيلقى الرجل أبا بكر فيقول: يا أبا بكر من هذا الرجل الذي بين يديك؟ فيقول: هذا الرجل يهديني السبيل، قال: فيحسب الحاسب أنه إنما يعني الطريق، وإنما يعني سبيل الخير...» [البخاري رقم ٣٩١١].

فإن أعترض المُعترض على المحرّر والمُزبّر وقال: أبعدتم النُّجعة وجئتم بالفُجعة في القول الظاهر، فالمُتبادر من قوله: «قد عتانا»، «أي: أتعبنا بسؤاله لنا الصدقة ونحن لا نجد ما نصدقه.. وهذا المفهوم من سياق الكلام، وهذا لاشكّ أنه كفر لتضمّنه التّذمر وعدم الرضى بالتّبي

ﷺ وما جاء به عند ربّه..».

قُلْنَا: الفهم قصير، والنَّظَر حَسِير، هذا مُسَلِّمٌ لَكَ إِنْ كَانَ لَفْظُهُ «قَدْ عَنَّا» تحتُمَل وجهًا واحدًا فِي اللِّسَان، فَهِيَ تَحْتَمَل أَكْثَرَ مِنْ وَجْهِ.
قَالَ الْمَهْلَبُ مَا لَفْظُهُ: «مَوْضِعُ الشَّاهِدِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ
قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ «قَدْ عَنَّا، فَإِنَّهُ سَأَلَنَا الصَّدَقَةَ»، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ
يَحْتَمَلُ أَنْ يَفْهَمَ أَنَّهُ أَتْبَاعُهُمْ لَهُ إِنَّمَا هُوَ لِلدُّنْيَا فَيَكُونُ كَذِبًا مُحْضًا،
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ أَنْ أَتَعْبَنَا بِمَا يَقَعُ لَنَا مِنْ مُحَارَبَةِ الْعَرَبِ، فَهُوَ مِنْ
مَعَارِيضِ الْكَلَامِ» [فتح الباري ٦/ ١٩٢ تحت «باب الحرب خدعة»].

وَيَقُولُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا لَفْظُهُ: «قَوْلُهُ: «وَقَدْ عَنَّا» هَذَا مِنَ التَّعْرِیْضِ
الْجَائِزِ، بَلِ الْمُسْتَحَبُّ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِي الْبَاطِنِ أَنَّهُ أَدْبَنَا بِآدَابِ الشَّرْعِ الَّتِي
فِيهَا تَعِبٌ، لَكِنَّهُ تَعِبٌ فِي مَرْضَاةِ اللَّهِ - تَعَالَى -، فَهُوَ مُحْبُوبٌ لَنَا، وَالَّذِي
فَهُمُ الْمُخَاطَبُ مِنْهُ الْعِنَاءُ لَيْسَ مُحْبُوبٌ.» [المنهاج شرح مسلم بن حجاج
٣٧٢ / ١٢ تحت باب: «قتل كعب بن الأشرف»].

وَيَقُولُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا لَفْظُهُ: «وَقَوْلُهُ:
«إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ صَدَقَةً، وَقَدْ عَنَّا» هَذَا الْكَلَامُ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِیْحٌ
بِأَمَانٍ، بَلِ هُوَ كَلَامٌ ظَهَرَ لِكَعْبٍ مِنْهُ: أَنَّ «مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَةَ» لَيْسَ مُحَقِّقًا،
وَلَا مُخْلِصًا فِي أَتْبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا فِي الْكُونِ مَعَهُ، وَلِذَلِكَ أَجَابَهُ بِقَوْلِهِ:
وَأَيْضًا «وَاللَّهُ تَمَلَّنَتْهُ». وَكَلَامُ «مُحَمَّدٍ» مِنْ بَابِ الْمَعَارِيضِ، وَلَيْسَ مِنَ
الْكَذِبِ، وَلَا مِنْ بَابِ الْبَاطِلِ شَيْءٌ، بَلِ هُوَ كَلَامٌ حَقٌّ؛ وَقَدْ أَرَادَ صَدَقَةً
مِنْ أَمَّتِهِ، وَأَوْجَبَهَا عَلَيْهِمْ، وَقَدْ عَنَّا هُمْ بِالتَّكَالِيفِ. أَيْ: أَتَعْبَهُمْ لَكِنْ تَعْبًا
حَصَلَ لَهُمْ بِهِ خَيْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَإِذَا تَأَمَّلْتَ كَلَامَ «مُحَمَّدٍ» هَذَا؛

علمت أنَّ «محمد بن مسلمة» من أقدر النَّاسِ على البلاغة، وأستعمال
المعاريض، وعلى إعمال الحيلة، وأنه من أكمل الناس عقلاً ورأيًا.
[المفهم ٣/ ٦٦١ تحت باب: «قتل كعب بن الأشرف»].

وممَّا يدلُّ على دلالة معاريض الكلام في قول «محمد بن مسلمة»
- كما فهم «المهلب» و«النووي» و«القرطبي» رَجَمَهُ اللهُ وغيرهم -، رواية
«أبن سعد» للقصة - أعني: «قتل كعب بن الأشرف» -، فاللفظ جاء
فيها: «كان قدوم هذا الرجل علينا من البلاء، حاربتنا العرب، ورمتنا
بقوسٍ واحدةٍ». [فتح الباري ٧/ ٤٢٢ تحت «باب قتل كعب بن الأشرف»].

فالبلاء يعود على النكرة الغير معيّنة، و«ذا» - مع هاء التنبيه، تزيد
ما حققناه قوّة أن الإشارة على المعين؛ القصد بها مَمَّنْ حضر معه، وقد
تدلُّ على وجوده ذهنيًا، وعدمه عينيًا عند «محمد بن مسلمة»، والسامع
يظن أنه يعني النَّبيَّ ﷺ؛ زيادة أن لفظة «البلاء» وقعت على معنيين
وقوعًا مستويًا، فتحتمل بلاء الفتنة والارتداد على العقب، وبلاء الخير
النافع الحسن؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَلِيَسْبِلِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا
إِنْ أَلَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١٧) [الأنفال].

لكن نقول هبك أن لفظة «قد عَنَّا» لا تحتل إلا ما أعترضت
به؛ من ذاك الاعتراض الذي لم يسبقك إليه أحد؛ ورأيت من التحرير
والتنوير، ومن باب كم ترك الأول للآخر، فهو تابع لسياق الكلام وما
يدور حوله وهو: «هذا الرجل»، فيصبح بذلك النكرة الغير معيّنة قد
عَنَّاَنتهم، وليس النَّبيَّ ﷺ كما بيَّنا لك فيما سبق؛ بالتَّحقيق وليس
بالتَّلفيق.

فإن أصررت بعد ذلك، أنَّ الحقَّ هو ما ذهبت إليه، والباطل ما
أعترضت عليه - من تحقيقنا - ، ورأيت أنَّ «محمد بن مسلمة» قال
الكفر الظاهر، لكن لم يقدم عليه إلا بعد ما أستاذن من النَّبيِّ ﷺ فأذن
له بقوله: «فأذن لي أن أقول شيئاً. قال: قُلْ»، وفي رواية «مسلم» رَحِمَهُ اللهُ
قال: «أُذن لي فلا قُلْ قال: قُلْ».
قُلنا: لك ذلك وعليك أن تلزمه.

فإن قُلْتَ: كيف لا ألزمه وأنا خبرته بذلك التَّحرير والتَّنوير؟!
قُلنا: إذن أخبرنا عن حكم هذا الصحابي الذي سنسطره لك
فُتجيبنا عليه.

عن ابن لعبدالله بن أنيس، عن أبيه قال: «دعاه رسول الله ﷺ
فقال: إنه قد بلغني أنَّ «سفيان بن نبيح الهذلي» جمع لي الناس ليغزوني،
وهو بـ«نخلة» أو بـ«عرنة»، فأتته فأقتله، قال: قلت: يا رسول الله! أنعته
لي حتَّى أعرفه، قال: آية ما بينك وبينه أنك إذا رأيته وجدت له قُشعريرة.
قال: فخرجت متوشحاً بسيفي حتَّى دفعت إليه وهو في ظعن يرتاد
لهنَّ منزلاً، حتَّى كان وقت «العصر»، فلمَّا رأيته وجدت ما وصف لي
رسول الله ﷺ من القشعريرة، فأخذت نحوه، وخشيت أن يكون بيني
وبينه مجاورة تشغلني عن الصلاة، فصليت، وأنا أمشي نحوه، وأومئ
برأسي، فلما أنهيت، إليه قال: ممَّن الرجل؟ قلت رجل من العرب،
سمع بك وبجمعك لهذا الرجل، فجاء لذلك. قال: فقال: إنا في ذلك.
فمشيت معه شيئاً حتَّى ذا أمكنني حملت عليه بالسيف حتَّى أقتله،
ثمَّ خرجت وتركت ظعائه منكبات عليه، فلما قدمت على رسول الله

ﷺ ورآني قال: قد أفلح الوجه. قلت: قتلته يا رسول الله. قال: صدقت. قال: ثم قام معي رسول الله ﷺ فأدخلني بيته وأعطاني عصا فقال: أمسك هذه العصا عندك يا «عبدالله بن أنيس». قال: فخرجت بها على الناس، فقالوا: ما هذه العصا؟ قلت: أعطانيها رسول الله ﷺ وأمرني أن أمسكها، قالوا: أفلا ترجع إلى رسول الله ﷺ فتسأله لِمَ ذلك؟ قال: فرجعت إلى رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! لِمَ أعطيتني هذه العصا؟ قال: آية بيني وبينك يوم القيامة، إن أقل الناس المتحضرون يومئذ. فقرنها «عبدالله» بسيفه، فلم تزل معه حتَّى إذا مات أمرها بها؛ فُضِّمَتْ معه في كفنه، ثم دفنا جميعاً. [صحيح موارد الزمآن رقم ٥٩١ كتاب الصلاة].

فقول عبدالله بن أنيس رضي الله عنه لسفيان بن نبيح الهذلي: «رجل من العرب سمع بك وبجمعك لهذا الرجل، فجاء لذلك». ردّة ظاهرة، فأنضمام إلى فصيل يقاتل النّبي ﷺ من أعظم الكفر والرّدة المغلظة، لكن الصحابي القائل هذا الكفر عند المعترض علينا - ونعوذ بالله أن نقول بذلك -، لم يطلب رخصة القول من النّبي ﷺ كما طلبها «محمد ابن مسلمة»، فما حكمه؟!!!

فإن كان كفر عندك - ونُعيذك بالله أن تتجرأ على هذه الرّدّة الصّريحة -، فيكون بذلك أن النّبي ﷺ مدحه بقوله: «قد أفلح الوجه»، وهو على الرّدّة؟!!!

فأختر لنفسك ما هي الجحور الصّبية التي تريد أن تلج منها؛ إن نكّفت عن الحسن الموجود في قوله: «هذا الرجل»، الذي فيه التّكرة

الغير معيّنة، وقد حَبَرناها لك.

فالحمد لله على ما فتح من الفهم، لإبطال ذلك الغم؛ في تجويز قول الكفر أو عمل الكفر للمصلحة - والعياذ بالله - .

أما قولك: «هل أنتفاء القصد في موانع التكفير يقصد به أنتفاء قصد القلب أم أنتفاء قصد الفعل - أرجو التّوضيح - ؟».

قلتُ: - مستعينًا بالله في إقناع غُلَّتْكَ - من الأحسن لعقدك، أن تنأى عَمَّن يُبعدك، كهذه القواعد التي لا تحفظ «المعنى» ولم تحم «المبنى»، فلقد جنت بها «طائفة المُرجئة الجدد»، جنيات عُظمى، وأدّعت به بلوات فُحِمى، أنه لا يوجد من العمل ما هو كفرٌ بذاته حتّى يستحل صاحبه لفظًا، ومردّ قولهم هذا إلى كفر «التّكذيب». وشناعة هذا الباطل، والقول العاطل تفوح من مسيرة «كذا» و«كذا».

وكما تعلم - يركاك الله - أن القواعد «الأصولية»، أو «الفقهية»، أو «السُّلوكية»، أو «العقدية»، تابعة للمعتقد، فكلُّ مَنْ يكتب في التقعيد، يكتب تحت وطأة المعتقد؛ لهذا جاء تأصيل «الأشاعرة» تابعًا لمعتقدهم، وتأصيل «المعتزلة» تابعًا لمعتقدهم، وهلمَّ جرًّا. لهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ قال - في «كتاب النُّبوت» - : «ما تحت أديم السَّماء مثل كتابين: كتاب «سيبويه»، وكتاب «الإحكام في أصول الأحكام» لأبن حزم رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنه جرده من التُّرُهات الكلامية، والمُستعصات الذهنية، والمَحالات العينية، والعُفارات القولية، التي لا يستقيم لها الأصل، ولا تُفهم الفصل، فتجد الإمام «أبن حزم» رَحِمَهُ اللهُ في «الإحكام» للباطل يُقَبِّح، وللحقّ الجليّ يُصرِّح.

وما ذكرته من السؤال، فلا هذا، ولا هذا ينضبط، فهذه القواعد لا تنضبط بتاتا، لأنها لم تستوف «المعنى»، ولم تحم «المبنى».

فإن قلت: أنتفاء القصد مانعا من موانع التكفير، بدلالة الذي قال:

«أنا ربك وأنت عبدي أخطأ من شدة الفرح».

قلنا: المستهزأة لم يقصدوا القول أبداً، ولا ظنوا أنه كفرٌ يكفرهم، وقد كفروا به، وكانوا مؤمنين وليس مسلمين لقوله - تعالى - : ﴿لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٦].

إذن: توضّح أنّ القاعدة غير منضبطة، لأنّ هناك فرقاً بين من أخطأ بلفظٍ وهو يريد أن يُعظم المولى - سبحانه - ، وبين من يريد أن يستهزأ بالمولى - سبحانه - وجهل اللفظ.

فالأول: لا يكفر لوجود «عمل القلب» وعدم أنتفائه بسبب «التّعظيم»، والثاني: يكفر لأنتفاء «عمل القلب» بسبب «الاستهانة» و«الاستخفاف»، فالضدّ يحل محلّ الضدّ.

أما قولك: «أنتفاء قصد القلب أم أنتفاء قصد الفعل - أرجو التّوضيح - ؟».

قلت: الفعل يتبع عمل القلب، والذي هو «القصد» و«الإرادة»، في «التّفني» و«الإثبات»، لا ينفك عن ذلك ألبتة، فالأفعال تلازمة مع «عمل القلب» وتقوم مقامه في الدّلالة.

أما قولك: «ما الفرق بين «الاستحلال» و«الاعتقاد» خصوصاً في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله؟».

قلت: لا يوجد الفرق بينهما، لأنّ كلمة الاعتقاد - إذا أطلقت

عند «قح أهل السنّة» - تشمل «قول القلب»، و«عمل القلب»، و«عمل الجوارح»، - يعني: «الاعتقاد»، و«القول»، و«العمل» - ، و«المرجئة» القبيحة تعني بالاعتقاد، أنتفاء «المعرفة» من القلب بالتكذيب، والاستحلال عندهم اللفظي فقط، ومردّه للتكذيب، والخلاصة لا كفر إلّا كفر «التكذيب» و«الحجود»، بالرغم أنّ الحجود يدخل في خانة «الاستكبار» و«الإباء» أثناء التحقيق.

ولقد ذكرنا ذلك في «الكاشف في تراجع علي حلي الجهمي الزائفة»، الذي كشف الخفايا، وفضح من كان مُختبئًا في الزوايا، يبغى علينا بسبب الحسد، وقد أدعى الحوزة للدكترة في العقد.

فلقد ذكرت - في مناقشة المتهمّ التّوكّ «علي حلي» الجهمي؛ لما قال: «وإنما تكفير من هذا حاله راجع إلى استحلاله وأعتقاده» - ، ما لفظه: «كم أنت بليد أمام الحجّة التي من حديد؛ وإذا صدمتك فإذا أنت منها تحيد. فهل تفقه ما تبعر؟!!!

فأنت حكمت بتكفيره بشيئين اثنين؛ وهما في الأصل «واحد». فما الفرق بين «استحلاله» و«أعتقاده»؟!!! يا صاحب التّزوير والتّحريف، وإنّ عهدتك إلّا السرقة والتّزوير؟!!!

فكيف تريد أن تفرق بين «الاستحلال» و«الاعتقاد» وهما شيء واحد لا يفترقا ولا ينقصما بتاتاً؟!!

فمن من الأئمة وجدته يقول بهذا؟! ومن من أساتذتك الاثنين - أعني: «أبن باز» و«أبن عثيمين» - من علمك القول بهذا؟!!! ولقد نزعت «الثالث» لأنه يختلف كلياً معهما.

ألم تقل الإيمان «قول» و«عمل»؟! وإذا كان ذلك كذلك؛ فعقد «القلب» منقسم إلى قسمين اثنين: قسم «قولي» وقسم «عملي»؛ وكلاهما داخِلان في «عقدٍ واحدٍ»، والكفر يتحقّق بذهاب «القسم العملي»، ولا يستلزم من تحقيقه ذهاب «القسم القولي»، والجوارح - من لسانٍ وأرجلٍ وبنان - دالة على هذا «العقد»؛ فإذا أُستحلَّ «لفظًا» كفر، وإذا أُستحلَّ «فعلاً» كفر؛ لأنَّ الاستحلال على ضربين اثنين: «قولي» و«عملي» كما حقّق ذلك شيخ الإسلام «أبن تيمية» رَحِمَهُ اللهُ. والتفريق ظاهر بالاعتبار فيمن تزوج امرأة أبيه، والاستحلالان - كل منها - يدل على حالة «عقد القلب»، ومناط معرفة وصفه يدور عليهما، فأين التفريق «أولاً» حتّى يتحقّق الكفر «ثانيًا»؟! فلا تتعجبون - رحمكم الله - من الحمق إذا كان صادرًا من أصحابه؟! فهو رأى - من «المرجئة» - من يقول بذلك - فقله.

وفعله هذا يذكّرني بما قرأته عن أخبار «الحمقى» و«المغفلين» أيام الطّلب منها: سأل رجلٌ رجلاً آخرًا عن صاحبه فقال له: ما فعل فلانٌ بحماره، فقال الآخر: بَاعَهُ. فقال له السائل: قل بَاعَهُ، فقال المقلد الأحمق: كيف؟! باؤك تجرّ وبائي لا تجرّ؟! فقال الرجل: ألا تفرّق بين البائين - «الأصلية» و«الزّائدة» - ؛ التي تجرّ؟!

فعلي حليبي «الجهمي» الأحمق سمع من «المرجئة» من يقول ذلك فظنّ أنه وقع على صيدٍ ثمينٍ فجادل به الحقّ ليدحضه؛ ولم يعلم التفريق الذي في المعتقدين المختلفين - بين معتقد «المرجئة»؛ الذي تنباه جملة وتفصيلاً، وبين معتقد «أصحاب قحّ السّنة» - فما أجهلك،

وفي المعتقد الصحيح ما أبعدك؟!!!» [الكاشف ص ١١٨، ١١٩].

السؤال الرابع:

يقول السائل: «الكثير من مشايخ أهل السنة والجماعة يعذرون علماء السلاطين بالتأويل فلا يكفرون علماء السلاطين، فلماذا لا يعذرون الحكام بعذر التأويل في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، خاصة وأن هؤلاء الحكام يتبعون تأويل علمائهم في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله؟».

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : إنَّ هذا السؤال طيب، ولا بدَّ أن يصبَّ عليه الوابل الصَّيب، ليُطهَّره من نفح الغلو، ومسلك العتو، ويُغلق في وجهه دهليز القياس مع الفارق، الذي هو عمدة المارق، لأنه فُجَّ الغلاة العتاة، الذين يلحدون في السنة، ويجعلون البرهان شبهة، والشبهة برهاناً - قطع الله دابرهم، وجنَّب المجاهدين المقارعين أن يكونوا في سوادهم - آمين! آمين!

فمشايخ «قحَّ أهل السنة» يفرِّقون بين مَنْ أقترف النَّاقِض - كحكام القانون الوضعي الكفري - ، وبين مَنْ نظر في النَّاقِض ليحكم على صاحبه؛ والنَّاظر - إلى النَّاقِض - ينقسم إلى قسمين اثنين، قسم ناظر بسبب «المعتقد»، وقسم ناظر بسبب «المزود».

فقحَّ أهل السنة لما حكموا على الحاكم بالقوانين الوضعية بالردة، ودحروا فيه شبهات عدَّة، لم يكفروا المتوقِّف في التَّكفير لماذا؟!!

لأنَّ كفر الحاكم بالقوانين الوضعية ليس أصلياً وإنما هو طارىء،

وهذا الطَّارِءُ يختلف العلماء والمشايخ في ثبوته للحاكم أو نفيه عنه، بسبب المعتقد السابق للعالم أو الشيخ.

فالعالم - الذي يتبنّى مقولة «الجهمية» في الإيمان -، لا يكفر هذا الحاكم بالقوانين الوضعية حتّى يكذب، والشيخ - الذي يتبنّى مقولة «المرجئة» في الإيمان - لا يكفره حتّى يكذب أو يحجد أو يستحلّ، وكلّ هذا عنده لا بدّ أن يكون لفظًا حتّى يحكم عليه، ولا يرى الحكم بالقوانين الوضعية وحدها كافية للردّة كما تراه «فح أهل السنّة»، فحكم هؤلاء يتبع المعتقد في المكفر الناقض، أما إن شككوا في الكفر الأصليّ لكفروا، بل لاشكّ في كفر من لا يكفرهم.

وإن سلكنّا في مسألة «الاسم والحكم» مسلك الغلاة العتاة - قطع الله دابرهم -، وجعلنا ناقض الحكم بغير ما أنزل الله كفرًا أصليًا، وجب علينا أن نكفر العلامة «أبن العربي» المالكي رَحِمَهُ اللهُ فهو - في الحاكم بغير ما أنزل الله - يقول ما لفظه: «وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله؛ فهو تبدّل له يوجب الكفر» [أحكام القرآن ٢/١٢٧].

فهو لا يكفر الحاكم بغير ما أنزل الله حتّى يقول ذلك الحاكم؛ أنّ ما يحكم به هو من عند الله، وهذا لم يقل به أحدٌ بل «جостان» أبو القانون لم يقل به فهل نكفره؟!

و«القرطبي» رَحِمَهُ اللهُ صاحب «الجامع» - وإن عرض الأقوال الأخرى - يميل إلى هذا، فهو لا يكفر إلا بـ «الجحد» و«الاستحلال» اللفظي التّابع لمعتقده في الإيمان أنه «المعرفة» فقط، فهل نكفره لتوقّفه في تكفير الحاكم بالقوانين الوضعية؟! ومن أمثال هؤلاء اليوم الكثير،

منهم «طائفة المرجئة الجدد» - قطع الله دابرهم - .

أما القسم الثاني: فقد أمتنع على الحكم على الحاكم بالقوانين
الوضعية بمانع المعتقد، ومانع الشهوة، وطالما أن الكفر ليس أصلياً
فلا يكفرون ولكن ينسبون - كلا القسمين - إلى البدعة.

وهناك قسم آخر يتبنون معتقد «قح أهل السنة» من حيث التحرير
والتقرير، لكن يتوقفون في الحكم على العين.

فهذا القسم يراهم - وأعني: حكام القانون الوضعي - كفاراً في
التحرير على الكاغد، وولاة أمر في السؤال الآتي من العاقد، وهؤلاء
يضطربون بسبب شهادتهم الابتدائية في دفع الشبهات، ومن هؤلاء
«صالح الفوزان» - عضو اللجنة الدائمة - وغيره - ممن يحرر على
الورق، ويبرر في الفلق.

فمشايخ «قح أهل السنة» لا يعذرون علماء السلاطين بالتأويل
قط - في الحكم بغير ما أنزل الله بناقض القانون الوضعي - ، وإنما
يعذرونهم بسبب المعتقد السابق إلى عقدهم في الحكم على من أقترف
الكفر الطاريء - ومنه الحكم بالقانون الوضعي - وليس الأصلي. فأين
محل التأويل من الإعراب؟!

أما قولك: «وأن هؤلاء الحكام يتبعون تأويل علمائهم في مسألة
الحكم بغير ما أنزل الله؟» .

قلت: هؤلاء الحكام بالقانون الوضعي - قطع الله دابرهم وأراح
الامة من بهتانهم - وظفوا فاسدي المعتقد ومجروحي الأخلاق،
وجعلوهم بجانبهم، وأغدقوا عليهم من المناصب والمزاود،

وليس العكس، فأين محلّ تأويل هؤلاء لحكام القانون الوضعي من الإعراب؟!

كيف والحاكم بالقانون الوضعي قد جعل «العلمانية» شعاراً، و«الإباحية» دثاراً، وأكتفى بالمعرفة في قول «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»؟!

السُّوَالُ الْخَامِسُ:

يقول السَّائِلُ: «شيخنا الفاضل: هل من الممكن أن تكتب لنا ما تراه في مسألة العذر بالجهل، وهل المشركين في «مصر» الذين يطوفون بالقبور ويذبحون عندها يعذرون بالجهل كما يقول جميع مشايخ السَّلفية في «مصر» إلا القلّة القليلة جدّاً؛ كالشيخ الدكتور «طارق عبدالحليم» والشيخ «عبدالمجيد الشاذلي»، وحتّهم هي أنتشار الجهل».

يقول أبو عُزَيْر عبدالإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : القبورية غير معذورة عند أئمة «قَحَّ أَهْلُ السُّنَّةِ» بالإجماع، والجهل غير مانع في الوقوع في الشُّرك والوصف به لِمَنْ أَقْتَرَفَهُ، ولاشكَّ أَنَّ الحكم - بعد ذلك - مناطه على الوصف في «النَّفْيِ» و«الإثبات»، فنبيء الله هود عليه السلام وصف قومه بالوصف التي أَتَصَفَّوْا وكانوا عليه بقوله: ﴿يَنْقُومُ الْعَبْدُ وَاللَّهُ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾ [هُود].

فحكم عليهم بالافتراء للوصف الذي كانوا عليه وهو «الشرك»، وإذا ثبت الوصف فتكون - بعد ذلك - الأحكام تابعة له، فالقبورية لا

تؤكل ذبائحهم، ولا يصلّى خلفهم، كيف وهم مشركون؟!

ف«العذر بالجهل» لا ينفي الوصف القائم بتأتا، وإنما ينفي العذاب
«الأخروي»، فالله تعالى - لا يُعَذَّب أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ. قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنعام: ١٥].

فلم يقل المولى - سبحانه - «وما كنا مكفرين حَتَّى نبعث رسولا»،
ولو كان ذلك كذلك ما حكم هود على قومه بالافتراء. فتنبه - يركاء
الله - هنا ضلت «المرجئة» التي لعب بها الشيطان - لما جاءهم من جهة
ما تميل إليه نفوسهم - .

أما مَنْ تصف من المشايخ السلفية - الذين يعذرون به - ، لو
تفحصت حالهم لوجدت جُلَّهم لهم أوابد إرجائية - لطراوة عودهم
العلمي - في دعامة الدين - وأعني به: مسألة الإيمان - ، وسوف نتطرق
لمسألة «العذر بالجهل» بتفصيل - إن شاء الله - ، في مصنفنا الكبير؛
والذي بدأنا الرِّقم فيه - يَسِّرُ الله إتمامه على أحسن وجه - ، نتطرق فيه
لكل شبهة مثارة حول التَّوحيد، ندمغها ونقطع الطَّرِيقَ لِمَنْ يتبعها.

السُّوَالُ السَّادِسُ:

يقول السَّائل: «شيخنا الفاضل: قرأت في كتب «التَّوحيد»
لمشايخنا الفضلاء؛ ولكن لم أستوعب نقطة ألا وهي: هل من وقع في
الشرك أو الكفر يلحقه أسم الشرك ولا يسمى مسلماً ولكن أسم الكفر
لا يلحقه إلا بعد قيام الحجة هل الفهم بهذا الشكل صحيح ولماذا لا
يلحق أسم الكفر بمجرد وقوعه؟ هل هناك فرق بين أسم الكفر وأسم
الشرك؟

بالنسبة لمسألة «العذر بالجهل» هل هي من المسائل الخلافية أم أنها من المجمع عليها ومتى يعذر الإنسان بجهله؟ ممكن أمثلة واضحة وهل هذه القاعدة على الإطلاق أم مقيدة؟

موانع التكفير فيها إشكال، هل نطبق هذه الموانع في الشرك الأكبر والمعلوم من الدين بالضرورة وكذلك شروط التكفير، ممكن شيخنا الفاضل أمثلة على ذلك ومتى تكون الموانع معتبرة في حق من وقع في الكفر».

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : قول من قرأت له في ذلك التفريق، كان في الذين ماتوا قبل ظهور الدعوة المباركة للعلامة «محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُ اللهُ، فقد أنزلوهم منزلة أهل «الفترة»، وهذا التنزيل كان فتنة وسبباً لدخول شبهة «الجهمية» وهي: التفريق بين «القول» و«القائل»، و«الفعل» و«الفاعل» في نقض أصل الدين ومنه شرك «القبورية» وغيره.

وهذه المقولة - الخارجة من رحم «الجهمية» - ، للأسف قد خطفت بعض الكُتَّاب الإنشائيين والعاطفيين - ؛ ممن يُشاركونا المعتقد الصحيح والذَّب عنه، أما المرجئة «الجهمية» ؛ كـ «علي حلي» وطائفته وغيرهم من التَّوَكُّي، قد أعتمدوا عليها في تأصيلاتهم المُهانة، وتقعيداتهم الخَوَّانة.

فالعلامة «محمد بن عبد الوهاب» وأولاده وسبطه رَحِمَهُمُ اللهُ، لا يقولون بذلك، وإنما من وقع عندهم في الشرك فهو مشرك ويُلحقه التَّكفير؛ لأنه حكمٌ على الوصف السَّابق، وشبهة من توقَّف في التَّكفير

- مَمَّنْ تَبْنِي «الدَّعْوَةُ الْمُبَارَكَةُ» - رِبْطُ التَّكْفِيرِ - فِي ذَهْنِهِ - بِالْحَكْمِ «الْأُخْرَوِيِّ» الْمُتَعَلِّقُ بِقِيَامِ الْحُجَّةِ، فَكَانَ مِنْهُ ذَلِكَ الْقَوْلُ، الَّذِي يَدْعُو إِلَى الْهَوْلِ.

وَالصَّحِيحُ - عِنْدَ «قَحِّ أَهْلِ السُّنَّةِ» - أَنَّ التَّكْفِيرَ يَخْصُ الْحَكْمَ «الدَّيْنَوِيِّ»، فَكَمْ مِنَ الْكُفَّارِ نَكَفَّرَهُمْ - وَهَذَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ أَصْلُ الدِّينِ فِي تَكْفِيرِهِمْ - وَنَعْمَلُ فِيهِمْ كُلَّ تَبْعَاتِ «الْحَكْمِ» بِسَبَبِ «الْوَصْفِ»، قَدْ يَمْتَحِنُونَ فِي الْآخِرَةِ، بَعْدَ ظُهُورِ الْإِسْلَامِ لَهُمْ، فَالْحَكْمُ «الْأُخْرَوِيِّ» لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَلَا يُمْكِنُنَا الدُّخُولُ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ عِبَادِهِ فِيهِ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي قَوْلِهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - : ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ مَا لَفْظُهُ : «ظَاهِرُهُ : أَنَّهُ مَا ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ : هَذَا ذَبِيحَةٌ لِكُذَّاءٍ، وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ : فَسَوَاءٌ لَفْظُ بِهِ، أَوْ لَمْ يَلْفِظْ، وَتَحْرِيمُ هَذَا أَظْهَرَ مِنْ تَحْرِيمِ مَا ذَبَحَهُ لِلْحِمِّ وَقَالَ فِيهِ : بِأَسْمِ «الْمَسِيحِ» ... - إِلَى أَنْ قَالَ - : وَعَلَى هَذَا لَوْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ مُتَقَرِّبًا إِلَيْهِ لِحَرَمٍ، وَإِنْ قَالَ فِيهِ بِأَسْمِ اللَّهِ، كَمَا قَدْ يَفْعَلُهُ طَائِفَةٌ مِنْ مُنَافِقِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ مُرْتَدِينَ، لَا تَبَاحَ ذَبِيحَتِهِمْ بِحَالٍ، لَكِنْ يَجْتَمِعُ فِي الذَّبِيحَةِ مَانِعَانِ؛ وَمِنْ هَذَا الْبَابِ، مَا قَدْ يَفْعَلُوهُ الْجَاهِلُونَ بِ«مَكَّةَ» - شَرَفَهَا اللَّهُ - وَغَيْرَهَا مِنَ الذَّبْحِ لِلْجَنِّ. » [إِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ فِي مُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ٦٤/١، ٦٥].

فَانْظُرْ - يَرَعَاكَ اللَّهُ - كَيْفَ يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِالرَّدَّةِ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ : «وَإِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ مُرْتَدِينَ»، وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ «الْفِعْلِ» وَ«الْفَاعِلِ» فِي فَعْلِهِمُ النَّاقِضَ لِأَصْلِ الدِّينِ لِأَجْلِ «الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ».

ويقول العلامة محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ - معقبًا على قول شيخ الإسلام «أبن تيمية» الأنف ما لفظه: «يا سبحان الله! كيف تركتم - يعني: المستشكلين لقول «أبن تيمية» لما حكم عليهم بالردة وليس الشانين - صريحه في العبارة بعينها: أن هذا من فعله مرتدًا، وأنَّ المسلم إذا ذبح للزهرة، أو الجن، أو لغير الله، فهو مما أهل لغير الله به؛ وهي أيضًا: ذبيحة مرتد، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان؛ فصرح: أن هذا الرجل إذا ذبح للجن مرة واحدة، صار كافرًا مرتدًا، وجميع ما يذبحه للأكل بعد ذلك لا يحل لأنه ذبيحة مرتد.» [الذُرر السَّيِّئَة في الأجوبة النجدية ١٠/ ١١٨].

فتدبر في قول الإمام الجليل: «أنَّ هذا الرجل إذا ذبح للجن مرة واحدة، صار كافرًا مرتدًا، وجميع ما يذبحه للأكل بعد ذلك لا يحل لأنه ذبيحة مرتد.»؛ كيف ينكر على مَنْ فَرَّقَ بين «القول» و«القائل» وبين «الفعل» و«الفاعل»، ويعيبه ويراه من قول أهل البدع ودهلitz «الإرجاء» الأكبر؟!!!

ويقول العلامة حمد بن ناصر رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «من كان من أهل الجاهلية، عاملاً بالإسلام، تاركًا للشرك، فهو مسلم، وأما من كان يعبد الأوثان، ومات على ذلك قبل ظهور هذا الدين، فهذا ظاهره الكفر، وإن كان يحتمل أنه لم تقم عليه الحجة الرسالية، لجهله وعدم من ينبهه، لأننا نحكم على الظاهر، وأما الحكم على الباطن فذلك إلى الله، والله تعالى لا يعذب أحدًا إلا بعد قيام الحجة عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ﴿١٥﴾ [الأنبياء]» [الذُرر السَّيِّئَة ١٠/ ٣٣٦].

فمن علم أن أصل الدين يرتكز على هذا - وأنَّ مناط الحكم

يتبع الوصف في النفي والإثبات - ؛ لم يفرّق بين «القول» و«القائل»، و«الفعل» و«الفاعل» في نقض أصل الدّين، فعَبَاد «القبور» وإن كانوا جاهلين ومتأولين ليسوا بمسلمين، عند الأئمة الفضلاء، كشيخ الإسلام «أبن تيمية»، و«أبن قيم الجوزية»، و«محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللّهُ»، وكل من سلك دعوة الحق، وكان في مسائل الإيمان بين غلَوِّ «الخوارج»، وتفريط «المرجئة» - وطائفتهم الجدد اليوم - ، وكل عذر ذكره شيخ الإسلام «أبن تيمية رَحِمَهُمُ اللّهُ»، ليس منصرفاً لهؤلاء؛ وقد نقضوا أصل الدّين، وإنما في الأمور الخفية التي دون ذلك، التي يقال: عن صاحبها هو مخطيء لم تقم عليه الحجة التي يكفر من خالفها.

فالحكم «الدّنيوي» ثابت؛ من تكفير، وإباحة للدم والمال، وأما الحكم «الأخروي» فحكمه إلى الله - سبحانه وتعالى - الذي لا تخفى عليه خافية؛ فالله - سبحانه وتعالى - لم يقل: «وما كنا مكفّرين حتّى نبعث رسولاً»، كيف وقد نقضوا أصل الدّين وصرفوه لأمواتهم!!

فمناط الحكم على الوصف فقط، أما التعذيب لا يكون إلا بإقامة الحجة، أما ما دون أصل الدّين؛ من الأمور الخفية، التي قد يخفى دليلها على بعض المسلمين، كمسائل نازع بها بعض أهل البدع، الذين لم تخرجهم بدعهم من الإسلام، لا يفزع فيها إلى التكفير إلا بعد إقامة الحجة وبيان المحجة، هذا الذي ندين لله به، والله هو الموفق للصواب وهو يهدي السبيل.

أما قولك: «بالنسبة لمسألة «العذر بالجهل» هل هي من المسائل الخلافية أم أنها من المجمع عليها».

قلتُ: ليست من مسائل الخلاف ألبتة عند «قح أهل السنة» - في نواقض أصل الدين - ، وإنما الخلاف أظهره أصحاب أهل السنة من حيث «الجملة»، بسبب دخول تفريعات الجهمية عليهم؛ كالتفريق بين «القول» و«القائل»، و«الفعل» و«الفاعل».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «وكذلك تجدهم في مسائل الإيمان يذكرون أقوال «السلف»، ويبحثون بحثاً يناسب «الجهمية»...» [مجموعة الفتاوى ٧ / ٢٥١ ط / ج].

أما باقي أهل البدع كـ«المرجئة» لا يعتد بخلافهم ألبتة في مسائل الإيمان والمتفرعة عليه كـ«العذر بالجهل» في نواقض أصل الدين، لأنه ليس بعذرٍ في نواقض أصل الدين.

يقول العلامة الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «لكن لا يخفى عليك ما تقرر في أسباب «الردة» أنه لا يعتبر في ثبوتها «العلم» بمعنى ما قاله ما جاء بلفظ كفري أو فعل فعلاً كفرياً.» [الدُّرُ النضيد ص ٣٩].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «وبالجملة فمن قال أو فعل ما هو كفرٌ كفر بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً؛ إذ لا يكاد يقصد الكفر أحدٌ إلّا ما شاء الله.» [الصارم المسلول على شاتم الرسول ٢ / ٣٣٩].

أما قولك: «موانع التكفير فيها إشكال، هل نطبق هذه الموانع في الشرك الأكبر والمعلوم من الدين بالضرورة وكذلك شروط التكفير ممكن شيخنا الفاضل أمثلة على ذلك ومتى تكون الموانع معتبرة في حق من وقع في الكفر».

قلتُ: ليس فيها إشكال عند «قَحَّ أهل السنَّة» قَطُّ، ولا تطبق في الشرك الأكبر ألبتة، وإنما الإشكال يدخل عليك لما تقرأ للمتأثرين بفجوج «الجهمية»، والذين يبحثون بحثاً يناسب عقيدتهم. فعليك في نواقض أصل الدين؛ كالشرك القبوري وغيره، وترك الصلاة، والسبِّ الصريح، والاستهزاء الصريح، والسحر - الذي يستعان فيه بالشياطين - وموالات الكفار، وغيرها أن يكون حكم على الوصف بغير النظر إلى حالة الاعتقاد - كما تقول «المرجئة» و«الجهمية» - ويعنون به: حالة «قول القلب» - ، وإن كان لفظة «الاعتقاد» عند قَحَّ أهل السنَّة - تعني الأقسام الثلاثة - الخاصة بمسألة الإيمان؛ كما بينا - فيما مرَّ من الأسئلة السابقة - .

أما قولك: «والمعلوم من الدين بالضرورة». قلتُ: هذا لابدَّ أن يُراعَ فيه الحالة «الزمانية» و«المكانية»، للمتعدّي - بالجحد والنكران - قبل الحكم عليه، فقد يكون حديث عهد بالإسلام، وقد تدخل عليه شبهة التأويل كما دخلت على «قدامة ابن مظغون» رحمته الله؛ لما تأوَّل في شرب «الخمرة»، فالمعلوم يختلف من «مكان» إلى «مكان»، ومن «زمان» إلى «زمان» فالذي في «الأدغال»، ليس كمن هو في «الحجاز»!!

السُّوَالُ السَّابِعُ:

يقول السَّائِلُ: «يَرِدُ في بعض المسائل خلاف بين أهل العلم المعتبرين في كونها مكفَّرة أم غير مكفَّرة - كمسألة ترك «الصلاة» مثلاً

لا حصراً - ، فلو ذهب رجل إلى كفر تاركها ثم وقف على من يتركها، فلما أقام عليه الدليل وبيّن له الأمر بالتفصيل رد عليه المخالف بأنه لا يرى كفر تاركها أتباعاً لأئمة كبار كـ «أبي حنيفة» و «مالك» و «الشافعي»، فهل للأول أن يوقع حكم الكفر عليه بتركها أم لا؟

أبتلينا كما أبتلي أهل السنة في الأرض بطائفة «إرجائية» خبيثة رفعت عقيرتها على كل سوء و نقيصة، و قد يكون منهم عيون للطاغوت بل وبعضهم يتقرب لله بأن يبلغ عن «عبدالله» دان بالتوحيد وكفر بالطاغوت، وقد يمتحنون الواحد منا في بعض المسائل، و التي لو أجابهم بما يدين الله به فربما نكلّوا به و ذهبوا به كل مذهب سوء، فهل يجوز وهذا حالنا أن نصانعهم و نجلس مجالسهم و نظهر أننا على مذهبهم حتّى نكف عين الطاغوت عنّا حتّى ييسر الله لنا نفيراً لأرض يعز فيها أهل التوحيد؟

ذهبتم شيخنا الكريم في أحد تصانيفكم المحمودة المشكورة، إلى القول بأن الإمام الحافظ «أبو عمر يوسف بن عبد البر» رَحِمَهُ اللهُ كان على مذهب أهل «الإرجاء» و قد حصل التنازع بين بعض الطلبة في هذا، لا سيما و أنه لم يسبق إلى هذا القول أحد من أهل العلم المتقدمين، ولا أقول هذا اعتراضاً أن أتيت بما لم يأت به الأوائل - حاشا - ، فكم ترك الأول للآخر و الله هو المعلم للأولين و الآخرين ، لكن شيخنا الهمام وددت - وودي كبير لكم يعلم الله أن تبسطوا القول في هذا الأمر ولو أفردتم له تصنيفاً لبرد الكبد و أنشراح الصدر و الله الموفق».

يقول أبو عزيز عبدالإله الحسني - عفا الله عنه - : الخلاف

المُعتبر، لا يكون إلا بالدليل المسطر؛ من «الكتاب»، أو «السنة»، أو فهم «الأصحاب»، ولتعلم أنَّ ما أجمعوا عليه الصحابة رضي الله عنهم لا تجد الحق والخير في غيره إلى قيام الساعة.

وما ذكرت من خلاف «أبي حنيفة» رحمته الله فهو غير معتبر لإرجائه، فهو من «مرجئة الفقهاء»، أما «مالك» و«الشافعي» رحمهم الله، فهم أئمة فطاحلة فيما نعتقده ونذب عنه، ونستعين بأفهامهم في البلوغ والتبوع، لكن إذا كانت عارية عن الدليل، ولا تُطمئن في بلوغ السبيل؛ فقد أوصانا بالطرح وعدم الجرح، وأن نعذرهم بالاجتهاد، في ذلك الابتعاد.

لكن من نظري مخالفتهم وجد أنها لم تكن بسبب المعتقد، وإنما بسبب النظر والنقد، فهما رحمهم الله لم تصح عندهما أحاديث كفر «تارك الصلاة»، فالإمام «عبد العزيز الماجشون» رحمته الله - وهو من أقران ونظراء «مالك» في العلم ومن المعاصرين له -، يقول بكفر «تارك الصلاة» في وقته، لأنه صحَّت الأحاديث عنده، وإذا نظرت في أحاديث كفر «تارك الصلاة» وجدت أنها رويت في وقت «مسلم» و«البخاري» و«أحمد بن حنبل» رحمهم الله، ويوم ولد «أحمد بن حنبل» مات «مالك» رحمته الله.

فنحن وأنت - حفظك الله ورعاك، وجعل الجنة مثواك -، نرى كفر تارك الصلاة تحقيقاً وليس تقليداً للأئمة رحمهم الله، لما خضعنا للنص الجلي، وأنفنا عن الباطل الهوي، وإن قال به - بسبب الاجتهاد وعدم بلوغ النص - «مالك» و«الشافعي» وغيرهما من المتقدمين الأجلاء وهم قلة قليلة، فهذا الاختلاف لم يظهر إلا بعد ظهور «الإرجاء» فقط. أما من أتى من بعدهم، وثبت عنده «إجماع الصحابة» في كفر

«تارك الصلاة» - والذي رواه «عبدالله بن شقيق» - ، ثم لم يقل به، فهو بسبب «الإرجاء» في مسائل الإيمان، لذا أقول دائماً أن مَنْ وقف اليوم - في القول بالكفر في تارك الصلاة - ، إنما وقف بسبب معتقده القبيح في مسائل الإيمان، فَمَنْ ترك الصلاة فهو كافر كَفَرًا لا يثبت معه التَّوْحِيد عندنا، ويجوز لك - لِمَنْ جادلَكَ بأقوال أئمة «الإرجاء»، أو مَنْ لم تصح عندهم أحاديث كفر «تارك الصلاة»؛ كالإمامين الجليلين - ، أن توقع عليه «وصف» و«أسم» الكفر المخرج من الملة؛ بالترك فقط بغير النظر إلى حالة الاعتقاد - من التَّصديق وعدم التَّكذيب - كما تقول «المرجئة» - قطع الله دابرها - ولا حرج في ذلك ألبتة، كيف وأنت حاكم بالنَّص، ومُدْمَعٌ للْفَصْ؟!!

أما قولك - يردك الله - : «أبتلينا كما أبتلي أهل السُّنَّة في الأرض بطائفة «إرجائية» خبيثة رفعت عقيرتها على كل سوء و نقيصة، و قد يكون منهم عيون للطاغوت بل وبعضهم يتقرب لله بأن يبلغ عن «عبدالله» دان بالتَّوْحِيد وكفر بالطاغوت، وقد يمتحنون الواحد منا في بعض المسائل، و التي لو أجابهم بما يدين الله به فربما نكلوا به و ذهبوا به كل مذهب سوء، فهل يجوز وهذا حالنا أن نصانعهم ونجلس مجالسهم و نظهر أننا على مذهبهم حتَّى نكف عين الطاغوت عنا حتَّى يسر الله لنا نفيراً لأرض يعز فيها أهل التوحيد؟».

قلتُ: يجوز لك - والحالة هذه - أن تعرّض بالكلام، وأن تداريهم - بسبب الضعف والغربة لمنهج قح أهل السُّنَّة - ، والأفضل لك، أن تكون عامياً معهم؛ من مجادلتهم التي قد يؤذونك بها، لكن خفف من

الجلوس معهم؛ لشبههم، وقسوة قلوبهم، وظلمة وجوههم، وسوء أخلاقهم المشينة، لعلّ يلصق - بالصاد أو السين أو الزاي؛ لصحة ذلك كله في لسان العرب - فيك شيءٌ من تلك العُفارة، والأحوط للدين، وسلوك سبيل المؤمنين، أن تتجنّب بالهجر الجميل - لحالتك - ، لكي لا تكون في الباطل تميل وأنت لا تشعر. كما أسأله - تعالى - أن يبعد عنك جهلهم، وأن يرد عنك كيدهم، وأن يجمعك بمن تُحب - ممّن هو في الخير يذب - . آمين! آمين! آمين!

أما قولك - يرداك الله - : «ذهبتم شيخنا الكريم في أحد تصانيفكم المحمودة المشكورة، إلى القول بأن الإمام الحافظ «أبو عمر يوسف ابن عبد البر» رَحِمَهُ اللهُ كان على مذهب أهل «الإرجاء» وقد حصل التنازع بين بعض الطلبة في هذا، لا سيما وأنه لم يسبق إلى هذا القول أحد من أهل العلم المتقدمين، ولا أقول هذا اعتراضاً أن أتيت بما لم يأت به الأوائل - حاشا - ، فكم ترك الأول للآخر والله هو المعلم للأولين والآخرين ، لكن شيخنا الهمام وددت - وودي كبير لكم يعلم الله - أن تبسطوا القول في هذا الأمر ولو أفردتم له تصنيفاً لبرد الكبد وأنشراح الصدر والله الموفق».

قلتُ: جزاك الله خيراً على ودك الكبير، وتشبّثك بصحّة المسير - في طلب الدليل لسلوك السبيل - ؛ فيما ذهبنا له من الحكم على الحافظ «أبي عمر يوسف بن عبد البر» رَحِمَهُ اللهُ بالإرجاء - بسبب جعله العمل الجوارحي اللازم لعمل القلب ولا ينفك عنه ألبته من شروط الكمال - ، ونشكر كثيراً على ذكر ذلك النزاع؛ والذي وجب أن نقبله

وبصدر مُساع، وتلك هي سمة طالب الأصل، ليضع عليه الفصل؛
ليحمي النص، ويفند الفص، ليسود بعد ذلك التوحيد ولازمه وهو
الكفر بالتّديد، والتّفاني في محاربته.

فلقد ذكرنا في السّؤال الأوّل، ما طلبت بالبيان الظّاهر للعيان
- ومن نازعك فيه بعد ذلك، فقد سلك المهالك - في ردّ الأدلة - ،
وقد سطع نورها كالأهلة، ولا مانع من ذكرها لك ثانية، لتكون لاوية
للأعناق، التي للأدلة لا تنساق، فتعزي؛ ولعوج المسالك - في قبول
الأقوال أو نفيها - تُبدي.

يقول الحافظ أبو عمر يوسف ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ - لما تكلم عن
الإيمان ونفيه في الصّلاة - ما لفظه: «والصّحيح عندنا ما ذكرت لك
- وقد تكلمت على ما ذكره في «أنحرافات الفوزان»، وأثبتته بالحجة
والبرهان - وهو كلّ متقارب المعنى متفق الأصل. وربما يختلفون
في التّسمية والألقاب ولا يكفرون أحدًا بذنب، إلا أنهم اختلفوا في
تارك الصّلاة وهو مقر بها. فكفره منهم من ذكرنا قوله في باب «زيد
بن أسلم»، عن بسر بن محجن وأبي الجمهور أن يكفروه إلا بالجدد
والإنكار، الذي هو ضد «التّصديق» و«الإقرار». على ما ذكرنا هناك
والحمد لله.» [التمهيد ٢١٨/٤ تحت الحديث الثاني لأبن شهاب عن سالم].

فمن أيّ ينبوع يسيل هذا المعتقد؟! وفي أيّ خانة نضع هذا
الاعتقاد - بالطبع السّؤال ليس لك - وإنما لمن نازعك الأمر، وظنّ أننا
قلنا قولاً من محض طلب الإبداع بدون الإمتاع؟!

ويقول الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أيضًا ما لفظه:

«وقد وردت آياتٌ في القرآن محكمات، تدلُّ أنه لا يكفر أحدٌ إلا بعد العلم والعناد.» [التمهيد ٦/٤٦٣ تحت الحديث الخامس لعبدالله بن دينار عن ابن عمر].

فهو لا يرى الكفر إلا بعد «العلم» و«العناد» فقط، وهذا مخالف لعلماء «فحَّ أهل السنة»؛ أنَّ الكفر كما يكون بعد «العلم» و«العناد» يكون قبلهما بـ«الجهل»، فهو لا يثبت كفر «الجهل». فليس كلَّ الكفار كفروا بعد علم وعناد.

فمن أيِّ فجٍّ يأتي هذا المعتقد؟! وفي أيِّ خانة نضع هذا الاعتقاد - بالطبع السؤال ليس لك - وإنما لمن نازعك الأمر، وظنَّ أننا قلنا قولاً من محض الوهم بدون الفهم؟!

ويقول الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أيضاً ما لفظه: «وإنما الكافر مَنْ عاند الحق. لا مَنْ جهله، وهذا قول المتقدمين من العلماء، ومن سلك سبيلهم من المتأخرين» [التمهيد ٧/٢٢٣ تحت الحديث السابع لأبي الزناد].

فمن أيِّ حميل جاء هذا المعتقد؟!

والحميل: بطن السَّيل وهو لا يُنبت، والحميل أيضاً: الولد في بطن أمه إذا أخذت من أرض الشرك إلى بلاد الإسلام، فلا يُورث إلا بالبينة، لذا لا نرث ولا نورث قوله هذا وقد دمغته البينة. ثم في أيِّ خانة نضع هذا الاعتقاد - بالطبع السؤال ليس لك - وإنما لمن نازعك الأمر، وظنَّ أننا قلنا قولاً من محض طلب الظهور الذي يقسم الظهور؟!

ويقول الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أيضاً ما لفظه:

«ولا يخلد في النار إلا كافرٌ جاحدٌ ليس في قلبه مثقال حبة خردل من

إيمان» [التمهيد ٧/ ٣٣٤ تحت الحديث الثامن للعلاء بن عبد الرحمن].

ففي هذا نقول - لمن نازعك الأمر أو من ينوب عنه في هذا المعتقد

ويراه تحقيقاً بارعاً خارجاً من رحم قح أهل السنة - ما مصير «إبليس» -

لعنه الله - ، فإنه لم يجحد، ولم يكذب!!؟

فنحن في الانتظار، للإبصار!! وما عسى أن يقوله لك المنازعون،

والذين هم في الوهم غارقون؛ يظنون أننا نتكلم من محض اللجاج

لسلوك صعب الفجاج!!؟

فهذه ليست سمتنا فيما نحرر من حين إلى آخر، برقم سفر آخر،

نثقل به الميزان، ونثر به اللؤلؤ والمرجان، ونصلح به من كان كالقيعان،

لا تمسك ولا تسمك.



الفصل الثاني

مَنْهَجُ الطَّلَبِ وَطَرِيقُ الْأَدَبِ

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ:

يقول السَّائِلُ: «كيف نجمع بين العلم والعمل؟».

يقول أبو عَزِيزٍ عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : العلم النَّافِعُ - والذي إن وجد - لا يتخلف مقتضاه وهو العمل . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ يَقْوَاهُمْ ﴿١٧﴾﴾ [مُحَمَّدٌ] . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [الْعَنْكَبُوتُ] .

والعَاقِلُ الصَّادِقُ؛ صاحب العلم والعمل النَّاطِقُ، لا يرى لنفسه ثَمَنًا إِلَّا الْجَنَّةَ، فَإِنْ تَوَطَّدَ ذَلِكَ فِي جَنَانِكَ، عَضَضْتَ بِالنَّوَاجِذِ وَمَسَكْتَ بِأَسْنَانِكَ، وَأَقْلَبْتَ نَفْسَكَ عَلَى الْعَمَلِ، وَأَبْتَعَدْتَ عَنْ كُلِّ إِحْتَةٍ، ثُمَّ لَتَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ سَوْفَ يَمْتَحِنُكَ، ثُمَّ يُمْنِحُكَ، وَهَذَا لَا يَأْتِي بِكَثْرَةِ «الصَّلَاةِ» و«الصِّيَامِ»، وَإِنَّمَا بِالمَحَافِظِ عَلَى أَصُولِ الْإِسْلَامِ الْعِظَامِ.

ثُمَّ إِيَّاكَ وَالبَدْعَ، وَالبَهْرَجَ الْمُصَنَّعَ، وَلِيَكُنْ عِنْدَكَ الْمَنَاصِحَةُ بِالمَخَاشِنَةِ، أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنَ الْمَدَارَةِ أَوْ الْمَدَاهِنَةِ، وَقَبِّحِ الْأَرَاءَ الْقَبِيحَةَ، وَإِنْ أَتَتْ بِعِبَارَاتٍ مَلِيحَةٍ، وَأَقْبَلِ الْمَنَارَ، وَلَوْ دَلَّ عَلَيْهِ صَاحِبُ النَّبَارِ، وَلَتَبَذَلَ نَفْسَكَ فِي قَبُولِ الْحَقِّ، وَإِنْ جَاءَ بِهِ «البُكُوءُ» أَوْ «الأَحْمَقُ»، ثُمَّ إِيَّاكَ وَالتَّعَسُفَ فِي الْجَلِيِّ، وَالتَّسْوِيفَ لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ الْعَلِيِّ، فَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَأَنَا ضَامِنٌ لَكَ بِأَنَّكَ تَفْلَحُ، وَفِي كُلِّ اخْتِبَارٍ تَنْجَحُ.

ولا تبذل نفسك إلا فيما هو أعلى، ليكون لنفسك أذكى، وليس ذلك إلا في ذات الله؛ تصبر فيه ساعة، وتحمل لأجله ملامة، والراحة، هو ترك ما لا ينفع في الآخرة في كل ساحة، وإياك والتلون، وإن ألبس التقوى والتسنن، وأبتعد - في الكلام - عن كل ما تعتذر منه، وأجعل وحدتك بالله أنسا، وبمخالطتك الناس تعسا، وأجعل ذم الناس لك حظا عظيما، ومدحهم لك سوما نقيعا، فالأول: يحملك على تجنب المعاب، والثاني: يدخل عليك العجب ويعطلك عن المآب، وأقتدي بقول «إبراهيم» الخليل، في كل من يريد أن يعيقك على سلوك السبيل بقوله: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [الأنبياء: ٦٦]. وبقوله: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الصافات: ٩١].

وأرضى لنفسك ما رضاه الله لك، وأهمس في روعها أن الله - تعالى - قسم الأعمال، كما قسم الآجال والأرزاق، فأجمل في الطلب، وفي العلم والعمل لا ترضى إلا بالتعب، فما ذكرته لك هو الجمع النافع، الذي هو لكل باطل دافع.

السؤال الثاني:

يقول السائل «هل ينفع طلب العلم بدون معلم؟». يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : فلا بد لك من قائد يهديك السبيل الأول في الطلب، وإلا لا توصل بتاتا من شدة النصب، وهل تصح الهداية بدون دلالة؟!

فالعلم الصحيح برهان، ولا يطلبه إلا النبهان، الذي لا يرضى

لنفسه ما أنحط، وإنما ما كان للصحة خط، ولك أن تتدبر قصة «سلمان
الفراسي» رضي الله عنه لما طلب الثور والهداية، كيف كانت البداية؟! وكيف
وصل إلى الرسول ﷺ؟!

ثم أعلم أن من سعادة الله على عبده - إذا ألتزم بالإسلام وشدد
بالنواجذ على الأصول العظام -، أن يُسخر له صاحب سنّة يحمله عليها،
فندعو المولى - سبحانه - أن يُسخر لك صاحب سنّة في عقده، وهذا هو
الأساس، لتأمن من الالتباس، والعقد المؤدية للشنآن والحقد، - لكل ما
هو ناصع، وبنوره ساطع -، وصاحب سنّة في منهجه، لأنّ الدين ينبنى
على «القصد» و«الوسيلة»، وكما يكون الضلال في «القصد»، يكون
كذلك في «الوسيلة»، وصاحب سنّة في خلقه. كيف وهي ملازمة
للتوحيد؟! ومن فقد هذه الأخلاق، نرى كثرة هذا الاختلاق والافتراق
اليوم؟!!!

فالعلم النافع - الذي لا يتخلّف مقتضاه -، مع العمل الصالح،
يُنال بهما في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله
الناظر في الغث، الذي يسيل من ينبوع آسن في أجيال، دلّ على ذلك
قوله - تعالى - : ﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وقوله
- تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى ﴾ [الحجرات: ١٧].

فأحرص على أن يكون معلّمك، دائماً من يجنبك العثر، ويُساعدك
على النثر، وكن معه دائماً مسترشداً في السؤال، وليس مُتعتّناً لتسقطه
في محال، وإيّاك ومراجعة المكابر - الذي يطلب الغلبة بغير علم -، أو
صاحب المُعتقد السّابر.

ومن ثمرة العلم الصحيح، أن يدلّك على العمل الفصيح - في فحواه ودلالته -، وإيّاك والتّكلف فيما لا تعرفه، لأنّ العلم النّافع عليك أن تنصفه، وحقيقة الإنصاف، البعد عن التّكلف والإجحاف - بتعسيف أو تسويف -، ثمّ إيّاك! إيّاك! مَنْ كان يجدّ في الملعقة إلى فمك، وأنت تجدّ بالعود إلى عينه، فهذا خلق الضباع، التي لا تنصاع. وأنتي تُحصّل به شيئاً؟!!!

السُّؤال الثّالث:

يقول السّائل «هل يجوز طلب العلم من المشايخ المُخالفين لنا في مسائل «الحاكمية» و«الجهاد» كمسائل فقه «الطّهارة» و«الصلاة» و«الزكاة» و«الحج» إلخ..؟ ما رأيكم في كتاب «أيسر التّفسير للكلّام العليّ الكبير» لأبي بكر الجزائريّ وما قولكم في مؤلفه؟ وهل تنصحون المبتدئين في طلب العلم بقراءته؟».

يقول أبو عزيز عبدالإله الحسّني - عفا الله عنه - : طلب العلم، من أعظم المغنم، ونعمته لا توازيه نعمة، والمشي فيه لا تعادله همّة، فهو يُشحّب الوجه، ويكثر من اللّهج، ويثبت على التّهج، وكلّ ذلك في رضا ربّ العالمين؟!!

وكما تعلم أنّ دعامة الدّين هي «مسألة الإيمان»، والصحيح من سؤالك أن تقول: «... من المشايخ المخالفين لنا في مسائل الإيمان»، لأنّ «الحكم» و«الجهاد» فرغ عن الأصل، وهؤلاء يخالفون في الأصل، فلا أنصحك أن تأخذ العلم عن هؤلاء حتّى تتحصّن - في معتقدك - من

شبهات هؤلاء، فإذا كانت لك المناعة، فلا بأس من الأخذ عنهم، لأنَّ لك حينها القدرة على تمييز الصحيح من الطَّريح، فهذه المناعة تُجَنِّبُكَ كلَّ الأقوال المُهانة، التي تُدخل الوحشة على القلب، وتزيد من الرَّان الصلب.

لأنه إذا تعلمت عليه في «الصلاة» وفقهها، وجاء الدرس عند حكم تاركها، فإذا قال لك: لا يكفر - ويلبس عليك بقول الجمهور -، فهو ما قال ذلك إلا بسبب خلل الاعتقاد، فحينها تستطيع أن تقول له: لقد كفره الرسول ﷺ وأجمع أصحابه على تكفيره، ومشى التابعون على ذلك، ولم يحدث الخلاف إلا بعد ظهور «الإرجاء» الخبيث، فأنتني بخير من هؤلاء نأخذ عنه ديني، فتبهته على مخالفته «مسألة الإيمان»، لكن إن كنت فارغاً من ذلك فمن الممكن أن تتشرب بدعه، ولا تستطيع الانفكاك منها.

أما قولك: «ما رأيكم في كتاب «أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير» لأبي بكر الجزائري وما قولكم في مؤلفه؟ وهل تنصحون المبتدئين في طلب العلم بقراءته؟».

قلت: فيما أعلم؛ وبذلك القول لا أندم، أنه نافع وميسر ومبسَّط، وبأسلوب عربيٍّ بسيط، يوصل الفهم، ولا يدلُّ على الغم؛ فهو في الجملة كتاب نافع سليم من البدع، وله فيه أجتهدات عليها ملاحظات، وقد أستاذنا منه أيام الطَّلب، فالطالب - بأقتناء ذلك التفسير - صائب، فننصح بقراءته، وبقراءة تفسير «السَّعدي» رَحِمَهُ اللهُ كذلك، المسمَّى «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان».

السؤال الرابع:

يقول السائل «نتمنى إتحافنا ببرنامجٍ علميٍّ متينٍ لدراسة اللسان العربي؟ وماهي المؤلفات التي تنصح بحفظها لتقوية الملكة اللغوية والشعرية؟».

يقول أبو عزيز عبدالإله الحسني - عفا الله عنه - : إذا سنحت الفرصة، وأنجزنا الأهم الذي بين أيدينا - وأسأله أن يوفقني لإتمامه في أحسن ثوب - نهضنا لذلك، بمشاركة متواضعة، تقوم اللسان، وتُفصح في البيان، وتشرح الصدر، وترفع القدر.

أما قولك: «وماهي المؤلفات التي تنصح بحفظها لتقوية الملكة اللغوية والشعرية؟».

قلت: لا أنصح بالحفظ، وإنما أنصح بالمطالعة المتواصلة، فالحفظ شاق، وليس لكل أحد ينساق، فلا ينبغي للطالب تشتيت المجهود، والخروج عن المقصود، فالحفظ للأصول والمباني، مقدم على الحفظ للمعاني، ولكن مداومة النظر والمطالعة في اللسان، تورثك النظر الثاقب في المعنى والبيان.

وإيّاك! ثمّ إيّاك! من بلاغة «الخلف»، وأكتفي في ذلك ما جاء عن «السلف»، فالبلاغة المُشنّنة بالخنزيرية، هي بلاغة «إعتزالية» خلفية، فكثير من الناس أفرطوا حتّى خطفتهم البلاغة، فجاءوا بالبشاعة - «العقدية» و«المنهجية» و«السُّلوكية» - .

فأنظر في «لسان العرب» لأبن منظور رَحِمَهُ اللهُ، فإنه يقوم لسانك ويورثك المأثور، فهو الأعظم في هذا الباب، وكذلك كتاب «المدخل

إلى تقويم اللسان وتعليم البيان» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ، فهو جدُّ مفيد، وأختر من «الشعر»، ما يورثك النَّظر بقوة في «المعاني»، ويدعوك إلى المحافظة على «المباني»، كديوان «الشافعي»، و«أبي العتاهية»، وغيرهما.

السُّؤال الخامس:

يقول السائل «هل دراسة كل العلوم طريقة جيدة في التحصيل؟ أم أنه يقدم بعض العلوم على بعض؛ كبعض علوم الوسائل تقدم على بعض علوم المقاصد وهكذا؟ ما هي أنفع الكتب التي تحفظ في سائر الفنون؛ من جهة علوم الوسائل والمقاصد».

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : العلوم أقسام، وتختلف - من حيث الفائدة - والوسام، فالعلم الواجب العيني، مقدّم على العلم المُرِيضُ الذهني؛ كالِتَّوْحِيد، والكفر بالنَّديد، وعلم العقيدة، لدحر كل شبهة مكيدة - تهوّن من الأصل، وتُلحد في الفصل، وتقوِّض الأصل العظيم، وتُحرف الفهم -، وعلم تقويم اللسان، واجب للنظر في «السُّنة» و«القرآن». ثم علم النَّازلة، لتقيس عليه ما أَسْتَجِدّ من حادثة.

فهذا العلم الجليل، نبّه عليه حَبْرُ الأمة وترجمان القرآن «عبد الله ابن عباس» - رضي الله عنهما - لما وجد أمير المؤمنين «عمر بن الخطاب» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قد حَيَّرته أحاديث الافتراق، لوجود مقوّمات الاتفاق - من «كتاب» و«سنة»، و«فهم الأصحاب» - فقال له ما لفظه: «يا أمير المؤمنين، إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم نزل، وإنه يكون

بعدنا أقوام يقرؤون القرآن، ولا يعرفون فيم نزل؛ فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا؛ فإذا اختلفوا اختلفوا [أخرجه الخطيب في الجامع ٢/ ١٩٤ وشعب الإيمان رقم ٢٢٨٣].

وهذا العلم لا يخص فقط نوازل «القرآن» و«السنة»، وإنما نوازل «الصحابة» و«التابعين»، و«تابعي» التابعين، وغيرهم من علماء «قح السنة» فقط، لماذا خصصت لك أيها السائل ذلك؟!

لأن علماء «قح السنة»، نوازلهم تابعة لمعتقدهم، فتحت وطأة المعتقد الصحيح حققوا في النازلة، فجاءت ناصعة، في دحر كل فاقعة، بخلاف نوازل من كان بدعيًا في معتقده، فهذا نوازله فيها «الثور» و«الظلمة»، ولا بد من النظر الصحيح لتصفية «الثور» من «الظلمة»، أما صاحب «قح السنة» فنازلته جاءت نورًا، وقياسه جاء فيها حقًا مسطورًا.

فعلم - ممّا حققناه لك آنفًا؛ وجاء الدليل فيه سالفًا - أنّ أنشلام الإسلام، أو تقويض أصوله العظام، لا يكون إلّا من هذا الباب - باب الجناية بالتأويل لفقد الإحاطة بسبب التنزيل، فهذه العلوم واجبة ومذهبة للغموم والهموم، ثم علم بدأ القول، ثم الرجوع عنه، - وأعني به: علم «البدأ» ثم «التحول» -؛ في علم كلّ عالمٍ سالمٍ.

وهذا العلم الجليل، والأصل الأصيل، نبّه عليه كذلك خبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - فقال فيه ما لفظه: «ويل للأتباع من عشرات العالم!! قيل: كيف ذلك؟ قال: يقول العالم شيئًا برأيه، ثم يجد من هو أعلم برسول الله ﷺ منه فيترك قوله

ذلك، ثم تمضي الأتباع» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١٠٤٠].
وعند الإمام الجليل «أبن حزم» الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ بما لفظه: «ويل
للأتباع من عثرات العالم!! قيل له: كيف ذلك؟ قال: يقول العالم من
قبل رأيه، ثم يبلغه عن النبي ﷺ فيأخذ به، وتمضي الأتباع بما سمعت.»
[الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٦٦].

ومثال - لِمَ ذكره حبر الأمة وترجمان القرآن - ؛ قول الإمام
الحَرَاني، والصاحب التَّحرير للمعاني، والتَّأصيل للمباني «أبن تيمية»
رَحِمَهُ اللهُ عن نفسه.

يقول شيخ الإسلام أبن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وأنا وغيري
كنا على مذهب «الآباء» في ذلك!! نقول في الأصلين - يعني: «الكتاب»
و«السنة» - بقول أهل البدع، فلما تبين لنا ما جاء به الرسول دار الأمر
بين أن نتبع ما أنزل الله، أو نتبع ما وجدنا عليه آباءنا، فكان الواجب
هو اتباع الرسول، وإلا نكون ممن قيل فيه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا
أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [النساء: ٨١]، وقد قال تعالى:
﴿أَوَلَوْ جِئْتَكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الحجرات: ١٦]، وَقَالَ تَعَالَى:
﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَلَدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ
اشْكُرْ لِي وَلِوَلَدَيْكَ إِلَىٰ الْمَصِيرِ﴾ [١٤] وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا
لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ
مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [النساء: ١٥].

فالواجب اتباع الكتاب المنزل والنبي المرسل، وسبيل من أناب
إلى الله فأتبعنا «الكتاب» و«السنة» كالمهاجرين والأنصار، دون ما

خالف ذلك من دين الآباء وغير الآباء، واللّه يهدينا وسائر إخواننا إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا. [مجموعة الفتاوى ١٥٤/٦، ١٥٥ ط/ ج ٢٥٨ ط/ ق].

فهو يُثبت بوضوح تام، وشجاعة وتقوى ناصعة؛ وليس كمن كان متردّيًا في مذهبه - من حيث «الغلوّ» أو «التفريط» - ، فيوجد له الأقوال بالأدلة؛ أنه قال فيها بالإفراط أو التفريط فيبرأ منها - ليس من حيث الأصل، وإنما من حيثية التفوّه بها - ، وهذا أعده قلة الدّين، والتّضليل للمؤمنين.

فتوضّح - من الإمام الجليل «أبن تيمية» رَحِمَهُ اللهُ نفسه - أنّ لديه تحريرات بدعية، والبصير كلّ البصر، من ميّز - في كلامه - الصحيح من الطّريح، وكذلك كان على هذه الحالة العلامة «الشوكاني» رَحِمَهُ اللهُ وغيرهما - من قبلهما ومن بعدهما وإلى قيام السّاعة - ؛ من المحققين الكبار، وهذا التّحول سببه النّشأة البدعية ثم التّحول، أو فقدان الحُجّة، ثمّ وجودها، وهذا العلم من أعزّ العلوم، ولا يطيقه إلّا المُتجلّد والغائص إلى قعر المعاني والفهوم، ثمّ - بعد هذا - علم الفرق، ليكمل ذاك النّسق، في الفتق.

ثم بعد ذلك تأتي العلوم الأخرى، ثم العلوم «المريضة» المهيّنة؛ كـ «المنطق» وغيره، فهذا العلم المريض - كلحم جملٍ غثٍّ على رأس جبلٍ، لا سهلٍ فيُرتقى، ولا سمينٍ فيُنتقل - ؛ فلا حرج عليك - إن مُعتقدك مُصنّأ - وأعني به: أصلك «العلمي» قوّمًا، وأصلك «العملي»

صَوَّالاً؛ ورأيتك مرآة زجاجية، وليست سِفْنَجِيَّة - ؛ أن تنظر في هذا العلم المريض، لُتْهُوْنَ - لَمَنْ أَعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي تَحْقِيقِ الْوَحْدَانِيَّةِ، أَوْ دَفْعِ الصُّوْلَاتِ الْمِيدَانِيَّةِ - ، لِأَضْطِرَابِهِ، وَحُوزِهِ النَّقِيضِ.

أما إن دخلت هذا العلم المريض، وأنت فاقِدٌ لِلْمَنَاعَةِ، فَادْعُو مَنْ يَكْتَبِرُ عَلَيْكَ سَبْعًا أَوْ تَسْعًا لِأَنَّكَ جَنَازَةٌ؛ وهذا المرض هو الذي أصاب الإمام الكبير، والعلامة الحبير «أَبْنُ حَزْمِ الْأَنْدَلُسِيِّ» رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا نَظَرَ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَصُونَ مَعْتَقَدَهُ؛ أَثَرُ فِيهِ تَأْثِيرًا بِالْغَا، وَلَقَدْ أَجْهَدَ نَفْسَهُ لِيَتَخَلَّصَ مِنْهُ، لَكِنْ بَقِيَ فِيهِ بَقَايَا، جَاءَتْ ظَاهِرَةً فِيْمَا حَرَّرَهُ مِنَ الْوَصَايَا، لَا يُدْرِكُ كُنْهَهَا إِلَّا الْمَتَأَصِّلُ، وَفِي مِيدَانِ الْحُجَّةِ مُسْتَبَسِلٌ.

أما قولك: «ما هي أنفع الكتب التي تحفظ في سائر الفنون؛ من جهة علوم الوسائل والمقاصد».

قلتُ: لَا أَدْعُوكَ أَنْ تَجْهَدَ نَفْسَكَ فِي الْحِفْظِ، وَإِنَّمَا أَنْ تَجْهَدَ نَفْسَكَ فِي الْفَهْمِ، وَالنَّظَرَ الصَّحِيحَ فِي الْأَقْوَالِ، فَمَلَكَةُ الْحِفْظِ أَسْهَلُ وَأَقْلُّ نَفْعًا مِنْ مَلَكَةِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ، لِيُخَطَّ بَعْدَهُ الْجَوَابُ الْفَصِيحُ؛ لِهَذَا أَعْتَنِي الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ - وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَبَّهَمُ أَوْ أَنْتَقَصَهُمُ - حِفْظَ مَعَانِي الْقُرْآنِ أَكْثَرَ مِنْ حِفْظِ حُرُوفِهِ، لِأَنَّ مِنْهَا يَدْخُلُ اللَّبْسُ، وَفِيهَا يَكُونُ الدَّسُّ، وَلَا جُلْهًا يَكُونُ الشَّنَّانُ وَالْعَبَسُ.

وَإِذَا نَظَرْتُ فِي بَعْضِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ - فِي الْغَابِرِ وَالْيَوْمِ - ، وَمِنْهُمْ الْعَلَامَةُ «الْأَلْبَانِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لَمَّا أَعْتَنِي بِالنَّظَرِ فِي جِزْءٍ مِنْ «عِلْمِ الْحَدِيثِ»، جَنَى جَنَائِيَاتٍ عَظُمَى، وَأَدَّعَتْ بِلَوَاتٍ فُحْمَى؛ يَحَقِّقُ اللَّازِمَ، وَيُرَدِّدُ - بِالتَّأْوِيلِ - مَلْزُومَهُ، - أَعْنِي: يَحَقِّقُ «السَّنَدَ»، وَلَا يَفْقَهُ «الْمَتْنَ»،

فيضطرب، ثمَّ يُجهد نفسه في طلب له مستنكر التأويل المُستبشع، فيفضي به التَّحقيق أن يقول قولاً - بالسَّند - ثمَّ يُنقضه - بالمتن - .
 أما الحفظ الذي أدعوك إليه - وأسأل المولى سبحانه أن يُسهله علينا وعليك - ، هو الحفظ الواجب؛ أن تحفظ قصد عملك بأن يكون مخلصاً، وأن تحفظ وسيلة عملك بأن تكون صواباً، وإلاَّ كان الحور، وسلوك طريق البور.

السُّؤال السادس:

يقول السَّائل «من هم المشايخ الذين تنصحون بالتلمذ عليهم أو قراءة كتبهم؟».

يقول أبو عُزير عبدالإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : أنصحك أن تتلمذ على مَنْ أقام لكلامه الدَّلِيل، وسلك صحَّت السَّبِيل، وأحقَّ الحقَّ، ورحم الخلق، وعلم أنه قد يكبو، فيما يدعو، ومَنْ أنصف من نفسه وفي العلم، وتفهم في الفهم، وإذا قال القول الباطل، وطرح التَّحرير العاقل؛ ثمَّ تبيَّن له ذلك - من «كبير» أو «صغير»، أو «متبع» أو «مبتدع» أو «صديق»، أو «زنديق» - أخذ أنفه وقال: «رغم أنفي للحقَّ، رغم أنفي للحقَّ، رغم أنفي للحقَّ»، فأذكر لك قصة لإمامٍ يقول في خصلة من هذه الخصال؛ وقد تحلَّ بها.

يقول الإمام الجليل ابن حزم الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ - في «الإنصاف» - ما لفظه: «وأخبرك بحكاية؛ لولا رجاؤنا في أن يسهل بها «الإنصاف» على من لعلَّه ينافره ما ذكرناها، وهي: أنِّي ناظرت رجلاً من أصحابنا

في مسألة؛ فعَلَوْتُهُ فيها لبكوءٍ كان في لسانه، وأنفصل المجلس على أنِّي ظاهرٌ، فلما أتيت منزلي حاكٌ في نفسي منها شيءٌ، فتطلَّبتها في بعض الكتب، فوجدت برهانًا صحيحًا يبيِّن بطلان قولي وصحَّة قول خصمي، وكان معي أحدُ أصحابنا ممَّن شهد ذلك «المجلس»، فعَرَفْتَه بذلك، ثم رآني قد علمت على المكان من «الكتاب»، فقال لي: ما تريد؟ فقلتُ: أريد حمل هذا «الكتاب» وعرضه على فلانٍ، وإعلامه بأنه المحقُّ، وأنِّي كنت المبطَّل، وأنِّي راجع إلى قوله. فهجم عليه من ذلك أمرٌ مُبْهِتٌ، وقال لي: وتسمح نفسك بهذا؟! فقلت له: نعم، ولو أمكنني ذلك في وقتي هذا لما أخرته إلى غدٍ.

وأعلم أنَّ مثل هذا الفعل يكسبك أجمل الذكر مع تحلِّيك بالإنصاف الذي لا شيء بعده. [التقريب لحدِّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية ص ٥٩٩].

فإذا وجدت مَنْ فيه خصلة الإمام، والخصال التي ذكرتها لك، فتتلمذ عليه سواء سمَّيته لك أو لم أسميه - ممَّن قضى نحبه، أو ممَّن ينتظر ولم يغير ولم يبدل - .

السُّوَالُ السَّاعِي:

يقول السَّائل «نود - رحمك الله - أن ترشدنا بماذا نبدأ في طلب العلوم وخاصة التَّوْحِيد (برنامج في طلب العلم)».

يقول أبو عَزِيز عبدِ الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : هذا كَتَب فيه الكثير - «الكبير» و«الصغير» - ، وأعني: بالكبير، مَنْ كان في عقده

ومنهجه سالمًا ومحققًا، وليس كبر السن، وإنما كبر القدر والنُّبوغ، أما الصغير، مَنْ كان مُبتدعًا في عقده ومنهجه وإن تقدم به السن، أو وقت الظهور - ، فأختر لنفسك مَنْ كتب في ذلك من أصحاب «قَحَّ السُّنَّة»، وليس أصحاب السُّنَّة من حيث الجملة، وإن سنحت الفرصة، ومدَّ الله في العمر، كتبنا شيئًا في ذلك، نُرشد، ولالأصل نشد، وعلى «المبنى» وتحرير «المعنى» نشدّد، وللقول البدعي، أو التَّحرير الإنشائي نَهْد.



الفصل الثالث

النَوَازِلُ

السُّوَالُ الْأَوَّلُ:

يقول السَّائِلُ: «ما هو رأي الشَّيْخ في «حماس»؟».

يقول أبو عَزِيز عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : فالطَّرَح - لسؤالك - يُنْقِصُه الفُصْح، ومن الجلاء التَّام - حيث لا يكون اللَّبْس في «المعنى» و«المبنى» - أن تقول: «ما هو حكم الشَّرْع في حماس».

لأنَّ كلمة «الرأي» مجمَّلة، وتميل - حين سماعها من إنسان - إلى الرأي الذي جنى على المباني، وألحد في المعاني، ومن أوجب الواجب - بعد الإيمان بالله - حفظ المعاني من اللَّبس والدَّس، ودفع صائل المُعتدي بذلك، سواء كان إنسانًا، أو لفظًا، أو عنوانًا.

والرأي - من حيث لفظه ومعناه - هو أَخ من الرِّضاعة للظَّن، ويكون دائمًا مجرَّدًا من الحِجَّة، والبضاعة الرائجة في الرأي هي الاحتمالات، وليس القطعيَّات، لذا إذا قيل للمستكبرين والمتجبرين: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [التَّائِيَّة: ٣٢]. فماذا كان جوابهم في قطعي الدَّلالة والقطعي الثُّبوت؟! ﴿مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾ [التَّائِيَّة: ٣٢].

فأكتفي في «حماس الإخوانية» ما تكلم به الأخوان «عبد العزيز الشَّاكر الرافعي»، و«أبي الوليد» الأنصاري - حفظهما الله - ، فلقد أشفا

الغليل، وأقنعا العليل، وإن كنا نرى أن بعض الجزئيات في كلامهما تحتاج إلى تحرير تام، فلا يجوز - والحالة هذه - تشتيت الذهن والفكر في «الجزئيات»، وإن كان ولا بد من صونها؛ لأن ذلك من التحقيق الثاقب الناتج عن رؤية «الكلية» من كل الزوايا، وحفظها من الدخول عليها الخبايا؛ - بمعنى: أن لا تفلت «الجزئية» عن صرح «الكلية»، وأن لا يقع التناقض والاضطراب فيها أثناء البناء والقياس - .

لكن لما علمنا أن الإخوة الذين ينهجون نهج «السلفية الشرعية» - وأعني به: حماة التوحيد، والمحاربين للنديد - ، تختلف مداركهم في الفهم والتأصيل، كما يختلفون في الجمع والتحصيل، فمنهم من يجعل الأفهام تبعاً لما صدر من الأحكام، ومنهم من يستعين بالأفهام ولا يجعلها الفيصل في الأحكام. وإنما الفيصل، «الدليل اليقيني»، و«البرهان العيني»، أما ما كان لا يستقر في الأذهان، ولا نجده ماثلاً للعيان، فلا يجوز الخوض فيه ألبتة.

فأرى - والله أعلم - أنه طالما حفظ الأخوان الكريمان - حفظهما الله - ، الكلية - في «مسألة حماس الإخوانية» - ، وهي البعد عن الغلو في التكفير - والذي ولا بد أن يركز على تحرير - ، فمن أوجب الواجب - لمن ينهج نهج الدليل، والحكم بتأصيل - ، عدم تشتيت الفكر في الجزئيات - وهي قليلة جداً في كلامهما - ، خصوصاً إذا علمنا أنه قل من يفهمها، وتعزّج جداً على الفكر.

فأقول للإخوة الذين أكثروا الدندنة حول «حماس الإخوانية»، خذوا بالعلم، وتأصلوا على قريح الفهم، وإياكم! ثم إياكم! التزب

قبل التَّحصرم - في الذي إذا أخطأتموه حار عليكم - وأيقنوا إنَّ الأحداث المُزلزلة التي تكون على الأمة في القريب الآجل؛ من «الحلف اليهوديليبي»^(١)، وأخيه من الرِّضاعة - «الرَّافضة الباطنية» - ، سوف تعري كلَّ طائفة دعيّة، والتَّمكن لا يكون إلا للسَّلفية الشَّرعية، أصحاب «قَحَّ السُّنَّة»، الذين يدورون مع الدَّلِيل حيث دار، ويحفظون مَنْزِل السَّبْق حيث صار، ولا يوالون ويعادون على الشخص، وإنما على الدَّلِيل وصريح النِّص.

فهذه الطائفة هي التي بشرها المولى - سبحانه - بقوله: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ (١٨)﴾ [التَّوْبَة]. وبقوله: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ (٥١)﴾ [عَنْظَر].

والنَّصر كما يكون للرُّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يكون لأتباع الرُّسل؛ إذا حافظوا على الدَّلَائِل الصَّلاية، وأبتعدوا عن الدَّلَائِل والأقوال المُهانة، فالنصر يدور مع هذا وجودًا وعدمًا من غير مزاحمة سبب آخر، والنَّصر يشمل الإذلال والإرغام للكفر حيث كان - بعد محنٍ وزلازلٍ -، ونصر تبييض الوجه، والافتراق الأبدي الذي لا جمع بعده.

فأنصح كلَّ أخ كريم، صاحب فهم سليم، وخلق حليم، أن يكثر سواد هذه الطائفة المقارعة بالتَّوحيد، وما تيسر لها من حديد، بالبدن،

(١) قلتُ: من ناحية حفظ المعنى، وحماية المبنى، لا يجوز القول الحلف «الصهيويصليبي»، لأنَّ الصهيونية توجّه خارجٌ من رحم «الماسونية العلمانية»، فلا يجوز - والحالة هذه - جمع «التَّوجه» مع «النحلة»، وإنَّما النحلة مع النحلة، والتَّوجه مع التَّوجه، ولقد أشفينا الغليل في ذلك، في «الافراك ٢/ ٤٩٠» فليطالع فيه.

أو الذَّب عنها باللسان والقلم، وصحيح المعدن، فهذه الطائفة لا تحقر من المعروف شيئاً، فالواجب - لتُكمل هذه الطائفة المباركة المسير - النُّصح لها بالكلام الفُصح، وإذا أُنحل المُنتسب لهذه الطائفة النُّقية التَّقية، والتي هي على الكُفَّار عصيَّة؛ صاحب «الظَّن الكاذب»، و«الهوى الغالب» - وإن أدعى الحب، وفهم اللب - أن يأخذ على يده أيَّ كان شخصه أو منصبه؛ ففي ذلك يقبل الله - تعالى - عُذر مَنْ لم يُكثر السَّواد بالأبدان، بقوله: ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التَّوْبَة: ١١٩]. لكن لم يُعذر مَنْ رأى الغلو يدخل على هذه الطائفة، أو مَنْ رأى يُكذب عليها وأخرس اللسان، ويزيد عدم العذر إذا كان عالمًا بالأحكام وأصوله العظام، لأنَّ العهد أخذ على هذا ﴿لَتَبَيَّنَنَّ لِلنَّاسِ لَوْلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [التَّوْبَة: ١١٧].

فهذا ما أدين لله به في هذا السُّؤال، فإن كان حقًّا فهو مئة من الوهاب - شكره ولا نكفره - ، وإن جانبه الصواب، وفتح الباب أمام المُعاب، فهو من الشيطان، وأنا راجع عنه في الحياة وبعد الممات.

السُّؤال الثاني:

يقول السَّائل «ما موقفكم مما حصل في «تونس» و«الجزائر»؟ وما رأيكم في قول الشيخ «أبي بصير» الطرطوسي والشيخ «أبي الوليد» الأنصاري في «حماس»؟».

يقول أبو عُزير عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : موقفنا هو موقف الشَّرْع، ولا نخرج عن ذلك قيد أنملة، بعاطفة جياشة، أو غيرها، فالذي نعلمه أنَّ شعوب البلدين وغيرهما، وما يحدث في مصر الآن

ظلموا، وأستعبدوا، وقهروا، من طرفة زنادقة كرهوا الفضيلة لذاتها، وليس لغيرها، ومن فَرَّق بين مَنْ كره الفضيلة لغيرها، ومَنْ كره الفضيلة لذاتها، علم حجم وفرق العداوة واللَّدادة التي بينهما.

فلم يُكرها «الطُّهر» و«الفضيلة» لذاتهما إلا في وقت قوم «لوط» عليه السلام ووقتنا هذا الذي نعيشه، فماذا نتظر من الذي هذا حاله؟!

فما نراه من قتل وتعذيب وتشريد من هؤلاء الزنادقة - وأعني: حكام القانون الوضعي -، إلا دالاً على حجم الكراهة لميراث الأنبياء، فلقد عابوه وضللوه، وسُمُّوا حقبة بعصر الظلام - والعياذ باللَّهِ -، وإني على يقين أنَّ الله - تعالى - سينصر هذه الشعوب المضطهدة عاجلاً أم آجلاً، إما بالنَّصر النَّاقص، أو بالنَّصر الكامل؛ على حسب إرادة هذه الشعوب المُستضعفة والمقهورة، وقُربهم وبعدهم عن الشَّرع القويم، والصراط المُستقيم، لكن لا يخلو عملهم من النَّصر ألبتة.

فإن قال قائلُ: ما دلالة ذلك على نصرهم؟!

قلتُ: وجود القهر والاستبداد والظلم عليهم؛ الذي حرَّمه الله - تعالى - على نفسه وجعله بيننا محرِّماً؛ لهذا نصر الله «الفتناميين» - مع بعدهم الدِّيني -، على «أمريكا» الصَّليبية لظلمهم، فكيف لا ينصر المسلمين - مع صحَّة دينهم، ووجود الظلم عليهم -؟! فَمَنْ ظَنَّ ذلك، فذلك ظنُّ السَّوء بعينه ربِّ العالمين.

فإن قال قائلُ: ما الفرق بين النَّصر الناقص، والنَّصر الكامل؟!

قلتُ: النَّصر النَّاقص هو رفع الظلم فقط بدون عاقبة؛ طالما سبب النَّصر الأول موجود، وهو: «الظلم» و«القهر» و«الاضطهاد» الواقع

عليهم من هؤلاء الزنادقة من الطراز الأول.

أما النصر الكامل: فهو نصر العاقبة المحمودة في العاجل والآجل؛ شريطة الأخذ بسبب ثبوت النعمة وعاقبته المحمودة، وهذا ينحصر في العض بالنواجذ على «المباني»، والتحكيم للشرع «الرباني» - في الصغيرة والكبيرة - ، والكفر والمحاربة بلا هوادة لكل من يعيق ذلك. قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧].

فهذا النصر وضحه المولى - سبحانه - بقوله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]. ورأس المعروف تحقيق التوحيد، ورأس المنكر الكفر بالنديد والتجلد في محاربته، وأس المعروف تحكيم شرع الله الذي أرتضاه لعباده، فالتحكيم الأصل الإيماني الأعظم، وقد وضّح المولى - سبحانه - ذلك بقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

يقول الإمام الجليل ابن حزم الأندلسي رحمه الله - في هذا الأصل الإيماني - ما لفظه: «فهذا هو النص الذي لا يحتمل تأويلاً ولا جاء نص يخرج عنه ظاهره أصلاً ولا جاء برهان بتخصيصه في بعض وجوه الإيمان». [الفصل في الملل ٢/ ٢٦٩].

في هذا وحده أنحصر النصر التام؛ الذي له العاقبة، فإذا أنتفى هذا حلّ النصر المؤقت أو الناقص الذي ليس له عاقبة.

فلقد أخبرني «والدي» رَحِمَهُ اللهُ وَعَمِّي «علي بن الشريف الحسني» - حفظه الله - أَنَّ أثناء التَّنْظِيمَ للجهاد المبارك، والذي كان ضد المَدمر - وليس المُستعمر - الصَّلِيبِي «الفرنسي»، كانت الدَّعوة «الباديسية»، والتي أقتدت في ذلك بدعوة العلامة «محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُ اللهُ، تقول للناس يوم يَخرج هذا الصائل الجاسّ خلال الدِّيار، نُحَكِّمُ شرع الله، بل كان هذا هو أُتْفاق مؤتمر «الصومام»؛ لأنَّ طلبة الشَّيْخ «أبن باديس» رَحِمَهُ اللهُ، والشَّيْخ «البشير الإبراهيمي» رَحِمَهُ اللهُ - والذي مات تحت الإقامة الجبرية في وقت العلمانيين -، وغيرهما هم الذين كانوا على رأس «القيادة الجهادية»، فأنخرط الكلّ في دفع الصائل، وقد عانى «أبي» و«أعمامي» المعناة الكبرى في دفع الجاسّ وهذا هو واجبهم العيني، ولا يعذرون بتركه.

لكن لما بدأ يتسرب الفكر «الشيوعي الاشتراكي»؛ بسبب مجيء المدعو «هوارى بومدين»، وأسمه الحقيقي «بو خروبة محمد»؛ لما كان يدرس في «مصر»، بدأت الأصول الجهادية تتخلخل، فبلغ الأمر بهؤلاء «الشيوعيين» و«الاشتراكيين» تصفية كلِّ مَنْ هو في توجه إسلاميٍّ، وأختاروا وقت وقف إطلاق النار - الذي كان بين المجاهدين والجاس الصليبي -، فلبسوا لباس مغاوير الجاس وقاموا بتصفية كلِّ مَنْ تبقى على قيد الحياة ولم يقتل، لكي لا يكون حجر عثر في مشروعهم التغربي الكفري.

فكان لهم ما كان بقدر الله؛ بأن منَهم النّصر النّاقص - للظلم المُسلّط عليهم من الجاس الصليبي «الفرنسي» أتباع «بطرس» النَّاسِك

- ، فأندحر العدو بلا رجعة، لكن بقي نهجه الكفري، وهذا ظلم أعظم من الأول، فلم يمنحهم العاقبة، ومن سوء العاقبة لذلك النصر الناقص، دخول الخونة المرتدون الذين كانوا في جيش العدو الصليبي، ومنهم على سبيل الإجمال وليس الحصر، «خالد نزار» الذي أستوزر لوزارة الدفاع، فهذا أوصاه أبوه أن لا يلتحق بالجهاد وأن يبقى في جيش الصليبي «الفرنسي»، وهذا قوله بملء فيه، أثناء لقاء صحفي أسمه «زيارة خاصة»؛ لمحطة «الجزيرة»، وهذا الخبيث علماني محض و«محمد العماري» الزنديق، و«علي التونسي» العلماني الخبيث، والذي أغتيل، وغيرهم ممن هم في هرم السُّلطة اليوم، وهم زنادقة في المعتقد، وإباحيون.

فأوصي هذه الشعوب المقهورة والمكلومة والمُضطهدة من طرف الزنادقة - الذين كرهوا الفضيلة لذاتها - أن يأخذوا بوصية «عمر ابن الخطاب» رضي الله عنه مُحدث الأمة بقوله: «إِنَّ أَنَا أَنَا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا، أَمَّنَّا وَقَرَّبْنَا، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يَحَاسِبُ سَرِيرَتَهُ. وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا، لَمْ نَأْمَنَّهُ، وَلَمْ نُصَدِّقْهُ وَإِنْ قَالَ إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ.» [البخاري رقم ٢٦٤١].

فأقول لهذه الشعوب التي أنا منها وأتألم لأجلها، أن تأخذ بهذه الوصية فيمن أدعى رفع الظلم، فإن رأت منه الدَّعوة إلى الزندقة بوجه قبيح آخر، كـ«الديمقراطية» وغيرها، عليها أن تحوَّنه وتكذِّبه، ولا تثق فيه ألبتة وإن أدعى حسن النية والسريرة. وإن رأت كذلك - من

مدّعي رفع الظلم - البدعة القبيحة، وأدعائه الاعتدال، وما عنده إلاّ الباطل بالقلال، كالإخواني المفلس المُتَعَس، أو المرجئي المُنكس، أن تخونهم ولا تثق فيهم ألبتة، وإن رأيت - ممّن يدّعي رفع الظلم -، ينهج نهج «قح السُّنة»، ويدعو إلى رياض الجنّة، ويجاهد على ذلك، ويهلك النَّفس والنَّفيس في سبيل ذلك - ولا وجود لهذا الصنف إلاّ في الثغور -، فعليهم أن يصدّقوه ويأمنوه ويُخدموه، ويساعدوه بما أوتوا من قوّة، ولا يجعلوا بينه وبينهم هوّة، وإن كانت سريرته مخالفة للظاهر ويستحيل ذلك لتلازم الظاهر مع الباطن؛ كما قال مُحَدِّث الأُمة: «فمن أظهر لنا خيراً، أمّناه وقرّبناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسب سريرته».

فلتختر هذه الشعوب بين النّصر التّام الذي فيه الإرغام والإدغام، وبين النّصر الناقص، العاقص الذي لا تُحمد عقباه.

فمّن كان في نظره البُعد، دَفَعَ ما يأتي من لدّ، ومّن نظرتة سطحية، فأبشّره بالذّل والانباطية، فليختر الكلّ لنفسه ما شاء، فالمولى - سبحانه - قد حكم وقال: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يُونُس: ٦١]. هذا ما أدين لله به في كلّ نازلة، تخص الأُمة، وتدفع البلوى الفُحْمَى.

أما قولك: «وما رأيكم في قول الشيخ «أبي بصير» الطرطوسي والشيخ «أبي الوليد» الأنصاري في «حماس»؟».

قلت: لم أقرأ للأوّل في ذلك شيئاً؛ لضيق وقتي وعدم اتّساعه لمراجعة كل الأقوال في هذه الحوادث، والثّاني: ذكرته لك في أوّل

التَّحْرِير.

السُّؤَالُ الثَّالِثُ:

يقول السَّائِلُ «لديَّ سؤال عن «الديمقراطية» الخبيثة التي أُنشِرت بلاءها في جميع بلاد المسلمين، إن من ضمن «الديمقراطية» بأن يتم إقامة انتخابات سياسية وشرعية وما يصحب هذه الانتخابات من تناحر وتنازع بين المسلمين فيكون ذلك سبب في شق صف المسلمين، مما أُنجر إلى ذلك أقوام يدعون أنهم جماعات إسلامية في الظاهر والحقيقة أنهم يهدفون إلى تحقيق رغباتهم الذاتية، ومما يؤسف له أنه أُنجر إلى ذلك من المسلمين الكثير ولا حول ولا قوة إلا بالله. نريد نصيحة توجهها إلى رؤساء الأحزاب ومن يتبعهم في ذلك؟

إني أعمل في مجال الإعلانات، فتأتي الحملات الإعلانية الانتخابات «البرلمانية» فنعمل في هذه الحملة صور وبرامج للمرشحين في هذه الانتخابات، فهل الحكم الذي علينا هو حكمهم؟ علماً أنَّ مقصدي جمع المال؟ ونويت بأن أجعل هذا المال في دعم الجهاد والمجاهدين، بسبب سرعة المكاسب في ذلك العمل؟».

يقول أبو عَزِيز عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : لقد نصح الكثير من الدُّعاة والمشايخ الفضلاء في ذلك، وإن سنحت الفرصة سأنصح - إن شاء الله - ، كيف والتُّصح والفُصح في ذلك هو دعوة الأنبياء والرُّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ والسَّائرين على منهجهم إلى قيام السَّاعة.

أما قولك: «إني أعمل في مجال الإعلانات، فتأتي الحملات

الإعلانية الانتخابات «البرلمانية» فنعمل في هذه الحملة صور وبرامج للمرشحين في هذه الانتخابات، فهل الحكم الذي علينا هو حكمهم؟ علمًا أنَّ مقصدي جمع المال؟ ونويت بأن أجعل هذا المال في دعم الجهاد والمجاهدين، بسبب سرعة المكاسب في ذلك العمل؟».

قلتُ: ليس حُكمك حُكمهم ولكن قد يلحقك إثمهم، فإذا رأيت هؤلاء على الباطل - وهم كذلك - ، فكيف تروج للباطل ولو كانت نيتك صحيحة؟! لأنَّ الدَّفْع للباطل مقدَّم - من حيث المصلحة - ، على جلب ذلك النِّفَع.

والذين تريد أن تفهم بذلك المال، هم من أظهر وأزكى الناس، ولولاهم لكانت لأهل الكفر اليوم، بل الأزمة المالية العالمية ما أحدثها إلا هؤلاء الشرفاء الألباء، فكيف تريد أن تنفعهم بخبيث، والله طيب ولا يقبل إلا طيبًا؟! بل مساعدتك في تلك الإعلانات - مع تلك النية الصحيحة - تضرهم كثيرًا، كيف وهم ما خرجوا إلا لتعطيل ذلك؟!

السؤال الرابع:

يقول السائل «هل يجب التهرب من الخدمة الإجبارية للأنظمة الطاغوتية؟».

يقول أبو عَزِيز عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : بل وجب عليك وجوبًا عينيًا أن تتعد عن ذلك، فكيف تريد أن تكون حارسًا للزندقة، والكفر والرَّدة الواضحة؟! فهل تعبك - تلك الشُّهور - كان لله أم كان لغيره؟! فكيف تريد أن تُكثِّر سواد من همه الوحيد المحاربة لدين الله،

وللظُّهر والفضيلة؟! زيادة على سماعك السبِّ الواضح؛ لله ورسوله
ودينه - والعياذ بالله - في تلك «الشكانات»، ألم تخبر ذلك؟!!



الفصل الرابع

أُسْئَلَةُ عَامَّةٍ فِي أُمُورِهِ هَامَّةٍ

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ:

يقول السَّائِلُ: «هناك بعض الإخوة السَّلفيين في «غزة» ينوون الهجرة للجهاد خارجها بعد أن منعت «حماس» الجهاد بداخلها وأصبح الإخوة لا يقدرّون على الجهاد إلا بمخاطرات كبيرة بل إنّ عملية إطلاق صاروخ أصبحت بحاجة إلى تخطيط مثل التخطيط لعملية استشهادية في عهد ما قبل حكم «حماس» فما هو رأيكم في ذلك؟».

يقول أبو عَزِيز عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : على الإخوة - حفظهم الله - أن يُرابطوا ويصبروا على ذلك الشغل الهام. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [التَّوْبَةُ ٢٠٠]. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الْبَقَرَةُ ١٠]. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَكَ الَّذِينَ لَا يُوفُونَ﴾ [الْبَقَرَةُ ٦٠].

كيف وما تدور من مقارعة في بقاع الأرض إلا لأجل تلك الدِّيار؛ التي أصبحت ممزوجة بدم الموحد أين كان؟! والمعركة الفاصلة تكون راحاها هناك، وبشائر الخير موجودة، والتفاؤل بها سنِّي محمدِيٌّ، فبقاؤكم ولو بدون جهادٍ خير من الابتعاد، بل هو الجهاد بعينه، كيف ومن أجلكم القلوب تَفَطَّرت، والأقلام فيكم سَطَّرت، ولأجلكم

العداوة نعت، ولبكائكم الأموال أنتشرت، ولتضييق الخناق عليكم الأنياب كشرت، ولحالكم الأجساد تفجرت؟! ثم تريدون الهجرة، فعن أي هجرة تتحدثون وأنتم في مهاجر «إبراهيم» عليه السلام؟! بل للفتنة قد تلجون.

فإن منعتكم «حماس» الإخوانية البدعية المقارعة، فأشغلوا أنفسكم بالمدارس، والمناصحة، وعرض أنفسكم على الجهال؛ ليقبلوا دعوتكم الناصعة، فالجاهل يصيب بجهله أكثر مما يصيب الفاسق بفسقه، وكما قيل: عدو عاقل خير من صديق جاهل. وأصبغوا ذلك بحسن الخلق، وخفض الجناح، وصحة الاستدلال.

وإياكم والغلو، وأحذروا سيئة العلو، وأنأوا عن التفريط، وتجنبوا أن تجعلوا للإسلام التقييط. فالمولى - سبحانه - قال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٨٨]. فأمر أن تأخذوا الإسلام بجميع شرائعه، ولا تتخيروا فيه، لأن البدعة كما تكون بالزيادة تكون بالنقصان؛ لهذا أعقب قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

فعمقكم الاستراتيجي بدأ يتغير، والمدد إليكم بدأ يسير، ومن المحال دوام الحال، فحصنوا أنفسكم بالتوبة والإنابة، وكمال الدل في العبودية، وتفقهوا في الأصول، وأحسنوا من استعمال الفصول، كيف ﴿وَأَنْتُمْ أَلَعَلَّوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرَكُهُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢٥]!

وأقبلوا الحق ممن تكرهون، وردوا الباطل وعبوه ولو جاء من أحب ما تحبون، ولا تتسرعوا في الأحكام، وأنظروا جيدًا في

الدلائل والأقسام، والخطأ في العفو خير لكم من الخطأ في الحكم والعقوبة، وإياكم والقياس مع الفارق، فذاك عنوان المارق، وكيلوا العلم إلى صاحبه، وأرموه على عاتقه، وأعلموا أَنَّ الضلال كما يصيب «القصد» يصيب كذلك «الوسيلة»، وأيقنوا أَنَّ معية الله تُحاط بِمَنْ تَجَنَّب الضلالتين. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وأذكروا يوم كانت «السلفية الشرعية» لا تُذكر في تلك البقعة، وكيف أزهرت وأينعت. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطَفَكُمْ النَّاسُ فَعَاوَنَكُمْ وَيَأَيَّدَكُمْ بِبَضَرِهِ وَرِزْقِكُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٦]. ولا تشغلوا أنفسكم إلا بمحيطكم؛ لضعفكم وتشديد الخناق عليكم.

فأعلموا - يراعكم الله - ؛ إن أخذتم بتلك الوصايا، حُصنت لكم ضعاف الزوايا، وإن قاتلكم العدو اللدود - الباطني واليهود - ، أو الشانئ الحقود - الحمساوي الإخواني الصدود - ، لن يضرَّوكم شيئاً. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَتِّلُوكُمْ يُولُوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [التغوى: ١١١]. فَإِنْ كَانَتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ جَاءَتْ فِي الْقِتَالِ الْحَدِيدِي، فلا مانع من دخول المقارعة فيها بالقتال الدليلي؛ لدخول «الأدنى» في «الأعلى»، وشمول الأعلى لجميع الأوصاف.

فهذه حصيلة نصحي، وجلاء فصحي، فأقبلوه إن رأيتموه خيراً، وأمضوا في ذلك سيراً، وإن رأيتموه أدخل عليكم الوهن، وللعقل فتن، وتحقق - عندكم - بالدليل الفتح، أنه خالجه الباطل، ودخل عليه القول

العاطل، فآلقوه في الحشّ، ونعوذ بالله من ذلك الغش، وأستغفروا لصاحبه ولا تُسقطوه، فضلاً على أن تسبوه أو تُعيّبه، فذلك ميزان مطلق، وعُلل مآفف، فلقد أجتهد لكم ولم يأل.

السؤال الثاني:

يقول السائل: «كيف نرتقي بالإيمان حتّى نبليح اليقين و المعافاة؟ كيف نتغلب على هوى النفس؟ أسرد لنا قصة نجاح مفيدة للأنصار!». يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : أعلم - رحمك الله - أنّ الإيمان - الذي لا يتخلف مقتضاه مع وجود الإرادة - يدعو إلى اليقين، والتّشبت بصراط ربّ العالمين، مع الهمس في روع النّفس أنّها حصلت على أعظم لذة؛ بتلك السيرة الحسنة حذو القدّة بالقدّة، مع إخبارها أنّ لذة الأكل، ولذة الشرب، ولذة الوطى، ولذة الكسب، ولذة اللّعب، واجدة لها مع سائر اللذات الأخرى، كما يجدها المُنهمك والمُجتهد فيها، فلم يُفتها من ذلك شيء، وإنما تركتها وآثرت طلب الفضائل، لتنبل في رضا الباري، وتفوز بالشّرف العالي.

والمُعافاة تكمن في معرفة والتّفريق بين الشّيين، بين الجّول «حول العرش»، وبين الجّول «حول الحشّ»، والزهد فيما لا ينفع في الآخرة، والبعد عن اللذات الخاسرة، والحقيقة الصّافية، وتُرى على الماء طافية، هي: العمل للآخرة فقط، لأنّ كلّ ما ظفرت به من شهوات ولذات، عاقبته حزنٌ؛ إما بذهابه عنك، أو بذهابك عنه، للفتنة التي لا بدّ أن تُطال كلّ أحد. قال الله تعالى: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا

تُرْجَعُونَ ﴿٣٥﴾ [الْبَيْتَةَ] .

والشُّرور هو البُعد عَمَّنْ يعرّض للشُّرور، وعاجل تلك اللذة،
عدم الاكتراث بالهمّ الذي يهتَمُّ به الناس، بل بكاؤهم وعويلهم فيه
وعليه، وأما اللذة الآجلة فهي الجنة، وطرد الهمّ مطلوب ومحمود،
بل كلّ الناس يشتركون في ذلك، ولا يُطرد إلّا بالتّوجه بالعمل للآخرة،
فأستعمل نفسك في ذلك، ورِيضها عليه، فإذا دخلت فسطاطه، فلا تنظر
بعد ذلك إلّا ما سقط وأنحط، وأجهد نفسك بأن يُحبَّك الله، فالشَّأن
الأعظم، أن يُحبَّك الله، لا بأن تحبَّ الله. فهذا هو السرّ العجيب،
والطريق النّجيب، ولا يُلَقَّى ذلك ﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلقَهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ
عَظِيمٍ﴾ ﴿٣٥﴾ [مُتَلَكِّئًا] .

أما قولك: «كيف نتغلب على هوى النفس؟».

قلت: الهوى سَمِّي بذلك، لأنّه يهوي بصاحبه إلى القعر، مجمع
كلِّ بعر، والهوى - من حيث الخصوصية والميزة - يحجب الاستقباح
الذي في الشَّيء فلا يُرى، طالما مال الهوى إليه، وهذا هو الذي يسمع
به لإهل الخبال. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا
وَلَا وَضَعُوا خَلْقَكُمْ يَبْغُونَكُمْ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٧٧] .
فلا يُسمع لهؤلاء إلّا بالهوى الغالب، والهوى داء وليس دواء، فلقد
سمّاه المولى - سبحانه - بقوله: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ^ط
وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ ﴿٢٣﴾ [الْبَقَرَةُ] .

فرايت كيف الهوى صدّهم عن الحقّ والهُدَى؟! والتّخلص منه
بدواء واحد فقط، وله من المناعة، في تلك القناعة؛ بأن تُكذِّبه، كيف

بهرج، وفي أي سيرة نهج، فالعاص فيه نهمة، والمناص منه نعمة. فأنظر في كتاب الله - تعالى - ما أعدَّ لمن تركه ونأى عنه. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأنعام: ٤].

أما قولك: «أسرد لنا قصة نجاح مفيدة للأنصار!».

قلت: ليس لي قصص، ولا في ذلك فصص، وإنما القصص المعتبرة، وبالبهجة العاجلة والآجلة المزهرة هي قصص المولى - سبحانه - في كتابه التي جاءت في أنصاره، فقال فيها: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١١١].

السؤال الثالث:

يقول السائل: «أود منكم يا شيخ كلمة حق وبيان حول ملك «المغرب» الأقصى المسمّى: أمير المؤمنين والذي جعل نفسه مقدساً، وما هو الواجب على المسلمين في تلك البلاد؟».

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : أعلم - يركاك الله - أنّ هذا الملك وأباه - من قبل - ، زنادقة من الطراز الأول، بل ثبت عن أبيه أنه كان يقرأ للزنادقة، بشهادة أحد المستوزرين له، أثناء لقاء «شاهد على العصر»، الذي تديره قناة «الجزيرة»، فما الحق الذي نقوله - في الذي يدعو - إلى الشرك الصريح؛ من قباب وأضرحة؟! وهل بعد هذا الشرك المحض شرك؟! قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ

فَأَنَّى تُصَرَّفُونَ ﴿٣٢﴾ [يُونُسَ].

أما إذا زدنا التَّحْكِيمَ للقوانين الوضعية، فكفى بهذه في ثبوت الرِّدَّة لِمَن أتى بها، فكيف إذا حارب لأجلها بالحديد والنار؟! وإذا زدنا «الموالاتة» المكفَّرة المُغلَّظة فما ترك منها دهليزًا إلا ودخله، فالزَّنْدِيق ما ترك لأصلٍ للإسلام إلا ونقضه؛ فما تنفع حينها قوله «أمير المؤمنين»؛ فهذه قيلت لأمراء الزنادقة، الذين أَجْتَمَعَت الأُمَّة على زندقتهُم وكفرهم وردَّتهم المُغلَّظة، «العبيدية» الباطنية. ففي علمي ما يُحاك للأُمَّة من خبال، وطينة الوبال - من قبل واليوم - إلا من قصوره، فكيف يُقدَّس نفسه، وعمله زندقه؟!

فحقيقة التَّقْدِيس ما جاء في الأثر النَّفِيس؛ لما كتب أبو الدرداء لسلمان الفارسي - رضي الله عنهما - يقول له ما لفظه: «أَنْ هَلَمْ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ سَلَامَان: إِنَّ الْأَرْضَ لَا تُقَدَّسُ أَحَدًا، وَإِنَّمَا يُقَدَّسُ الْإِنْسَانُ عَمَلُهُ.» [الموطأ رقم ١٥٢٤ «باب: جامع القضاء وكرهيته»].

فما هو العمل الذي قام به حتَّى يُقَدَّسَ هذا الزنديق؟! كيف وهو من زمرة الذين قال فيهم النبي ﷺ: «شُرْكَمُ مِنْ لَا يُرْجَى خَيْرُهُ وَلَا يُؤْمَنُ شَرُّهُ» [مسند أحمد ٣٧٨/٢]. وهؤلاء هم الحُكَّام بالقانون الوضعي لَا يُرْجَى خَيْرُهُمْ أَلَبَتَ. كيف وشُرُّهم مستطير؟!

فالكفر البواح، والشرك الصُّراح، من أوَّل دخولٍ إلى دياره يواجهك، فعلى المسلمين في تلك الدِّيار، أَنْ ينهضوا له بما تيسر، ويعتبروا بما سَطَرَ - من جيرانهم «الجزائريين» و«التُّونسيين» - ، وليعلموا أَنَّ رفع الدُّل في المقارعة، وتسليطه في المصانعة؛ يشهد

لذلك الحديث .

يقول عليه الصلاة والسلام : «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد في سبيل الله، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم.» [السلسلة الصحيحة رقم ١١].

فالحديث فيه السبب مستقلاً بالسببية، ولو لم يكن التبائع بالعينة، والأخذ بأذناب البقر، والرضى بالزرع، فلما رتب النبي ﷺ «الوصف» الذي هو «الذل» - نعوذ بالله منه - ، بعد «الحكم» والذي هو «ترك الجهاد في سبيل الله»؛ دلّ على أنه علة له، ثم جعل السبب مستقلاً بسببه؛ في رفع ذلك الهوان، ألا وهو مراجعة الدين.

فتبين - من المحقق - ، أن العلة الواجبة - التي أنحصرت في الرجوع إلى الدين؛ والتي إن وجدت علمنا أن الناس راجعوا دينهم - ، هي الجهاد في سبيل الله.

ومن لا يدفعه هذا الوازع الإيماني إلى القيام بأوجب الواجب بعد الإيمان بالله فنقول له:

مَنْ يَهْنُ يَسْرُلِ الْهَوَانُ عَلَيْهِ مَا لِيُجْزِيَ بِمَيِّتٍ إِيَالَهُمْ

السؤال الرابع:

يقول السائل: «ما هو حكم لبس «البنطال» و«القميص» للرجال «وربطة» العنق؟» .

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسن - عفا الله عنه - : الهدي الظاهر، من صحة هدي الباطن، والتشبه قد يحملك على التدرج في التشبه في

الأُمُور الأُخْرَى؛ التي تُضْعَفُ العَقِيْدَةُ أو تُنْقَضُهَا، والشبه يورث الأُنْسَ والقرب بمن تشبَّه به، وما ذكرته من الألبسة ليست من ألبسة المسلمين في شيءٍ، وإنما هو لباس الكُفَّار، وإذا لبست ذلك أحسست أنك قريبٌ منهم، وأنت لا تشعر، وطالما أنك قلَّدتهم - وإن أبعدت منهم -، علموا ضُعفك الباطني، ولولا ذلك الضَّعف ما لبست تلك العُقْدَةَ.

فالمخالفة الظَّاهِرة، تورث المفاصلة، وتؤمِّنك من المِوَالاة والمداهنة القبيحة، فصون الدِّين، والتَّميِز عن الكافرين من أوجب الواجب، وعليك أن تتمعَّن في قوله ﷺ: «مَنْ تشبه بقومٍ فهو منهم - وفي لفظٍ - ليس مِنَّا مَنْ تشبه بغيرنا» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٠٣١].

ولولا ذا الذي أقوله لك، ما حمل «مصطفى أتاتوك» الكافر المرتد الزنديق، بأن يفرض على شعبه عدم لبس «العمامة» و«القلنسوة»، وألزمهم لباس قلنسوة الكُفَّار التي تسمَّى «البرنيطة»، لأنه علم - وهو مرتد - أنَّ الهدى الظَّاهر، هو عمدة الباطن، فأراد أن يردَّهم عن دينهم بقطع هذه الظَّواهر، ولولا ذا الذي أقوله لك، ما حمل الحاكم بالقانون الوضعي المرتد لمحاربة الحجاب والنقاب واللحية وغيرها من المظاهر الإسلامية الواجبة.

السُّؤال الخامس:

يقول السَّائل: «ما حكم أسْتِهْدَاف مشايخ «المرجئة» المعاصرين الذي ساهموا في إنزال المجاهدين من الجبال تحت قانون الوئام المدني والمصالحة؟».

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : مَنْ أَسْتَهْدَفَ هَؤُلَاءَ بِالْقَتْلِ، فَتِلْكَ هِيَ الْخَارِجِيَّةُ الْقَحَّةُ بَعَيْنُهَا - قَطَعَ اللَّهُ دَابِرَهَا - ، لِأَنَّ مَسَاهِمَةَ هَؤُلَاءِ نَابِغَةٌ مِنْ مَعْتَقِدِهِمُ الْبِدْعِي «الْإِرْجَائِي» «الْجَهْمِي»؛ لِتَصَوُّرِهِمُ الْعَقْدِي الْخَاطِئُ؛ أَنَّ الْحَاكِمَ بِالْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ، مَازَالَ عَلَى إِسْلَامِهِ مَا لَمْ يَسْتَحِلْ لَفْظًا، فَهُوَ عِنْدَهُمْ «وَلِي أَمْرٍ» وَجِبَ طَاعَتُهُ وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ بَدْعَةٌ صُلْعَاءٌ؛ لِسَابِرِيَّةٍ مَعْتَقِدِهِمْ.

فَالْدِمَاءُ مُحَرَّمَةٌ وَمَعْصُومَةٌ وَلَا تَسْفِكُ إِلَّا بِبِرْهَانٍ أَوْضَحَ مِنَ الشَّمْسِ. كَيْفَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لَا زَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فَسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا» [البخاري رقم ٦٨٦٢].

وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَحْدُثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا سَفَكَ الدَّمَ الْحَرَامَ بِغَيْرِ حُلَّةٍ». [البخاري رقم ٦٨٦٣].

نَعَمْ! إِذَا كَانَ الْكَافِرُ أَصْلِيًّا وَجَاسًّا وَقَامَ هَؤُلَاءِ «الْمَرْجِئَةُ» الْمُبْتَدِعَةُ بِإِقْنَاعِ الْمَجَاهِدِينَ بِالنَّزُولِ وَالْكَفِّ عَنْ دَفْعِ صَائِلِهِ يَكْفُرُونَ عَيْنًا، بِسَبَبِ مَا جَاءَ صَحِيحًا يَقِينًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمَوَالَاةِ الْمَكْفُورَةِ.

رَوَى أَبُو بَكْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْزِلُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي بِغَائِطٍ يَسْمُونَهُ «الْبَصْرَةَ»؛ عِنْدَ نَهْرٍ يُقَالُ لَهُ: «دَجْلَةٌ»، يَكُونُ عَلَيْهِ جَسْرٌ؛ يَكْثُرُ أَهْلُهَا، وَتَكُونُ مِنْ أَمْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ - قَالَ أَبُو نُحَيْلٍ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو: - وَتَكُونُ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ - ؛ فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ جَاءَ «بَنُو قَنْطُورَاءَ»؛ عَرَاضُ الْوُجُوهِ، صَغَارُ الْأَعْيُنِ؛ حَتَّى يَنْزِلُوا عَلَى شَطِّ النَّهْرِ، فَيَتَفَرَّقُ أَهْلُهَا ثَلَاثَ فُرُقٍ: فَرَقَةٌ يَأْخُذُونَ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَالْبَرِيَّةِ؛

وهلكوا، وفرقة يأخذون لأنفسهم؛ وكفروا، وفرقة يجعلون ذراريهم خلف ظهورهم ويقاتلونهم؛ وهم الشهداء» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٣٠٦].

فهلك الذي أعرض عن القتال وهرب منه طلباً لخلاص نفسه وماشيته، ونأى بنفسه عن العدو يهيم في البوادي كما تهيم السباع؛ وكفر الذي «دار» و«داهن»، فقله ﷺ: «يأخذون لأنفسهم» يظهر أنهم أخذوا الأمان لما ألقوا السلم «مدارة» و«مداهنة» وتركوا الجهاد لحماية دنياهم وذلك سبب كفرهم، وسعد القسم الثالث - الأتقياء الشهداء - فتدبر الحديث؛ وإن تأول بعض العلماء الحديث في حادثة «التر»، فلا يمنع من دخول سواها في الخبر؛ ما الحال أستم.

والذين تُسبب في إنزالهم سمعوا لأولئك «المرجئة» لظنهم الكاذب، أو هواهم الغالب، أو قد يكونون رأوا التجاوزات الفردية أثرت فيهم، وضعفوا في تغييرها، فعلى القائمين على ذلك الجهاد أن يراجعوا السبب المُسبب لذلك، فالمراجعة والنقد الذاتي محمود مشكور، وسلفي مبرور.

ثم إياك! إياك! أن تُكفر هؤلاء بسبب نزولهم، فليس لك في ذلك كُوة تأويل؛ طالما أن الحاكم بالقانون الوضعي اختلف في تكفيره - لكفره الطاريء وليس الأصلي - ؛ فكفرته «قح أهل السنة» - لصونها المعتمد - ، وأبقته أهل السنة من حيث «الجملة» - المرجئة المبتدعة - مسلماً؛ لسابرية معتقدها التابع لتصورها الخاطيء لدعامة الدين - أعني: «مسألة الإيمان» - ؛ والنظرة القاصرة في المكفر - أنه لا يُكفر

إلا بالاستحلال اللفظي، وهذه سمجة عند الأتقياء، وسفسطة عند العقلاء.

فإذا كان هذا من الكفر المختلف فيه بينا وبينهم - لفساد مُعتقدهم في مسألة الإيمان - بأنه لا يوجد عمل مكفّر بذاته دون النظر إلى الاعتقاد إلا بالاستحلال اللفظي - ، والمكفّر الطارىء المُستشكل عندهم - الظاهر عندنا - ، فينبغي التوسع في التّكفير للأتباع، والكلّ حسب حاله في ذلك الاتباع - بما يُظهر لنا من أتباعه؛ من دلالة قولٍ أو دلالة فعلٍ - .

السُّؤال السادس:

يقول السّائل: «فضيلة الشّيخ «أبو عُزير» هل يجوز للفلسطينيين أن يعملوا كعمال في «إسرائيل» وهل يجوز للفلسطينيين وخاصة أهل «غزة» شراء المواد الغذائية «الإسرائيلية» مع العلم بأن هناك مواد مماثلة في «غزة» ولكن بجودة أقل فمصانع «غزة» معروفة بالغش لأنها قادرة على تقديم منتج يوازي المنتج «الإسرائيلي» من حيث الجودة إن لم يتفوق عليه ولكنهم ما إن يفتحون مصانعهم وتمشي بضاعتهم ويصبح لها رواج في الأسواق حتّى يغشونها ويتغير طعمها كلياً».

يقول أبو عُزير عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : قبل أن أجيبك على قولك، عليّ أن أعيب سؤالك - لقولك «إسرائيل» - ؛ فهذا الباطل الشائع، إن لم يُرد من طرف ذوي البصائر، وأصحاب المُعتقد الظاهر يكون بعد فترة كالأصل، ويصعب تقويضه؛ فلقد تطرّقنا لهذا الإسم في

كتابنا الكبير، المُسَطَّر بتحرير، فلنذكره لك إمعاناً في الفهم.
يقول أبو عُزَيْر عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - ما لفظه: «والباطل إذا رُدَّ بكثرة على الألسنة، ولا يجد من يبطله ويردّه يصبح بعد فترة سائغاً، لأنَّ القلوب تألف ما يردّد بكثرة، وهنا تكمن الخطورة، ومن هنا تعلم سرّ بعض الإذاعات التي تدعو إلى حرية التعبير؛ وتبني «الرأي والرأي الآخر» بزعمها، تسهّل بجهلها أو بقصدها ذلك؛ أن تصف الدّولة اللَّقيطة - اليهودية المزعومة - بـ«إسرائيل»، كأن تقول: فعلت إسرائيل، قتلت إسرائيل، حطّمت إسرائيل، وهلمّ جرّاً؛ لتصبح بعد فترة هذه الدّولة اللَّقيطة - سائغة - ، وكأنّ الدّولة لها أصل، وإنما أعتدت على غيرها فقط.

فالخطورة تكمن في ترديد الشائعات لتصبح بعد فترة سائغات، فعلى كل من أوتي شيئاً من الفهم، أن يكشف هذا التلبيس ولا يداهن، وليعلم أنّ الرّد على المخالف من أصول الإسلام، وإلّا أهلك الأنام، فهذه وظيفة جهادية، علّمها إقامة التوحيد، وإزالة الشّرك والنّديد، والنّد سواء كان قبراً، أو حجارةً، أو شجرةً، أو قانوناً وضعياً» [الإفراك ١/ ١٤١، ١٤٢].

فإن قلت - بعد ذلك - : كيف وقد نعتهم الله - تعالى - في كتابه بـ«بني إسرائيل»؟!

قلنا: ذلك حق ولا بدّ له من فتق؛ لأنّ ذاك الذكر الذي جاء في الكتاب العزيز - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - ، كان تذكيراً لهم للنعمة قبل أن تحلّ عليهم النعمة، فاللفظ جاء مُذكراً

وَمُسْتَنْكَرًا وَمُسْتَفْهَمًا وَمُقَرَّرًا وَمُؤَبَّخًا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَبْنَئِ إِسْرَءِيلُ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَارْهَبُونِ﴾ [٤٠] [النِّعَمَةُ]. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَبْنَئِ إِسْرَءِيلُ قَدْ أَبْخَيْتُكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَعَدَنُكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلَوى (٨٠)﴾ [طَلَّة]. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنَئِ إِسْرَءِيلُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [٦] [الْفَتَنَةُ].

ثمَّ وجدنا أنَّ اللفظ السُّنِّيَّ المحمديَّ جاء مفصَّلاً ومُكتفياً بلفظ «يهود»، أو يا معشر «يهود»؛ الذي جاء في عدَّة أحاديث، منها حديث «عبدالله بن سلام» الذي رواه «البخاري» رَحِمَهُ اللهُ، فلا بدَّ من حمل هذا التَّفصيل والتَّفسير «السُّنِّي»، على اللفظ «القرآني»، فقد جاء يشرحه. كان هذا العارض من القول، لذكر الدَّولة اللقيطة المزعومة بـ«إسرائيل». أما قولك: «هل يجوز للفلسطينيين أن يعملوا كعمال في «إسرائيل»».

قلتُ: الكافر الأصلي الجاسّ خلال الدِّيار، لا يُعمل عنده ألبتة، وإنما يُسعى في سفك دمه وغنيمة ماله، قدم ومال وعرض هذا العدوِّ اللدود، الحاسد الحقوق، حلٌّ وبلٌّ من شرب العسل، وإنَّ اضطرَّ مَنْ في الدَّاخِل - كما أصطلح عليه -، أن يعمل عنده فلا يخلص له ألبتة، وإنما يسعى له في العنت، أو إحراق محصوله إن تيسَّر، والأخذ من ذلك المال ولو خلسة، فالمال ليس مال العدوِّ الجاس، والأرض ليست أرضه؛ وهذا ما كان يفعل بعض «الجزائريين» أثناء الجهاد المبارك،

كان إذا أَسْتَوَى المحصول حرقوه.

أما قولك: «وهل يجوز للفلسطينيين وخاصة أهل «غزة» شراء المواد الغذائية «الإسرائيلية» مع العلم بأن هناك مواد مماثلة في «غزة» ولكن بجودة أقل فمصانع «غزة» معروفة بالغش».

قلتُ: مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخر، لا يحق له الشراء من هؤلاء البتة، كيف والأرض ليست أرضه؟! والبطن يكفيه ما تيسر، والجودة لا تُشبعه ولا تُقنعه، ولا يملأ جوفه إلا التراب، فَمَنْ غَشَّ من المسلمين في محصوله، أبتلاه الله بحرمانه، لكن تقوية العدو لا تجوز لو بشرية ماء؛ إلا إذا كان الماء فيه سُمٌّ يقطع أمعائه فهذا لا حرج فيه بل محمود. والتَّقْوَى التي تُصَبِّرُكَ على شراء المغشوش، وتحجزك عن الشراء من العدو المدسوس، هي الموالاة والمعاداة التي يأتي منها الفرج.

فإن قلت: النبي ﷺ وصحابته الكرام اشتروا من عند اليهود وفيهم من اشتغل عندهم؟!

قلتُ: ذلك قبل الجلاء لأنهم كانوا أصحاب أرض، وهؤلاء أتوا جاسين من عدّة دول «أوروبية»، و«أمريكية» و«أفريقية»، فوجب بعد الإيمان بالله محاربتهم وعدم التصالح معهم في شيء، لأنَّ مَنْ أقرَّ لعدوّ كافر جاسٍ شبرٍ من الأرض كفر، فهذا قول أئمتنا وعلمائنا الأبرار.

يقول الإمام الجليل ابن حزم الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «لو أنَّ كافرًا مجاهدًا غلب على دار من دور الإسلام، وأقر المسلمين بها على حالهم، إلَّا أنه هو المالك لها، المنفرد بنفسه في ضبطها، وهو

معلن بدين غير الإسلام لكفر بالبقاء معه كل من عاونه، وأقام معه - وإن
أدَّعى أنه مسلم - . [المحلى ١٢/١٢٦].

فإن قلت: هذا تكفير بالجُملة!! قلت: لقد جاء بصحيح الجُملة،
ولقد ذكرنا ذلك - فيما سبق - ولا مانع من إعادته لك ههنا.
روى أبو بكرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ينزل ناسٌ من أمتي
بغائطٍ يسمونه «البصرة»؛ عند نهرٍ يقال له: «دجلة»، يكون عليه جسرٌ؛
يكثر أهلها، وتكون من أمصار المهاجرين - قال ابن يحيى: قال أبو
معمر: - وتكون من أمصار المسلمين - ؛ فإذا كان في آخر الزمان جاء
«بنو قنطوراء»؛ عراض الوجوه، صغار الأعين؛ حتَّى ينزلوا على شَطِّ
النهر، فيتفرَّق أهلها ثلاث فرق: فرقةٌ يأخذون أذناب البقر والبرية؛
وهلكوا، وفرقةٌ يأخذون لأنفسهم؛ وكفروا، وفرقةٌ يجعلون ذراريهم
خلف ظهورهم ويقاتلونهم؛ وهم الشهداء» [صحيح سنن أبي داود رقم
٤٣٠٦]. فتدبر الحديث، إن كنت صاحب نظرٍ وبحثٍ حثيثٍ.

السُّؤال السَّابع:

يقول السَّائل: «هل المباهلة في المنتديات لأشخاص يكتبون
بأسماء مستعارة تصح؟ أم هي من اللغو؟ ما هي شروط صحة المباهلة؟
أعرف أخ سني موحد صاحب عقيدة صافية ووالدته رافضية وأبوه غير
ملتزم ولا يقيم لدين الله وزناً وتقدّم رافضي وفوق ذلك تارك للصلاة
لخطبة أخته التي تصلي فوافق والداه وإخوته على هذا «الرافضي»
وعقدوا الزواج!! وقد أنكر عليهم وحذّرهم مرارًا وتكرارًا وأعلن أنه

بريء من هذا الزواج وأنه باطل لا يصح ولكنهم أصرّوا على رأيهم ونفذوا ما يريدونه والأخ الآن في كرب شديد ويريد أن يسأل عن موقفه مما يحصل وماذا يفعل وكيف يتصرف؟ وكيف تكون علاقته من هذا الرفض؟

هل جنود الطواغيت في بلادنا كفار عيّن؟ وهل يختلف الحكم من بلاد إلى أخرى؟

هل يجوز لنا أن نصف سدنة الطاغوت وكهنته بأعداء الله كقولنا عدو الله «المدخلي» أو عدو الله «الحلي» أو عدو الله «الفوزان»؟ وهل لمثل هؤلاء غيبة؟

هل يجوز لمن يسكن في بلاد الكفر أن يحلق لحيته إذا شعر أنّ هناك من يترصد به ويراقبه علماً أن هذا الأخ يسكن في مكان لا يوجد به مُلتحي واحد وشكله باللحية ملفت للنظر وهذا الأخ له دور في الإعلام الجهادي وإذا أنكشف أمره سيتم سجنه أو تسليمه لطواغيت بلاده؟.

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : أعلم - يركّك الله - أنّ المباهلة دينٌ ، وعقدٌ من عقده المتين ، شرعها المولى - سبحانه - لإحقاق الحق وإبطال الباطل ودمغه ، فهي سنّة الأولين مع المنحرفين المصريين ؛ ولو فيما دون أصل الدين ، والصادق ليس أحبّ إليه من ظهور صدقه ، ولا يوجد أحسن من ذلك مع المعاند المبطل . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [الأنبياء : ١٨] . والمباهلة من جملة أسلحة الإدماغ ، وعلى الكاذب فيها أن ينتظر

جواب الجزاء وهو: ﴿وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ [١٨] [الانبیاء].

فهی دعاء بإنزال اللعنة علی الکاذب المصر من المتلاعنین، والبهلة: اللعنة، والمباهلة: الملاعنة، وأشرطنا الإصرار، لأن صاحبها قامت علیه الحجة وتوضحت له المحجة لكن عاند للإصرار، فوجب قطع الصر منبع الشر، لأن النبی ﷺ طلب ذلك من نصاری «نجران»، بعد ما أصرّوا علی العتوّ والشنآن.

روی صلة بن زفر عن حذيفة قال: «جاء العاقب والسید صاحباً «نجران» إلی رسول الله ﷺ يريدان أن يُلاعناه. قال: فقال أحدهما لصاحبه: لا تفعل، فوالله لئن كان نبياً فلاعنا لا نفلح نحن ولا عقبنا من بعدنا. قالاً: إنا نعطيك ما سألتنا، وأبعث معنا رجلاً أميناً، ولا تبعث معنا إلا أميناً. فقال: لأبعثن معكم رجلاً أميناً حق أمين. فأستشرف له أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: قم يا أبا عبيدة بن الجراح. فلما قام قال رسول الله ﷺ: هذا أمين هذه الأمة. [البخاري رقم ٤٣٨٠].

فالمباهلة سلاح مشروع، وليست خاصة بالنبي ﷺ فقط، بل هي له ولأئمة، لأن دليل الخصوصية ليس وارداً فيها.

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «وفي قصة أهل «نجران» من الفوائد، أن إقرار الكافر بالنبوة لا يدخله الإسلام حتى يلتزم أحكام الإسلام. وفيها جواز مجادلة أهل الكتاب، وقد تجب إذا تعينت مصلحته. وفيها مشروعية مباهلة المخالف إذا أصر بعد ظهور الحجة، وقد دعا «أبن عباس» إلی ذلك ثم «الأوزاعي»، ووقع ذلك لجماعة من العلماء. ومما عرف بالتجربة أن من باهل وكان مُبطلاً

لا تمضي عليه سنة من يوم المباهلة. ووقع لي ذلك مع شخص كان يتعصب لبعض «الملاحدة» فلم يقم بعدها غير شهرين.» [فتح الباري ١١٩/٨ تحت «قصة أهل نجران»].

وقبل إتمام المأمول، نأتي بعارض من القول، فيه حجة دامغة، وفائدة لامعة؛ في معتقد الحافظ «أبن حجر» رَحِمَهُ اللهُ؛ أَنَّ ما أعتقده في «مسألة الإيمان» بقوله - لا كفر إلا كفر «الحجود» أو «التكذيب»، وليس من الأعمال ما يكون تركه كفرًا إلا بعد الاستحلال اللفظي - لا ينضبط له، وما بُني على الإشكال، لا يقوم له صحيح الاستدلال؛ لقوله في التعليق على القصة - وذلك يُهدم ما ألتزمه في «مسألة الإيمان» - بقوله: «أَنَّ إقرار الكافر بالنبوة لا يدخله الإسلام حتَّى يلتزم أحكام الإسلام»، وأحكام الإسلام أعمال ظاهرة ملازمة لعمل القلب لا تنفك عنه ألبتة. فأين المفر؟! فلنعد للاستدلال، بعدما وضحنا هذا الإشكال.

ويشترط في المباهلة إخلاص النية لله - تعالى -، والعلم بالإصرار للإضرار، والتَّقوى وصالح الحال، وَأَنَّ الحجة مع المحجة توضّحت للمخالف المصّر، وأن تكون في الحماية لأصل الدين؛ فهو النعمة الكبرى التي تستوجب دخول المباهلة لأجله، ولا تكون مع الزنادقة ألبتة؛ كالرافضة الباطنية وغيرهم، فهؤلاء يبطنون الكفر المحض، ويظهرون الرفض، فيُستعمل في حقهم المجالدة والضرب للرقاب عند كل باب، ولا أن تأخذنا فيهم رحمة أو رأفة.

والمباهلة في المنتديات، تفتقر للشروط المذكورة، بل هي من المعيبات، إلا إذا كانت متلفزة بظهور الشخصين، وإلا مَنْ يكتب خلف

لوحة المفاتيح، فهو إما مجهول الحال والعين، وقد يكون زنديقًا، أو جاسوسًا، أو فاسقًا، أو غير ذلك، فالمباهلة دين ولا تُستعمل إلا في بابه وبشروطها.

أما قولك: «أعرف أخ سني موحد صاحب عقيدة صافية ووالدته رافضية وأبوه غير ملتزم ولا يقيم لدين الله وزناً وتقدّم رافضي وفوق ذلك تارك للصلاة لخطبة أخته التي تصلي فوافق والداه وإخوته على هذا «الرافضي» وعقدوا الزواج!! وقد أنكر عليهم وحذّرهم مرارًا وتكرارًا وأعلن أنه بريء من هذا الزواج وأنه باطل لا يصح ولكنهم أصرّوا على رأيهم ونفذوا ما يريدونه والأخ الآن في كرب شديد ويريد أن يسأل عن موقفه مما يحصل وماذا يفعل وكيف يتصرف؟ وكيف تكون علاقته من هذا الرافضي؟».

قلت: تكون علاقته معه ما طالبه به الدين أتجاه «الزنادقة» أهل الرفض والكفر المحض، كيف و«اليهود» و«النصارى» أخف من كفره؟!.

وأما قولك: «هل جنود الطواغيت في بلادنا كفار عينا؟ وهل يختلف الحكم من بلاد إلى أخرى؟».

قلت: الذين خرجوا وقتلوا هؤلاء الطواغيت؛ لم طراً عليهم من الكفر الظاهر عند «قح أهل السنة»، والمستشكل عند «المرجئة» المبتدعة، فلو كان الكفر أصلياً لكفر كل جندي تحتهم، لأنّ تكفير الكافر الأصلي، ومقاتلته إذا جاسّ خلال الديار، من أصل الدين المعلوم بالاضطرار، بل صبيان الكتّاب لا يجهلون ذلك.

وطالما أن هؤلاء الجنود ليس حالهم ذلك - بسبب بدعة الإرجاء والاشتباه الذي يلقيه مشايخ السوء - ، فلا يكفرون جملة، لكن يقاتلون، وقد يكون منهم من كفره ظهر للعيان، فالتكفير يصبح في هذا الموطن يلحق كل من علم حاله، لكن قتالهم ليس عليه غبار؛ طالما أنهم وقفوا حجر عثر في وجه إقامة الشريعة.

وأما قولك: «هل يجوز لنا أن نصف سدة الطاغوت وكهنته بأعداء الله كقولنا عدو الله «المدخلي» أو عدو الله «الحلبي» أو عدو الله «الفوزان»؟ وهل لمثل هؤلاء غيبة؟».

قلت: يقول المولى - سبحانه وتعالى - : ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلّٰهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

فالمؤمن الموحد، الكافر بكل ند، لا يخرج - في الحب والبغض، أو الفرح والتّرح، أو الموافقة والمخالفة - عن ما أمر به المولى - سبحانه - ، فهو يدور كيفما دار الشرع، فإذا كان حبك وبغضك غير موافق لحب الله ورسوله، فهذا نوع من التّقديم بين يدي الله ورسوله، الهوى عنوانه الأبرز، والعداوة لله - من حيث إطلاقها - ، لا تُطلق إلى على الكفار والزنادقة المحاربين، وما ذكرت من المشايخ كل منهما مبغض للكفار، والزنادقة الأصليين - الذين توضّحت زندقته - ، لكن يختلفون معنا فيمن نزندقهم من الحكام بالقوانين الوضعية، والسبب بدعتهم «الجهمية الإرجائية»، فلا نعتدي، وبالسلف نقتدي، فيكفي

بوسمهم بالبدعة «الإرجائية»، وبغضهم الشُّني وليس العاطفي، وأن نسميهم خدم السلطان، وأنهم على خطرٍ عظيمٍ فيه دينهم. ويُقاطعون ويُهجرون، ولا تذكر محاسنهم ألبتة، كيف وهم يضللون الدهماء، ويهونون من الدماء المعصومة.

وأما قولك «هل يجوز لمن يسكن في بلاد الكفر أن يحلق لحيته إذا شعر أنَّ هناك من يترصد به ويراقبه علمًا أن هذا الأخ يسكن في مكان لا يوجد به مُلتحي واحد وشكله باللحية ملفت للنظر وهذا الأخ له دور في الإعلام الجهادي وإذا أنكشف أمره سيتم سجنه أو تسليمه لطواغيت بلاده؟».

قلتُ: هذا لا أقول فيه بالمنع أو الجواز، وإنما السائل يخبر من نفسه، ويُقدِّر حالته، ويعرف أنَّ الاضطرار، أجازه الغفَّار - سبحانه -، وجعل لذلك أحكامًا، تُراع أثناء الإقدام على المحرَّم شرعًا، والناس تختلف - في جلب المحبوب ودفع المكروه - بحسب القوَّة والقدرة، فإنَّ المولى - سبحانه - لا يكلف النَّفس إلَّا بما تسعه، فقد قال: ﴿فَأَنْقُؤْا

اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّحَاثُّ: ٦].

السُّوَالُ الثَّامِنُ:

يقول السائل: «قرأنا على صفحات الشبكة العنكبوتية (براءة لكم) من «د. أبو رحيم»، فهل هذه البراءة صحيحة؟ وما هي طبيعة العلاقة بينكم وبين الدكتور «أبو رحيم»؟

لا شكَّ أن الانقسام بين التيارات السلفية الواحدة قد طال جميع

الإخوة بحيث أصبح كثير من الإخوة في حيرة من أمرهم، فهذا يطعن في ذاك، وذاك يطعن في ثالث وهكذا من قبل الإخوة الذين ينتسبون للجهاد، فما هي نصيحتكم لهؤلاء الإخوة؟ وكيف نستطيع العمل معًا كأخوة سلفية نحب الجهاد لنصل إلى المبتغى، مع ملاحظة أن كثيرًا ممن ينتسبون لهذه الدعوة المباركة قد ثبت لنا أن لهم حظوظا دنيوية سواء الشهرة أو غيرها، فأرجو أن تشفوا غليلنا في هذا الأمر، بارك الله فيكم.

هل هناك من مشروع دعوي جهادي يمكن رسمه للإخوة بحيث تلتقي القلوب على قلب رجل واحد للوصول إلى إقامة حكم الله في الأرض؟ وما هو تقييمكم للحركات «السلفية الجهادية» العاملة على الساحة الآن؟ وكذلك تقييمكم للجهاد القائم في بعض الأراضي كـ«أفغانستان» و«العراق»؟

وتفريعًا على هذا: ما هي الأسس التي يجب أن تكون حاضرة عند الشباب المجاهد لأستلام الأمور لو حصل شيء في بعض البلاد كما حدث في «تونس»؟ بمعنى أن الشعب قد أطاح بطاغية «تونس»، ولكن لا يوجد من يستلم القيادة من الشباب المجاهد، فكأن الأمر سيبقى على ما هو ولن يتغير بغياب «أبن علي»، وسيأتي «أبن علي» آخر! فلا بد من تحضيرات لهذا الأمر، فما رأيكم بارك الله فيكم.

يقول أبو عَزِيز عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : أعلم - يركاك الله - أنَّ النعمة مقدَّرة ومحسومة، والسعي في إزالتها - ممَّنْ مُنحت له - بدعة مذمومة، وشرٌّ حاقِد، وأعتراضٌ حاسد، مآله الاعتراض على

حكمة الله البالغة، وأفعاله الدالة على الوحدانية الناطقة. فالمعطي قد قَسَمَ الأعمال - بين عباده - كما قَسَمَ الآجال والأرزاق، وما صلح لهذا لا يصلح للآخر؛ للحكمة المخفية، التي أَسْتَأْثِرَ بها وحده.

فإذا حسد الإنسان صاحبة نعمة، فلا يستطيع فعل شيء إلا برجوع عليه الحسرة والنقمة، وهذه مَخْلَخَاتِ التَّوْحِيدِ، قد كفر بها «إبليس» العنيد، وكفرت بها «اليهود»، فجعلتهم دائماً في صدود؛ لما تَوَضَّحَ من أصل وأفهم من فصل، والحاسد لك على نعمة، مهما تواضعت له وقدَّمت له من خدمة وحكمة، لا يُنْزِعَ عن ذلك، لبقاء سبب العداوة فيك، وأنت ليس صاحبها وإنما مُنْحَتِهَا، فحزنه إذا ذُكِرَتْ لك فضيلة، وفرحته إذا أُتُّهْمَتْ برذيلة، يسعى ليل نهار، للوقعة بك في التَّبار، على نعم مُنَحَتْ لك من الواحد الغفَّار.

فهو يعترض ويمرض، ويسعى ويكدّ، بذلك العند، على مَنْ؟! على ربّ الأرباب، فكيف بذلك إذا كان المعترض المريض، والحاسد الحاقد، يدّعي حوز الدكّرة للعقيدة؟! اللَّهُمَّ غُفِّراً.

فقصتي مع هذا الرجل قصة طويلة، تحتاج إلى تحريرة، فلا مانع من ذكرٍ لك، ما سَعَقَكَ، والقصة بتفصيلها يعلمها الأخ الجليل، والصَّاحِبُ فِي سِوَاءِ السَّبِيلِ، المَحْدِّثُ النَّاقِدُ - وفي ما أَسْتَشِرُّ له مَنْ لبس لبوس الحديث - زاهد، أبن عمّ، وأنيس عند الغم. الشيخ الفاضل «أبو صُهيْب خَالِد بن مُحَمَّد الحَايِك الحُسَيْنِي»، والوالد العلامة الفهَام، والصَّاحِبُ بِالْأَنْسِ بِالْكَلام؛ الَّذِي يَثْنِي وَيُحِبُّ بِالْغَيْبِ، وَيَسْتَرِ الْعَيْبَ، «مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم شَقْرَة» - حَفَظَهُمَا اللَّهُ - .

فلقد أنتدبت بالدفاع عن هذا الرجل الحاسد - صاحب البراءة التي فيه - ، لما أدخله «علي حليبي الجهمي» القمقم، وكان له كشوة في الحلقم، وتواضعت له، لكن لما كان الرجل لم يتربّ قبل أن يتعلم ما علم حقيقة تواضعي، فظنّ بنفسه، وكنت دائماً أذكر ما يصنع للوالد، فيوصيني بالكتم وعدم إبدائه، فزاد الرجل في غيّه، وأدعى دعوى ليس لها فحوى؛ أنه هو الذي أشار عليّ بـ «مسألة الإيمان»، ووجهني فيها، وزاد أنني تتلمذت عليه، إلى غير ذلك من دعاوى الباطلة قطعاً. حتّى جاء يوم «الكاشف» الذي كشف الخبايا، وفضح من كان مختبئاً في الزوايا.

فلما طلب مني الأخ الفاضل، بأن أردّ عليّ «علي حليبي» الجهمي، قلت للأخ الفاضل: أذهب أولاً عند «أبي رحيم» وأسأله الرّد عليه - وإني أعلم أنه لن يرّد عليه؛ لزجوة البضاعة في دفع الشبهات، والخشية الكبيرة لـ «علي حليبي» الجهمي - ؛ مع أنّ «الرّد البرهاني»، لم يترك صاحبه فيه نبز شين إلا ووسمه به، فرفض وأنتدبت لذلك.

فما كان بي إلا أنني لم أذكره بلفظ «الدكتور»، فنفخ ودجه وهزّ بطنه، وأصبح في الباطل يصول ويدور، فما كان منه إلا أن حمل «الهاتف»، وتكلّم مع الأخ الفاضل يقول له: أنظر كيف يصف «شقرة» بـ «الوالد» و«المربي» و«العلامة»، ولا يقول لي دكتور؟!!

وأنظر كيف يصفونه بالعلامة؟! فحملة ذلك الخبّ والحسد، بأن يُشنّ عليّ حملة على شبكة «أنا المسلم»؛ على حذفي فقط لكلمة «الدكتور»، ما لم يشته الذي جهّمته.

فمن حينها أصبح أسمى يؤرقه، وآخر ذلك، حذفهم - من المنتدى
«أنا المسلم» الذي تحقّق لي فيما بعد أنه أحد مشرفيه - ، أن يحذفوا
إشهار «لقاء شبكة التّحدي».

فالبراءة أصلية، وإنني عازم - إن سنحت الفرصة وطال العمر
- أن أذكر قصتي معه مطولاً؛ في «الطبعة الثّانية» لـ «مسألة الإيمان
في كفتي الميزان»، وحذف كلّ ذكرٍ ومحمّدٍ له، وقدوتي في ذلك
الإمام «مسلم» رَحِمَهُ اللهُ مع ما وقع له من «محمد بن يحيى الذهلي» رَحِمَهُ اللهُ،
إلا أنّ مسلماً كان تتلمذ عليه، وأنا لا أعرف صورته ولا رأيت عينيه،
لكن يكون ذلك إلّا إذا أنجزت ما هو مهم للأمة. فالانتصار لحقي،
آخر الشيء عندي، وهذه ترييتي وخليقي، وأسأله المزيد. فهذه نبذة لما
طلبت من سؤالك.

أما قولك: «لا شك أن الانقسام بين التيارات السلفية الواحدة قد
طال جميع الإخوة بحيث أصبح كثير من الإخوة في حيرة من أمرهم،
فهذا يطعن في ذاك، وذاك يطعن في ثالث وهكذا من قبل الإخوة الذين
ينتسبون للجهاد، فما هي نصيحتكم لهؤلاء الإخوة؟ وكيف نستطيع
العمل معاً كأخوة سلفية نحب الجهاد لنصل إلى المبتغى، مع ملاحظة
أن كثيراً ممن ينتسبون لهذه الدعوة المباركة قد ثبت لنا أن لهم حظوظاً
دنيوية سواء الشهرة أو غيرها، فأرجو أن تشفوا غليلنا في هذا الأمر،
بارك الله فيكم.».

قلتُ: هذا هو البلاء بعينه، والدّاء العضال بوصفه، وتفرغ الجهود،
والخيانة للعهد، أن تُفرغ ساحة المعركة، بسبب تلك الصعلكة، ووضع

المطَبَّات، بما أُنحط والمعيبات، والذي ينتصر للنفس، إلا بسبب خلق الخس، فلو علم هؤلاء، أَنَّ أعمالهم مقسَّمة، وأرزاقهم مُحسمة، ما فعلوا ذلك، ولكن هي فقدان التربية، وصحيح التوعية، والنقد الذاتي، والاستنكاف عن النصيح الآتي.

فالذي يُرجى المطلوب، لا يكون أبدًا عدوًّا للمحبوب، فكيف ينাম مَنْ يريد نزع الوسام؟! ممَّن حمل الراية، يسعى في تحقيق تلك الغاية، والسَّعيد - في توحيدِه - لا يُلقي البال لِمَن حمل الراية؛ من قريب أو بعيد، وإنما الهَمُّ عنده، أن يصل طلبه به أو بغيره.

وَمَن سَعَى فِي إِسْعَادِ الْخَلْقِ، عَلَيْهِ أَنْ لَا يُوجَدَ مِمَّنْ حَمَلَ الْحَقَّ؛ يريد أن يُوصله، ولطريقه يُحسنه. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [التَّائِبَةُ ٢]. فهل علم مَنْ يطعن في أخيه على الدَّرب، وفي ذلك صلب، فقه الآية؟!!

فنصحي للإخوة، أن يتعدوا عن تلك الهوَّة، ولا يزيدوا في الشقاق، ولا يكون ذلك إلا من نفاق، وإن ادَّعى - مَنْ دخل هذا الدهليز - البعد عنه، وإلا فليقل لي الإخوة ما سبب فعلهم - في الواقعة في بعضهم البعض -؟! أليس ذلك بسبب فساد علمهم؟!!

أما قولك: «هل هناك من مشروع دعوي جهادي يمكن رسمه للإخوة بحيث تلتقي القلوب على قلب رجل واحد للوصول إلى إقامة حكم الله في الأرض؟ وما هو تقييمكم للحركات «السلفية الجهادية» العاملة على السَّاحة الآن؟ وكذلك تقييمكم للجهاد القائم في بعض

الأراضي كـ«أفغانستان» و«العراق»؟

وتفريعاً على هذا: ما هي الأسس التي يجب أن تكون حاضرة عند الشباب المجاهد لاستلام الأمور لو حصل شيء في بعض البلاد كما حدث في «تونس»؟

بمعنى أن الشعب قد أطاح بطاغية «تونس»، ولكن لا يوجد من يستلم القيادة من الشباب المجاهد، فكأن الأمر سيبقى على ما هو ولن يتغير بغياب «أبن علي»، وسيأتي «أبن علي» آخر! فلا بد من تحضيرات لهذا الأمر، فما رأيكم بارك الله فيكم.

قلت: المشروع الجهادي توقيفي، فمن ألزمه، وصل إلى نهمه، وهذا عليه الدلائل، وصحيح المسائل، والجهاد إذا كان الأمراء فيه علماء، فأبشر بفواح النصر، المُكحل للبصر، وهذه البشائر بدأت تفوح من تلك السفوح، توقظ الهمم، لمن يريد صعود السلم، فالجهاد لم يبق مثل زمانٍ مضى؛ الجهال يقودون، وبجهلهم يصلون، وهل ظهرت الدَّعوات الغالية فيه، إلا بسبب القيادة الجاهلة العاتية؟!

فالحمد لله على ضم تلك الجبهات «المشايع» و«العلماء»، و«الأتقياء» و«الأوفياء» لعلمهم ودينهم، ومما ينبغي على القائمين على الجهاد أن يعلموه، ولأصله يصونوه، أن المولى - سبحانه - من عليهم بتلك الفئة العالمة، والتي هي في كلِّ عملٍ أو قولٍ سالمة، أن المُبتغى قد تحقَّق، وبالحقِّ لصق، فلا يُزاحموهم على المناصب، ولا يكونون لهم نواصب؛ لما حباهم الله - تعالى - به من العلم، المُلبَّد بقريح الفهم. فهذا مبلغ نُصحي، ودلالة فُصحي، والله يقول الحق وهو

يهدي السَّيْلَ.

السُّوَالُ التَّاسِعُ:

يقول السَّائِلُ: «شيخنا الفاضل فصلوا لنا مسألة التَّجَنُّسِ بجنسية دولة كافرة أو مرتدة! هل يعتبر رَضًا بقوانينها أم أَنَّ الرضا بقوانينها من لوازم الجنسية ولا تعود لذاتها؟».

يقولُ أبو عُزَيْر عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : الجنسية ليست مكفَّرة بذاتها ولا بغيرها، فهي حالة حادثة مستجدة، بسبب تقسيم الدُّول، والموالاتة المكفَّرة لها دلائلها؛ بأنَّ يعود الضَّرر على الدِّين أو المسلمين، فمن سلم من هذا الناقض، فلا حرج عليه بالتَّجَنُّس، لأنَّ الجنسية لا تعني ألَبَتَ تغيير الدِّين، أو محاربة المسلمين، وإنما هي ورقة تحفظ لك الدخول والخروج من تلك الدَّولة، ولك حقوق فيها مثلك مثل مَنْ يقطنها. والله - تعالى - أعلم.

السُّوَالُ العَاشِرُ:

يقول السَّائِلُ: «ما هو تقييم الشيخ لدور المنتديات الجهادية وهل من كلمة لمتندِّي التحدي».

يقولُ أبو عُزَيْر عبد الإله الحَسَنِي - عفا الله عنه - : أدعو المنتديات أَنْ يلتزموا العلم، ويتلبَّدوا بصحيح الفهم، وأنَّ يتجنبوا من الكلام ما هو مُعَاب، في كُلِّ باب، وأنَّ يُجادلوا بالحسنى، ويتجنبوا الخُسنى، إلاَّ في بابها فهي مطلوبة محمودة، وأنَّ يتواصوا بالحقِّ، ويتواصوا بالصبر،

وَأَنْ يَتَنَافَسُوا فِي الْإِتْحَافِ، وَيَتَجَنَّبُوا الِاسْتِخْفَافَ - لِمَنْ أَجْهَدُ نَفْسَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَلَمْ يَصِلْهُ - ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَدْلُوهُ، وَإِلَى الْخَيْرِ يَشُدُّوهُ، وَأَنْ لَا يَحْقِرُوا مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَالرَّفَقَ مَا كَانَ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَمَا نُزِعَ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ، وَأَنْ يَتَأَدَّبُوا مَعَ الْمَخَالَفِ، بِمَا جَاءَ عَنِ السَّالِفِ.

أَمَّا عَنْ «شَبَكَةِ التَّحْدِي»، فَلَيْسَ لِي مِنْ قَوْلٍ إِلَّا أَنِّي أَدْعُو الْمَوْلَى - سَبْحَانَهُ - أَنْ يَجْعَلَهَا لِكُلِّ خَيْرٍ تُبْدِي، وَلِكُلِّ نَصِيحٍ تُصْغِي، سَوَاءَ جَاءَ مِنَ الْمُتَلَعَثِ، أَوْ صَاحِبِ الْبَلَاغَةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمَا عَلِمْتَ مِنْهَا إِلَّا الْخَيْرَ، وَصَحِيحَ السَّيْرِ، أَدَامَ اللَّهُ عَلَيَّ ذَلِكَ. آمِينَ! آمِينَ!

السُّؤَالُ الْحَادِي عَشَرَ:

يَقُولُ السَّائِلُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ شَيْخُنَا الْكَرِيمِ هَلْ إِذَا أَخَذَ مِنْكَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَمْوَالَكَ وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَرُدَّ تِلْكَ الْأَمْوَالُ إِلَّا بِالذَّهَابِ إِلَى الْمَحَاكِمِ الطَّاعُوتِيَةِ عَلَمًا أَنَّ نِصْفَ تِلْكَ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ مِلْكٌ لِأَحَدِ أَقَارِبِي وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّهَا إِلَيْهِ وَلَا يَوْجَدُ عِنْدِي مَالٌ إِلَّا ذَلِكَ الْمَالُ الضَّائِعُ، فَهَلْ يَعْتَبَرُ هَذَا الْعَمَلُ مِنَ التَّحَاكِمِ لِلطَّاعُوتِ بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ؟! كَيْفَ حَالُكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ دَائِمًا بِخَيْرٍ؟».

يَقُولُ أَبُو عَزِيزٍ عَبْدُ الْإِلَهِ الْحَسَنِيُّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - : وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

التَّحَاكِمُ الْمَكْفَرُ، هُوَ عِنْدَمَا يَكُونُ الشَّرْعُ حَاكِمًا فَتُعْرَضُ عَنْهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ خَبْثٍ بَاطِنِي. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا

إِلَى الظُّلُغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا
بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ
الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ [النِّسَاء].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ
مُّعْرِضُونَ﴾ ﴿٤٨﴾ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ
يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ
الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ
هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ [النُّور].

فإذا تدبّرت الآيات وجدت أنّ الحكم لا يلحق صاحبه؛ إلا بعد
وجود حاكمية الشرع ثمّ الإعراض عنه، أما في عدم وجوده فلا حرج
عليك، لأنّ أسترجاع الحقّ من الظالم، مطلوب محمود بذاته في أيّ
حالٍ.

أما قولك: «كيف حالك إن شاء الله دائماً بخير؟».
قلت: أحمد الله على ما أنعم، ومن الشر الذي عصم، وأسأله لي
ولك المزيد، مع العمر المديد؛ في الخير، والتزام صحيح السير.

السُّوَالُ الثَّانِي عَشَرَ:

يقول السّائل: «سؤال لأحد الإخوة يقول فيه: أريد أن أشتكي
أحدًا، وأنا أعلم أن القانون الذي سوف يحاكم به هو قانون وضعي،
لا يحكم بحكم الله، فهل تحاكمي إلى «الشرطة» يعتبر تحاكمًا إلى
الطاغوت؟ وجزاكم الله خيرًا».

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : هذا السؤال
الجواب عليه ما سبق.

السؤال الثالث عشر:

يقول السائل: «بعض الأخوة رأى أنكم أغلظتم القول في
«الفوزان» - شيخ التوحيد في هذا العصر!!! - فما هو ردكم وما هي
الأدلة التي تراها في هذه المسألة؟

بماذا تنصح الإخوة أعضاء المنتديات (وهم مجاهيل) فالبعض
منهم يقرأ بعض كتب «العقيدة» وينقل منها في موضوعات ليدلل بها
على أجهاده بكفر «فلان» من الدعاة المرقعين للطواغيت؟.

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : غلظتنا سلفية،
ولم نسلك فيها الطريقة الخلفية، فقد أعتمدها أئمة فطاحلة، وعلماء
جهابذة، فالتقريع بالمسطر، والتوبيخ بالمحرر، محمود والخير فيه
ممدود، وعلماء الموائد، وشيوخ المزاول، لا يندحر شرهم عن الشريعة،
إلا بتلك الطريقة، ومن أصر على أنه كان في ذلك الرد حزيمة، فليسط
العذر على طبعي بالجزائية. لكن في الخير، وليس في الشر.

أما قولك: «بماذا تنصح الإخوة أعضاء المنتديات (وهم
مجاهيل) فالبعض منهم يقرأ بعض كتب «العقيدة» وينقل منها في
موضوعات ليدلل بها على أجهاده بكفر «فلان» من الدعاة المرقعين
للطواغيت؟».

قلت: أنصح هؤلاء المجاهيل، بالنصح السني المحمدي،

وليس بالبدعي الخلفي، أنَّ الحكم على الناس في العقائد، من أعظم الورطات، إن لم تكن في ذلك مُحكمات، والتَّكفير، إن لم يكن عليه دليل حبير، سار إلى صاحبه، فإن وجد الباب مقفلاً، بالإثم المُعظم حار، فالفسحة في الدين، خيرٌ من الغُلّ المتين.

ويلك أيها الجاهل، هل تعرف فيما أنت فيه صائل؟! هو «الاسم» و«الحكم»، و«الاسم» عليه إباحة «العرض» و«المال»، وسفك «الدَّم». فأختر لنفسك السَّلامة، أو الغم والنَّدامة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «ومعلوم أنَّ الحكم بين الناس في عقائدهم وأقوالهم أعظم من الحكم بينهم في مبايعهم وأموالهم». [درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ١٠٥/٤].

السُّؤال الرَّابِعُ عشر:

يقول السَّائل: «قرأت في كتاب «إحياء علوم الدين» - في باب النكاح - للإمام «الغزالي» رَحِمَهُ اللهُ حديث يتضمن في معناه: أنَّ النبي ﷺ اختصم ذات يوم هو «وعائشة» - رضي الله عنها - فقالت له: أتزعم أنك نبي؟! كيف يكون توجيه هذا «الحديث» هل هو خاص بأم المؤمنين أم إذا قاله أحد يكفر بهذا القول لأنَّ فيه إنكار للنبوة والمعلوم أنَّ من أنكر النبوة فهو كافر وقد اختلف العلماء بين تحسين هذا «الحديث» وتضعيفه.

السُّؤال الثاني: نحن إخوانكم في «الجزائر» و نعتقد كفر «تارك

الصلاة» والمذهب السائد عندنا كما تعلمون هو عدم تكفيره فأصبح عند الإخوة إشكال في الصلاة عليه؛ والإمام يصلي عليه. هل نخرج عندما يأتون به أم نصلي عليه؟».

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : هذا الحديث ضعفه أئمة، وحسنه البعض، وأميل أنا إلى التضعيف؛ لعنعة «محمد ابن إسحاق»، فهو مدلس، وإن صُحِّح فليس فيه إشكال، وإن ضعف فراحة من الاستدلال، لأن قولها: أتزعم - في هذا اللفظ - ، هو بمعنى «تقول»، فالعرب لها عدّة معاني في «الزعم»، وقد أنشد «ابن الأعرابي» لأمية - في الزعم الذي هو الحق - :

وإني أذيتُ لكم أنه سيجزكم ربكم ما زعم

وقال ابن بري: «يأتي الزعم في كلام العرب على أربعة أوجه، يكون بمعنى «الكفالة» و«الضمان»، وبمعنى: «قال»، وبمعنى «وعد» [اللسان مادة زعم].

فهذا كقول العرب؛ فيمن أخطأ «كذب»، وهذا كانت تقوله عائشة - فيمن سمعت أنه قال: فعل النبي ﷺ كذا - ، تقول: قد كذب، والصحابة عدول، وحاشهم من الكذب.

أما سؤالك الثاني: «نحن إخوانكم في «الجزائر» و نعتقد كفر «تارك الصلاة» والمذهب السائد عندنا كما تعلمون هو عدم تكفيره فأصبح عند الإخوة إشكال في الصلاة عليه؛ والإمام يصلي عليه. هل نخرج عندما يأتون به أم نصلي عليه؟».

قلتُ: نعم! تخرج ولا تصلي عليه، فتارك الصلاة مرتد، فهل

تصلي على مرتد؟!!

السؤال الخامس عشر:

يقول السائل: «ما قولكم في الشيخ «أبي محمد المقدسي» وهل تصفح موقعه «منبر التوحيد والجهاد» والذي ينشر كتبكم ومنه تلقيناها؟ وهل يمكن أن نجدكم يوماً ما أحد أعضاء لجنة المنبر للإفتاء؟ عندنا في «الجزائر» الآن سيطرة تامة للمرجئة «المداخلة»، فهل سنراك في «الجزائر» تحقق الحق وتبطل الباطل؟».

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : تسألني عن الأخ الحبيب، وفي الخير صبيب، المتواضع، وفي الحق صاعد، الذي قدّم، ولم يكثرث بعائقٍ أو هم، قدّم فلذة الكبد، وفي الحبس نبذ، عرفته الشجون، أنه ولجها لعدم رضاه لشريعة ربّه الطعون، الشيخ الفاضل، والمحزّر المناضل، فهو من الأزكياء، وبقية الأولياء، فكّ الله أسرّه، وأذهب غمّه، نتصفح موقعه، ونستفيد مما حرّره، جزاه الله عن المسلمين الخير، وثبّته على السّير.

أما قولك: «وهل يمكن أن نجدكم يوماً ما أحد أعضاء لجنة المنبر للإفتاء؟».

قلت: اللّجنة فيها طلاب علم أوفياء، ومشايخ أزياء، نحسبهم والله - تعالى - حسيبهم، قد ألّموا بالأمور، وقد حرّروا في ذلك الشّطور، لهم فتاوى طيبة، وفي الخير صيّبة، وإن لزم الأمر، أخذنا ذلك بالبرّ، وإن رأونا الإخوة أهلاً؛ سيطلبون منا ذلك، وإن كنّا نرى ليس لنا

من الوقت لتشعب المسالك، فالهمة عالية، والأوقات غير كافية.
 أما قولك: «عندنا في «الجزائر» الآن سيطرة تامة للمرجئة
 «المداخلة»، فهل سنراك في «الجزائر» تحقق الحق وتبطل الباطل؟»
 قلت: تلك الأرض أحبها قلبي، ونبت فيها صُلبي، فيها أحبة،
 ونشأة صِلْبتي، فإن رجعت فأسأله أن يكون فيه الخير، وإن لم يقدر،
 فأدعو لي الثبات على السير.

السؤال السادس عشر:

يقول السائل: «شيخنا الكريم: أحد الإخوة من التجار بينه وبين
 أحد أموال وقد ترك له هذا الرجل «شيك» وتأخر في دفعه تلك الأموال
 مدة طويلة فهل يجوز له دفع هذا الشيك للبنك للضغط على هذا
 الشخص علمًا أنَّ هذا العمل يمكن أن يجر الأخ إلى المحاكم الطاغوتية
 وفي نفس الوقت أن أغلب تلك الأموال ليست ملك له وأصحاب هذه
 الأموال يطالبونه بها فماذا يفعل وهل يعتبر هذا العمل من التَّحَاكُمِ إلى
 الطاغوت؟».

يقول أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : فإن توضح لك
 منه أنه يماطل، ويراوغ، ويخادع، فهو ظالم؛ لقوله ﷺ: «مطل الغني
 ظلم» [متفق عليه].

فتوجب حينها الضَّغَطُ عليه، والتَّحَايِلُ ولو بالمكر، لأنَّ المكر
 هنا محمود؛ لأسترجاع الحق، وإذا أقتضى الأمر إلا بما ذكرت فليس
 فيه من التَّحَاكُمِ إلى الطاغوت في شيء، وأوضحنا ذلك فيما سبق.

السؤال السابع عشر:

يقول السائل: «هل «هيئة كبار العلماء» مرت في مراحل، أم أن العملة واحدة لكن الوجه اختلف، وقد لاحظنا تواطؤ مثل هذه المؤسسات الدينية المقننة تحت كرسي الإمام المرتد والفاجر وكيف سارت تحت ستار وغطاء سياسي خبيث، ثم نريد أيضًا نصيحة لمثل هؤلاء، وهل ترون تعلم الأدوات السياسية في زماننا هذا للعلماء مهم الدور والمnal لمعرفة لغة وتحرك العدو؟».

يقول أبو عزيز عبدالإله الحسني - عفا الله عنه -: الصحيح - والذي يظهر من سيرتها - أنها مرّت بمراحل، فلم تعد بعد العلامة «محمد بن إبراهيم آل الشيخ»، لجنة أو هيئة، وهذه اللجنة اليوم أوغلت في خدمة السلطان وما يريده، فأضفت عليه الشرعية، وألبسته لباس العصمة، وما طلبه منها أستجابت له، وآخر الاستجابة التّقييح لمن ثاروا في وجوه الزنادقة في «تونس» و«الجزائر» و«مصر» وغيرها، وما قاله المفتي - على تلك الأحداث - يُبكي ويُدمي، ونصحي لها من خالص قلبي، بما قاله إمامه «أبن تيمية» الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ.

يقول شيخ الإسلام أبن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «ومتى ترك العالم ما عَلِمَهُ من كتاب الله وسنة رسوله وأتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدًا كافرًا، يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْمَصَّ ١﴾ كَتَبْتُ أَنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِئُنْذِرَ بِهِ، وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأنعام].

ولو ضرب وحبس وأوذي بأنواع الأذى ليدع ما علمه من شرع الله ورسوله الذي يجب أتباعه وأتبع حكم غيره، كان مستحقاً لعذاب الله بل عليه أن يصبر، وإن أوذي في الله فهذه سنة الله في الأنبياء وأتباعهم.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْم ١﴾ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿٣﴾ [الْحَكِيمَةُ]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [الْمُحَمَّدُ]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلاَ إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الْبَقَّة] ٢١٤.

وهذا إذا كان الحاكم قد حكم في مسألة اجتهدية قد تنازع فيها الصحابة والتابعون فحكم الحاكم بقول بعضهم وعند بعضهم سنة لرسول الله ﷺ تخالف ما حكم به، فعلى هذا أن يتبع ما علم من سنة رسول الله ﷺ، ويأمر بذلك، ويفتي به ويدعو إليه، ولا يقلد الحاكم.

هذا كله باتفاق المسلمين. [مجموعة الفتاوى ٣٥/٢١٨، ٢١٩ ط/ج ٣٧٢ - ٣٧٤ ط/ق].

أما قولك: «وهل ترون تعلم الأدوات السياسية في زماننا هذا للعلماء مهم الدور والمنال لمعرفة لغة وتحرك العدو؟».

قلت: كل مصلحة أجازتها السياسة الشرعية، وجب تعلمها كفاً، فكشف أساليب العدو جهاد وعتاد، والشرع جاء بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، ودرء المفسدة، مقدّم على جلب

المصلحة، والمفسدة الكبرى، أنحصرت فيما ينبغي لنا العدو اللدود،
 «اليهو صليبي» الحقود، من عنت، ومشقة، وخبال، والسياسة الشرعية
 جعلت التّصدي له من أوجب الواجب بعد الإيمان.



الخاتمة

الحمد لله الذي يتمّ بنعمه الصّالح، وبه يُعظّل الطّالح، ألقى الهمّة، في تحرير هذه الأسئلة، المهمّة، والتي أرجو أن أكون ألفتها، ولكلّ باطلٍ فيها عطلت، ولمعالم المبتدعة أهدمت، فلقد بينت الدلائل، وأحكمت صحيح المسائل، وأتمنى أن أكون أشفيت فيها العليل، وقنعت الغليل، ودعوت إلى أقوم سبيل.

أجتهدت ولم أَل، وبيّنت للإخوة ما أحالوا، ألزمت في ذلك الدليل الصادق، والقول الناطق، الذي يُزهر الحجّة، ويدحر اللّجة، وفصّلت وأجلّيت، ولم غاص أبديت، ونشرت الدُّرر، وحذّرت من مسالك الضّرر، وهذه سمة «السّلفية الشّرعية»، أصحاب المنازل العلية، التي تتعبّد بالدليل، وليس لكلّ قولٍ تميل، تقبل الحقّ، من الأحقّ الأخرق، وترد الباطل، ولو جاء من أصحاب المنازل، تعبّدت لله بالظاهر، وتميّزت بكلّ قولٍ طاهر.

فأدعو الإخوة أصحاب الأسئلة، أن يسلكوا هذا المسلك، ويدوروا في هذا الفلك، ففيه العصمة، من كلّ قصمة، به تقام الشريعة، وتقبلها الخليقة، فليسبحوا في هذا الحوض، وليتجنّبوا الخوض؛ فيما لا يصحّ، أو ما فيه الباطل يُفحّ، وإياكم والبدع الصلحاء، فهي طرق غوغاء، تدعو إلى ضراوة العمل، بأقوال وأعمال هبل، والسّعيد من هذا بعيد، وإياكم والاستعجال، بدون تحرير أو استدلال.

وأقول: لِمَن طلب مِنَّا الدُّعاء، سنفعله - إن شاء الله - وهذا واجب الأوفياء، كما أسأله أنا منكم، لما لخيرٍ عندكم، ربنا حَبَّبَ فيك هذه القلوب، وسَدَّ عَنَّا وعنهم العيوب والثقوب، وبصرنا بالهفوات، وأَجَعَلْنَا نستغفر منها أثناء الصلوات، وأَهْجَدْنَا للخير، وقَوَّيْ هَمَّتْنَا في ذلك السَّير، فأنت الأهل أن يُدعى، وفيك المسعى، أَسْتَرْنَا يوم العرض، ووسع المدخل يوم نكون تحت الأرض.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ أَنْ تَزِدَنَا وَلَا تَنْقُصَنَا، وَأَكْرِمَنَا وَلَا تُهِنَّنَا، وَأَعْطِنَا وَلَا تَحْرِمَنَا، وَآثَرْنَا وَلَا تَوَثِّرْ عَلَيْنَا، وَأَرْضِنَا وَأَرْضِ عَنَّا.

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



وكتب

أبو غزير عبد الإله يوسف اليوبي

المحسني الجزائري

يوم الأربعاء ٦ ربيع الأول ١٤٣٢ هـ

الموافق لـ ٩ فبراير ٢٠١١ م

على الساعة الرابعة والنصف صباحاً

أور هوس - الدنمارك.

«فهرس المَوْضُوعَاتِ»

الفهرس

المقدمة.....	٥
تمهيد.....	١٥

الفصل الأول:

«العقيدة والتوحيد»

السؤال الأول.....	٢١
السؤال الثاني.....	٤٥
السؤال الثالث.....	٤٧
السؤال الرابع.....	٦٥
السؤال الخامس.....	٦٨
السؤال السادس.....	٦٩
السؤال السابع.....	٧٥

الفصل الثاني:

«منهج الطلب وطريق الأدب»

السؤال الأول.....	٨٣
-------------------	----

- السؤال الثاني ٨٤
- السؤال الثالث ٨٦
- السؤال الرابع ٨٨
- السؤال الخامس ٨٩
- السؤال السادس ٩٤
- السؤال السابع ٩٥

الفصل الثالث:

«النوازل»

- السؤال الأول ٩٧
- السؤال الثاني ١٠٠
- السؤال الثالث ١٠٦
- السؤال الرابع ١٠٧

الفصل الرابع:

«أسئلة عامة في أمور هامة»

- السؤال الأول ١٠٩
- السؤال الثاني ١١٢

السؤال الثالث.....	١١٤
السؤال الرابع.....	١١٦
السؤال الخامس.....	١١٧
السؤال السادس.....	١٢٠
السؤال السابع.....	١٢٤
السؤال الثامن.....	١٣٠
السؤال التاسع.....	١٣٧
السؤال العاشر.....	١٣٧
السؤال الحادي عشر.....	١٣٨
السؤال الثاني عشر.....	١٣٩
السؤال الثالث عشر.....	١٤٠
السؤال الرابع عشر.....	١٤١
السؤال الخامس عشر.....	١٤٣
السؤال السادس عشر.....	١٤٤
السؤال السابع عشر.....	١٤٥
الخاتمة.....	١٤٩
فهرس الموضوعات.....	١٥١

